

کتابخانه  
موسسه نورانی  
اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۵۲۲۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب: *مجلس الاموال* ۲. *الفتح الاستی* ۳. *عراق علی* ۳. *الایام* ۳  
مؤلف: *مطالب مختلف دیگر* - *خواجگان بن نصر* و *سج*

مترجم

۷۹.۱۹

شماره قفسه ۱۳۰۶۷

بازدید شد  
۱۳۸۵

۱۳۵۹۷

۷۹.۱۹

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
خطی  
۲۳۵۶۷

بازدید شد  
۱۳۸۵

کتابخانه شورای اسلامی  
۱۵۲۸۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۷۹۰۱۹

کتاب: *کتاب محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم*

مؤلف: *مؤلف و مطالب مختلف دیگر*

مترجم

شماره قفسه: ۱۳۵۶۷

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
خطی  
۱۳۵۶۷

Handwritten signature or calligraphic text in the top left corner.

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

Main body of handwritten text in Persian/Arabic script, covering the lower half of the left page.

Handwritten notes or marginalia in the top right corner of the left page.

Handwritten notes or marginalia in the middle right section of the left page.

Rectangular stamp or seal on the right page, containing Persian/Arabic text.



**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**  
 واذوقوا الله تعالى المتكامل الفتح الاول من هذا الكتاب  
 منشرح في الصلوات الثاني منه وهو المتعلق باصول الفقه سبعين  
 على انه حجة مؤتمنة ومعنى وهو منى على مقدمه وقد اعادنا المقدمه  
 فيها ساحت اصول الفقه علم تقواي من كل عرف بها طرف  
 الاحكام الشرعية لها لا والاصل ما يبنى عليه غيره والفقه علم باشر  
 الاحكام الشرعية الفرعية بالاستدلال وطبقة الطرف لا ياتي  
 عليه احكام وموضوعه الاول الموصول الى الاحكام حيث استنبط  
 منها وعامة معرفة الاحكام ومساكنه لصول الادلة ومبانيها مأخوذة  
 من علم الفقه والفقهاء بعد تقاوت الاحكام لوصول الاحكام الدو  
 وهو من حيث لوصف معرفة الاحكام المتوقف عليه على التقدير لانه  
 الاصل لذلك الدليل لغز لانه اعنى الناهب او الدليل  
 وما فيه ارشاد واصطلاحا ما يمكن الموصول به في النظر في  
 العلم والامارة الطيب وهو منى واتي وقد خص بالاحير على الاثر  
 والظن به يتبين لغيره بيقظة يتوصل بها الى اخره بشرط وجوده العقل  
 واستقاضي اذ ان من النوم واليقظة العلم ان لم نجد  
 ترجيح احد الجوز من قبل والا فانه لم يمنع النقص فظن والاعلم  
 انهم كتمت النقص بموصى الله واعتقاد ذلك احتمال بعد  
 المقدرا او مستند المسك ونحوه الاعتقاد غير اعتقاد

الاول

بالمعنى الشرعي وباشترط الوضوح في الفهم كراهة  
 في احكامه وطل را حياح ما ان الحق الفصح هو بيان  
 الاضاحف العدمه بينهما ان ان الا بر كمال صغره انعم  
 العرض سلة وحسن له وقول حرقا لالذي عد او انه علم  
 الفتح ليس المعط لوصوده مع الصدق ولا عنوم المعد ولا  
 المجموع اولهما ولا الخارج السلسل او العود وبامساع  
 اضافة مجموع حروف اللذاب به لعدوم وكل حربه من لانها  
 حصة وانه في ساني حصة التلخيص وبامساع اضافة العلم  
 العدمي لا حفا حربه من وبان افعال العدم اضطراره ولا حسي  
 ولا قبح وباصلا من باصلا لا وضع فليس بداني رسله المسموع  
 عقلا بالضرورة وجاز ان يكون الفاعل منس العقل والاسم  
 او رسله لظن اجمال الاعباب بالرك والانه طلب الفاعل بما  
 سدد في طلبها في الشرعي وفي كل عقل مع اللوم والالامه الاتمام  
 ولان عدم وجوبه يتلزم عدم وجوب المعرفة فيلزم الاتمام فقط  
 الاضاح ما ان وجوبه مستلزم العقب او نوره الفاعله اليه العالي  
 لانها الفاعله ولما الاصله في معارضة عملا ولان الفاعل ليس  
 سلك للبع لا سماعا وجمت العقل ولقد علم على حوجه وونه  
 ولا يقع العرف عاصلا لانه صر عاظمه والاصل لا انه في حقه  
 العقب لونه في صحت موله مخصوص على ما ردم وحفظ الاعباب

بالتقوى بقوله الفهم ضعف لاق الاستعمال المذموم اقول ان المراد  
 سلك المعنى فيه وقوله العلم بالنسبة الى ملكه لا العلم به  
 قلنا بالنسبة الى العبد فمثل النسبية بالحرية دون شكر سليمان  
 من الاسماء عليهم السلام في الافعال الضرورية غير ممنوع قبل الشرح  
 اجماعا لا عند محمدي التكلف باطمان وعلمه فمما منع منه حكم الفعل  
 فان فقد محاسبه عند الرضى والكره والبر والبهرس وقال العبد  
 ان لوده وجماعه من لهامه وان الى فربك فله ومثل الوعد  
 فالاسعول لعدم الحكم السريع والمفيد الطوسي لعدم الدليل اذ  
 حكم العقل معقود ولا يشترع لما انه معقد فانه على امار المفسد  
 والدمع على احوالك فيكون حسنة كالاستقلال ونحوه  
 المفسد غير قال به الا في حق البصير فيلزمه كيف ما اطاب  
 ولان السمع هو السد للامان لا الخالي ولا له تعالى صلوات  
 ولا له لا سمع اذ صلا لا لا يخاج السمع بسد السوا  
 المحقق بانه تجويز المفسد الذي يوجب غراره وجره ولا ضرر فيه  
 لو استعمل الفعل على العقاب وجهه عليه في حكمته اعلان ذلك تكلفها  
 للاشباع كالقباح المعلوم عملا وشرعا اغرض ما دلل واسطوى  
 والقبح والاوجه للوقف ولها ما سعا الواسطى نفس لو  
 لا بالمطر الى المكلف وسئل عنه الطريقة والعلم ان لا علم  
 لمنع ان يكون مفسده وهو مراتب التمكن مع امره حاشا  
 في الصلوات

فانما اشارت الى ان  
 المفسد لا يكون  
 الا في حق البصير  
 فيلزمه كيف ما اطاب  
 ولان السمع هو السد  
 للامان لا الخالي ولا  
 له تعالى صلوات  
 ولا له لا سمع اذ صلا  
 لا لا يخاج السمع بسد  
 السوا المحقق بانه  
 تجويز المفسد الذي  
 يوجب غراره وجره  
 ولا ضرر فيه لو  
 استعمل الفعل على  
 العقاب وجهه عليه  
 في حكمته اعلان  
 ذلك تكلفها  
 للاشباع كالقباح  
 المعلوم عملا وشرعا  
 اغرض ما دلل  
 واسطوى والقبح  
 والاوجه للوقف  
 ولها ما سعا  
 الواسطى نفس لو  
 لا بالمطر الى  
 المكلف وسئل  
 عنه الطريقة  
 والعلم ان لا  
 علم لمنع ان  
 يكون مفسده  
 وهو مراتب  
 التمكن مع  
 امره حاشا  
 في الصلوات

في الصلوات

من المفسد لان تيقن الاستعمال المذموم وكيف يقع اعلامه  
 الفعلي على وجوبه بل يفتقر اليها من اعلام العباد بالاصح والمعوالم  
 واشجاج العقول في ان لا تصرف به ملك الغرض الا في حق من كان حيا  
 ولا يشترى ما يشاره عليه ولا يشترى بالاطمان بالفرق ومعنى الاذن العقل  
 وهو حرمان الاستوى القاطعة الا في حق اللغات وفيه فصول الا  
 في احكامه ككلمة وحده بما حسب انما اصحاح نوع الانسان الى اللغات  
 اصغر الى اعلام غيره وضمه موضع الوضوح مع امكان غيره لانه اسهل  
 لتولده من لغة مخصوصة في احوال النفس الضرورية من لغة الى المستمع به  
 اولى مما شاولا تيات ولوجوه وقت الحاجة وعدمه عند فقد معاني  
 الكلام وهو للتظهير من الحروف المسموعة المتزامنة حيا اذ اصدت في  
 واحد من الحروف الواحد والمكرر واصوات الطيور والمهل وما لوجوه  
 ما طمان ودخل نحو لانه في اصله فان في بعض الامم الملكة  
 ولا يندرج في الحكمه من النقص بالمدى من حيثه ويطلق على المفسد  
 فانه ما عدا ذلك اطعم المحققون على ابطال قول عناد بالادلال الطمينة  
 حسنة الى عدم ما دللوا له العلم الضرورية في مكان السائل ووضع اللغز  
 والحقق اعلم الواضح او خطوه بالهالك قال الاول والظاهر وان يترك  
 الواضح الذي عانى وهو هاسم واساعه بالاصطلاح واولئك العبد الضرورية  
 وصف والباقي اصطلاح وقيل العكس والجمهور الوصف لضعف حججه اما اول الا  
 شعري في علمه اذ هو احلا في السئلة والذم في قوله سمعوا والادام التسلل

لولاة محمول على الالهام او ما سبق او اعطا قدرة الوضع او العلامات  
او المعاني لمولده عنهم والخاصة عن مراد تسمية على القدرة على اللغة  
او على غيرهما والدم على طواف الكالمة على الاصنام مع اعتقاد  
التحقيق والتسلسل مع قطع التعريف بالمرس كما لا يقال وما قول  
ليها اسم بيان في مفسر الاصطلاح لا سيما الزور ان صلي  
الاصد وهي التوضيح في عاقل سله ومعرفة الواضع بالضرورة فيقبل الكلام  
وتنفي غير طاهرة النطلان وعمره وهي سدع طرها فتسلسل في  
سابقا لان الدور لازم لتوقف التوقف على البعثة وهو مجموع وخلق  
الاصد وهي فان واضعا وصحها لا يسلم معرفة تعالى سله  
سطلا للكلف بالمعروف لولا معرفة ولا غيره بها وقول ليلى سخن  
بالوصف والاصد وهي لاسفا الدور في ان ك لو وضع له  
معنى لفظ لو حدس الفاطم عن مساهمة او فان للفظ واحدا  
لا يسمى بل سدا كاحصه التمهيد للوضع والناق حاد وليس  
العرض مع وضع المفرد افعال معناه والارام الدور بل قدره الاش  
على فهمه بانولاد من السمات بواسطة ركبت مفردا الالفاظ ولا  
بعضها بالترك لان مع علمها موضع المفردات الامتثالها  
والحركات على الجهات حصلت المعاني المفردة مع النسبة  
محصل العلم بالتركيب وتغير النسبة بعد تصور النسبة بل على لب  
الدلالة على الرخصي لا الحارفي مع معرفة اللفظ واحصه لتوقف الشرح

ع  
عنه على اللفظ وليس العقل طرفا بل على الالحاد ان التركيب  
اعتراض بالاصلاح في اظهر الالفاظ والاصح او ربا في الصلوة والكلمة  
واليمان وصنع الاوعا والنولين ولفظ الرخصي ولا شرط النوات  
اسموا الظرفين والوسطه ومعرفة معلوم ولان اللفظ في مبدء ودون  
ولم يعم ولا صمعي وعما جعله نواته ولا حاد وولم يعم على علمها له لك  
مع ورود اللفظ عنهم ودوره في حسي وعينه وروى له يوم وانه اتحلا  
الفاطمة وسب الى الاصمى ذلك والخوس للابنص الالفاظ  
وهي الوضوح والاعمال السليمة وبعضها طهي وهو دليل والروح سبي  
على الاول الفصل الثاني في تقسيم الالفاظ الالفاظ من وصفا باللفظ  
والصمعي والارام ويشترط في الاحصاء التروم والرفعي لا الحارفي  
والدال بالظان فمفردات لم يدل حروبه على حصر معناه ومركب بل  
والمفرد حسي اما حسي ان يجمع مفهومه الشرح او اخصا في لب الشرح  
بحدسها وكل ان لم يجمع والاصل سبل ما حصرها او حصرها اذ الحارفي  
عنها فالاول النوع والناق للحسن والفصل والناق للجماعة والرفعي  
العامة وبها الرمان للما حصره او الموجود ومفردات في اللازم بوسط  
وعنه والمفرد في سريه ومطى وسهل وعسرت اللفظ والمعنى ان  
بلد الجماعة ولين ليد اعترفه وان ينسب اللفظ ولين المعنى فمفردات  
وبالعكس فحصره او مفعوله ان اذ انا في الوضوح والاصح مفرد  
والمرس بالسنه الى كل منهما عمل والمفعول بل انا عنهما ما وصفا

وشرعيا والحي قد يكون مسما بالذات كمنه الفعل المسماة والعلية  
كاذن كمنه والذات من التام ظاهر وحرره ما دل على انما هو محمول والذات  
المتشرك من الظاهر والذات محكم وعدمه المتشرك من المحرك والمساو  
معتبر والمركب منه متاهم او اجمل الصدقة اللذات والافاق دل على  
طلب الفعل لانه اوله فاصريه كما سبعا وهو اليتيم الموضع والتماس  
مع المساوي وظرفا كمنه اشكال للذاتهما والتميز والسير في المعجب  
والفعل والذات غير تمام اما مصدرها وغيره المفرد اما اسم او فعل او  
حرف كاسم ضمير او صفة ان كان جزاء او افعلى اما اسم لنفس الماهة وهو اسم  
المجلس كمنه وهو المستحق الموضع **التناقض**  
الموادف وهو لا يباحث له المراد فمن الالفاظ المعبره الذات على  
معنى واحد اعتماد واحد صحيح للحد كنه والذات اعتماد من كالمصدر  
وصحها وموضع في لغة واحد حاله والذات في لغة طاهها حتى  
ياكلوع الغائبة وانه لغوي المعنى وياخذ بالوجه احيى العار للوزن  
وتسبب الظاهر والذات للذات او السهم وسبب الصنف والمطابقه وهو  
للذات تامة بيت الحمد والبالغ والمؤكد غير مراد والذات عدم كاستقبال  
والذات على التواتر اذ اصح الصماء للذات في كل جاز استعمال كل  
من المواد لان صحه الصماء الزاوية للمعاني الالفاظ ولا يبدد  
عدم حواد تدل من في حصر من الذات لا الخلاطة المعاصم  
المراد من ظهر يكون سوط للذات عند فوهة وقد يعلى

عند لهن

عند لهن ذ الناكذ اما فصل اللغز حولها ومفرد اذ  
فصع لما مخصوص بالمفرد او المتشكي او المجموع وهو حسن خلاف  
للملاحظة لانزال الالهام العارض كلسع الفصل  
الوارع في المتشرك منه مما حصر نحو اللغز الموضوع **المقصود**  
او الهم وصفا او لا حيث صمما لك للمعجم الاسماء المفردة  
والماز والمواطي وينوجاه لعلن العرض لتعريفها الى كالمعنى  
او لصدور من لصعي ووارع والوقوف العي ونحوها في اصرها  
ثم حصص والمواطي للامع الاسماء للذات الان في الفصل  
كثله سر ووعره والموت حيث تساهي الالفاظ ليركها من المتناسق مع  
ساق المعاني ولان الموجود القديم والحديث حصص فان كل  
الذات او صفة لها من المركب من المتناسق كالعرضه وعام ساق  
المعاني الموضوع لها اللفظ اعني المتصان والمخلص المعقول وهو  
احد الصغرى وحكان الاحرف للالعصى المتعادته ونظر والذات  
قد يعلى بالاحتمالي او تعرف بالمراد او بعمل الجمع او بالمتعد  
ست ساس المعاني كالتقديرو قد لا تسان كاللما كان في  
لحاص وحرف اوقى الاسود وصغره الجسمين الاسود والاسما  
وصان لعدم العائنه اهلها وسبب الذي بعدد الواضوح  
الاقالى تعرف لهما في كونها والى صمما لالاسمراك و  
لما حصل المعاصم عالما ولما افار السمعة العطف والالظ

ولعل المسكوك وللحلل بالهم المطاع عالم ولد للمناصه  
 الى تعصده المسكوك المعدله من ليع ارال معصه معا  
 فصل خصم وقيل محارم من ليعواون لغامه ليعواون  
 ليرال ان ابد للجمع الاله ليع وصل للاصح ليرال وقيل ليع  
 اللع ليرال للوط وضع للعل والعه فان لم يرد وضع للجمع مع  
 المعاره كان كاستعماله في محازل وان كان يرد وضع للجمع في  
 مع ليع المعاني ولير استعماله في الافراد الصالحه لقوله الساعين  
 واحسب الساعين لقوله صلوات الله عليهم اجمعين وتقول  
 سبح الويل دعا وجهه ضعف الاحتمال وضع للجمع  
 او استعماله له محاذ او بعض المعاني بحسب حوزة الجمع والارث  
 ابد ضعف الاحتمال وضع للجمع مع ليع واللام كقولهم ان لم  
 يرد في قوله ليع محمد على الارث وان حدثت الاله عار استعمال  
 المعص جعل عليه وعلى المعاري جعل على المعاني ليرال واللام  
 محاذ في المعاني وعلى استعمال الكل مع السامى جعل واللام جعل  
 عليه وعلى الالف الفاعل جعل على الالف واللام واللام  
 محاذ الالف او مع الف الفصل الخامس والاربعون  
 المعاني ووجهها في ما حثت الاله وضعه في المعاني وهو الاله  
 ليع هي باسمه او مشبهه والاله للتعلي من ليع ليع الاله المعاني  
 مفول من ليع ليع

لبي

ليع في اصل الاصطلاح وضع المعاني والمحاذ باهد  
 معني عن مصطلح عليه اصل تلك المواضع وهي ليع ووجه  
 وسرعة وكذا ما قبلها اما الاولى ولان مهمات وضع له ولير استعمال  
 في وطعا ولها الناسه فمعها القاضى وانها المعاني ووجه  
 المعاني للمعاني على الفاعل كالمعاني بالذات وان لم يكن  
 معي وان كان وعلى الاعمال للمعاني الصلوة والركوع والصوم والحج  
 وغيرهما موصوفه شرعا لما لم يوضع له ليع اعني في معاني المعاني  
 والاله كشروط او ما هما محاذ احب بها المعاني في صلوة الاحكام  
 المسكوك وسننهما ووجه ليع ان اسد الى استعمال الساع  
 والاله كالمعاني ليع الصدق وشرعا المعاني ليعها الذي ليع  
 معاني وذلك في المعاني الذي ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع  
 الاعان والاله ليع  
 اسد ليع ليع ليع ليع بالاستفغارة قوله انما المؤمنون الى  
 واسمع ليع ولان فاعل الطرف جعل البار ليع ليع ولهم في ليع  
 عد اب عظم محرى ليع  
 اسد والاله ليع ليع بالاعان مع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع  
 المصدق والاله ليع  
 ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع  
 وكسروجه العرفى ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع

واللازم باطل لقوله تعالى قرأنا عرسا بلسان عربي باطل لوجود  
التواتر في التسمية الشرعية والاحاد في بعضها والجمع في الاطلاق  
اللازم لا يلائم الاطلاق على البعض لوجود المسمى في جميعها  
في الحصة بخلاف الاعداد وتسميها ولهذا بحث الخالفين ولان  
ما خلفه عن اطلاق علمه الغرض عما اطلق عليه وان اسند على المعطوف  
والمسند مستر في اصل الثلاثة للعبارة ثم العرف ثم العرف  
والسند على خلاف الاصل لوجود علمه كالأول وعلمه المستوفى  
على واحد وللأصح اب ولعدم التوافق لولاه وما وقع المتواطى  
في الشرع ولذا السند كالمعنى دون المبالغة فان حاله على  
حده على العرف ثم العرف ثم العرف كما لم يد الجار ومدة ولو كان  
مساك في معارف وحصة كلامه على المعارف ولو انما  
مما على الحصة خلافا لقوم لما اشرك في العرفان وتوسم الحصة  
اصح في بابها الجار صا حصة من حصة والجمع في صفة العقول  
اسمااته والالاسع السلس ان كان على الماضي والماضي والطلب  
عند استنبط من مطلقه ان كان على التفعيل واليهما العرف  
بها ان كانت له نادا كان ضد لم يتوقف وتوقع الطلاق عليها  
للذود ان لو تف على عرفها وحد مع اسمها ونسبها سطل  
تأذود في الحاضر في المفرد والمركب ومنها القوم ثم است  
للسماع وسماء السب الى الرنان ولصاحب النجالي بطلت

واصح

واصح ابو اسحق بان للفظ دون العرف لا بعد الاطلاق  
حصة ومعها لا بعد غيره فهو حصة وحسن انه قال مع العرف دليل  
الجار والسبب العرف من حرام اللفظ حتى يكون حصة باعتبارها  
بها النسب فانه بالوضع وهو يكون الاطلاق احدي الاسباب  
كتره على المسب وبالعكس وكلاهما اولي واولاه العاقبة  
بالاطلاق على المسامحة كالسماع وهو المسعود وعلى التسمية  
سلبها فاعرف او احترز على اللفظ وبالعكس والفق على الفعل  
فان كان وما اول والجار والسبب للامان والمفصلة والتعليق  
وهو بالدراسة اسم الاحساس والعرف في عرض العرف ثم است  
الحروف في الماضي العرف ودحوه الى ماضي مصدر الفعل او نسبة  
واصناع دحوه في الاعلام لاسما العلاقة ودحوه في المسمى  
الذات بحصة الاحساسه مثل شرط الفعل لاسما الايد  
في الحروف الجمل العرف الالسان وشبهه لفظ وابن للاب والعكس  
وحاظر لفظه وحرفه للهمز والكان قاسا او احرارها والوجه  
عنده لاسما توقعه لاسما لغيره ولا بعد الى النظر في العرف  
واعترض بان النظر للاطلاع على الحكمه ولا ان عرض العظمة  
اسماها الاحساسا بما عاها المعنى ومعها اعارة اللفظ  
والمنوع يحصل محرد لصل المسامحة وحوسب كلاهما  
لا يطراد للمانع منهم والنجالي بالمعنى حصة العرف لاسم

و يوقنهم على اطلاع الحقيقى على كل ما ركب على علاوة منقوص  
لربيع الفاعل الاعلى البصيرى الاحاد والحاذا والمركب  
عقلى لعدم دلالة المسبب على خصوصه الفاعل والا  
لا حصل الاصدق والذات والساوى مع الصريح  
لعموم وكاف ذكره بذكره او يحصل الاستدراك بالذات  
الى جريبات المدلوله وهما روى للذات بالعموم لى حاله او  
لغالبه والحاذا واقوعى كلامه لى ريد لى بعض وحا  
رئس منه مثلها فاعاد واعلمه واسئل العزم لى كيد  
بى واوئيد على سى وعرد لك واصحاح الطاهر  
بالسبع والاطلاق المحيى عليه تعالى والحصول اللبس بالبحر  
عن المحصه مع وانا كرامه صله حصه وانه لذات ليدن  
لعمه باطل الذرا سمانه لوصفه واللبس صيف مع العزم  
والعزم الزم وحصه كلامه يعنى صدمه لا يعنى استعماله ووضو  
الاصلكى وبنما صفا ربه الكذب ح العدول الى الحيا  
احا الحوصلى للفظان يكون احصى فى المعرفه حروم واد  
بركته او دربه او لعموم حبه بان صلح للشعر او السبع وسأ  
احصاف اللدعم دون المحصه والمعنى اما اللعظم  
او المحصه او ربه انسا ان يولطف الكلام لعموم البرك  
مع تلاه اذ الاسم وعدمه بالكله ووجوه مع بعض

الحا

المعنى باعتبارى المعلوم والمجهول ط الحيا خلاف لاصل  
لان قصد الواضع جعله علام على مران المسبه الى العدم فالمع  
بها سر يد لله ان حى السدلال بالاسعمال على المحصه ولا  
سفا اصله الحيا زلها عا والمساواه المعهم ولوقفه على والقل عليه  
احا انها ولا صباع حيا عند المحر عدله والا لكان حقيقه وعلمها حيا  
ويعرفها على عزمها م والى المحصه ومع محاصه للاصل والاس  
حى ان عالمها لك اسناد الفعل يدل على اسان الفاعل جمع  
ازاد حصه وهو حط الاسفا دلالة الظل على الحرافه والواض  
وه الحار لا يحرص بعضه فال اس حقويه المتكلم ريد لبعضه وهو حط  
لا الحيا وناسه الصرب لا العالم وهذا الحيا زى الربك للاصحا  
والصرب المراد منه المحصه وى ريد العلم لى زمه سدما فان كالا  
علام وقيل الاستعمال اما بعده فلا ولا لاحتقان لو اصر مع وحده  
لواضع وكفى يعنى ولو اصر لوضعي ولا تلبس لزمان اسفا الحيا زى  
وجود المحصه لهما عا وبالعبس عن قوم لاسفا بهانى حوامت الحرب  
على ساق وشاست على الليل وهو مشرك الا لالع لاسفا ستاره الوضع  
عندهم فيها وقيل سئلته والحال على الوضع عن القاندم وهو مجموع  
الوجود قانه الحيا وود سئل حديما الى كلفه عند علمه لاسعمال وحدها  
وسهام لى البصير وكلامه لال اما سى المعنى او ما لا يصارى بعض  
المواد دون بعضها او بالاسناد للمع او لى استعماله لى بعض ما يوقن  
لعم استعماله فى لوصح السبق والرمه الدورس او بنا دوى اول العزم  
ويرد المنقول والمشمرك لى اعد سبى المطلق وسئل بكونه لى حيا  
صدد ولعدم الاطر لولعرا ماع لعمى ان سرعى لى حى السبى



للدرام العام بها المستقيم كالكلام الخالق المحاور والمد والفر  
 الجاس في الجوتل والمضرب وخلاف الشعر بظلمة المعاني و  
 كاسا واما غدها فتبا لمعاق كالأحجام على امتناع الباش كاعلام  
 والصفات لسعا الدرسة كادوك للصدى الرصع في الباني بل الخلاف  
 على سمات سلم المعاني في محاورها وحوافها وحوافها وحوافها  
 لصل الفهم ليرى على الصمد وعدمه فلا قاس في الاحتمال اقامة اليها و  
 لا تلبس العلم بالحكمة واحتجابها ان سرع والعاصي الذور لك الفاس  
 على السعي وبعوه في مثل كافي روج الفاعل وبعاه ليجد في القدر  
 الدوا والنعاس اطلاقا لانه لا دوران على العلة ودد على الامارة  
 طراد ارج المشترك حارج الحضور وبعوه في اعلى الرصد الطويل وال  
 دمه للعكس الاسود والابن للبطون السواد والناصح مع الحكمة صورية  
 في الاصل والاطلاق لان ووجه الفاعل حيث النض لوصفها الحسن  
 الصالح على كل قول والعكس وانما كالحول على العلم ان من التهم  
 وطا وله العواطف في اليا المحرم المعصية لوجه الحد والماس الى ربح  
 الاجد خفية العصب **اللسان** وبعاه في احوال الالفاظ  
 ونه بل تحتها الفعل اولى من كاشراك الالفاظ واما قتل العكس لا يفسد العن  
 العصب وهو روج على ما ياتي وللصاد بعصمه انا وللصير العلة المراد  
 ان وجوده لغيره واسع المنه وبعده على العزير روج واما كما موضع  
 واحد وامتياز الفعل الى وضعه لوجوده ماسه لاشد الالتماس وللهمزة

وجوب القوم المحاذ ووجه علمها الحفصه واحلان الامر ان به وال  
 كاسا الى المستعدين الضد والنقص والاحتياج الى سرعي و  
 لان الجاز المبع وادحر واونق وتحصل به السبع والروى والفا  
 والمطابقه والجانسة وقيل العكس لعدم خطا ان مع على تقدير  
 سماع القرائن وعدمه والاحتمال عند المعتمد مشترك والحصول  
 الاشتراك بموضع واحد الجازم وباللغى الجاني والعلاقة وتغير على  
 الحقيقة وكل مشترك على اسم المعنى عند قيام الدليل على تغير الكثر  
 بخلاف الجازم ولله لانه على احد ما لا يحسم الحفصه والجازم على صحتها  
 بالجازم والحقيقة اولى ولا يفتضا الجازم الجازم السبع بخلاف المشترك  
 والالسانادون الفراق في المشترك بخلافه ولا طر له فلا يفسد  
 والاشتقاق فينبسج وصحة الجازم فيها مكنت العالم في الحك  
 ضمار اولى من كاشراك الاحتصاص الاجمال فيبعض الصبه  
 وعمومته في وقت العكس لانسان الى مله برارة صورته ووجه  
 اولى من البعد مع صده العبره على ان كالأصل وحسب كاحصها  
 والاقاد وبعوه محاسن الفلاد الحفصه اولى من كاشراك  
 للامر حشر الجازم الا اولى الجازم اولى من الفعل لا يفار  
 فهم الجازم للعلو وبعوه الجازم والاصهار اولى من الفعل  
 عمل ما صيرت الحفصه اولى من الفعل لا يفار الجازم  
 على ما ياتي في الجازم والاصهار هو الاصحاح الى فسرته

والعلم الظاهر وسادها في جفاء العموم اعانة احصية ك  
ط الحصص اولى من الحمار للعلم اعلى العموم من عدم التفرغ  
فيحصل مع المراد غيره وعلى احقيفة مع في الحمار فيحصل غيره  
خاصة للاضاح الى اقل قريب بخلاف الحاربي الحصص اقل  
من كاصمار لانه حصر من الحمار المساوي بها الشيخ كحصص  
في الاثران وكما طره بالاحتياط في الحصص ما ليس كما اولى  
من السواط اولى حصر لما كان للوصول منه دون المشترك في المشترك  
من علمي اولى من معصن لاصصا من كاول بالاحصا والعامي  
بالكليات فكله الاضلال ولد الاسر من علم ومعنى اولى من  
الابشرا له من معصن في اعفاء ساول اللفظ لمصن في شرا في  
معنى بالواو اولى من الاشراك مع كانه كان في الاسود في المسمى  
به الملون من هذه الواو كاصلا لادى اذ المعنى مع اسفا التخصص  
ولا منة متوقف عليه وجود المذكور لا للدلالة فهو خارج الفصل  
الذي من الحروف وقته صاحب آدم وما الاستعمل المعهيه  
با. نفاده في اصل الوضع لا بالنظر الى الفاسحة الاضافات  
بانقراده في اصل الوضع لا بالنظر الى اشتباهات الواو  
الجمع مطلقا للاستعمال مما يمتنع فيه التميز كالفعل والعمد التمام  
والنكر في الفصل والبعده لقوله في المعامل او في الابد سجد ونحوه  
حطه والعكس مع اتحاد القضية اسجد وارضى وشرا عما تقدم

الرفع

الرفع في قوله من ومن او يقطع اي ايم واجهتم ان اري والسنة  
والزانية والزاني المراد منه الجمع والاستناد لعبد الماسوي  
اي والجمع معها وسواهم عند البداهة بالصف لسرا او المروه  
ولاسف لكس المحرر المظف عند المقامه ولصدم على ساوله  
لادان الشبهه والجمع وحسبها من التعمد والمصاهر والاستدراك  
اي حده الى التعريف الجمع المطلق المعقول وللإسراع دخولها  
في حوات الشرح احتجوا بقوله في اركوا او اسجدوا والسؤال  
على بلذته بجهل الصفا والمروه ولا تكلم عليه المومع صاصها  
ولله كاره من علمي مقدم المست على الاسلام ولا تكلمهم على ان  
عباس تقدم العمه لقوله واتقوا الحج والعمرة واطلاق قوله  
بها واحده لقوله واتقوا الحج والعمرة وبطلان المدحول بها  
واحده لقوله اتقوا طالق وطالق وطالق ولو قال طلقت بعد  
ولا استعدا الله تبع لعين العاصي فسد له واهم وصعوا العا  
للمرت عين المر لغوي والمترك معقول فلا بد من لفظ وليس الا الواو  
لا يرد الجمع المطلق لانه جزم التمييز نحو الجوز من بخلاف العكس  
واجبات ان الترتيب مستغاد وحضره ولو كان الترتيب لما اجمع  
الى السؤال والا تكلم لترك التعظيم بالافراد وتبصر في ذكر الاعظم  
والانفك رعل اس عباس لقوله بالترتيب واللال الاحر على  
المطلق للاعلى الترتيب معروض نعم اس عباس الرحمان

ويجمع بعد الطلاق مع النسبة او لا عند نادر الوحد عند  
 عند لحد وبعض المالكة والنسب وان لم يلى واشائى  
 في القديم ما بالفرق بالتا صلح النسبة النسبة الصلح خلاف العطف  
 والطلاق بم باخره والرب ذك الاستدعي سماع عدم العطف  
 فلدا سمع ولو كان كذلك لم يسم لنا حاصه الى فعل الواو للرب  
 سنا ذلك الاصمان وقصد الا حاصه بالاب وغيره العرض  
 وغير ذلك صالح والمحا رسرك من العلق والمجزة واوون المجزة حارة  
 باوون الوضع للطلق لا يحاصه الم عند ذلك اللصن وعدمه فكل  
 العكس في الفاعل صفة الم لا يمكن باجماع اللغة ولذولها  
 في الم الما على عصب الشطر وانكر المرد ابيد كرها وروى على  
 حركه وكراهه وقوله في محكم فرف مضموم محاز ودخول الماعلى النسب  
 تالد وا حاصه عن ماصها دونها لا سعي الدلالة لعله وقوله  
 تعالى في عا اسنا ساو الحكم لمحده لم يسم ما حاصه ورد معود  
 الواو لعله تحويل ديم بقصد التمسح يدانف بالعل وقوله  
 ثم لعسل كجول على دوام الاستد وانه وترد معنى الواو  
 قوله تعالى ثم ابد سهد ومحمود حسب الربوب ومحمد لول المعطف  
 حركه المعطوف عليه في المطرفه مضموم او تقدر القوله  
 في جندع التحل المكار كالعلم وقيل للنسب في قوله عليه السلم  
 في النص الوصه ما من كل بل ومن ترد لاسد العام في المكان

والسعي

والسعي والنسب ونزرا اذك والى لاسها العام في المكان  
 وقيل تحمله لدخول العام في الى المراتب وخروجها الى اللول  
 وتصعب ما سماع الاسم كحل المصصى يقبل يدخل مع عدم  
 التمسك لفصل حتى ويخرج منه لا يابعد السعي في التولى  
 للقبوس الدخول وعدمه لو افا ذمتها الا لصا في غير السعي  
 لا يبارضه والمباران حتى عراج في الما كحل افا بعد المولى على الجاه  
 ولقوله وانما الغرض لك كاش وانما دفع حل صاهم والفضل  
 انما تم به ولا امتناع نواذ المصصى بحرف النعي الى المذكور مع العكس  
 والنسب منق الاصل وقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله  
 للمبالغة الفصل السابع في الاستدلال الخطاب وفيه وصاحب  
 الا حورا وكا كخطابه في خطاب به لوله عن الغاية التقص و  
 لوصف القرآن بالهدى والتفاد اياهم مع العلم واحكام الحشر  
 لمعطوف الحروف وروى للشا طمس مع واحد المهن اسمي عشر  
 كاظ ولوجوه الرفع عبدالله تعالى في الواو يقولون الى كل المقدم  
 وحطاه العربى لغة العرب باطل لانها اسم السعي والمفصل المستوع  
 عند سم الاستعمال اياه واكنا لمد ومحصن العام بالعل خانه الواسع  
 ليعرفون الرجوع الى العربت للا حوران يد بحطاه غير طاهه من  
 غير الدالة لانه انفسه الم فهد وتبا اصاعه واعراض المرحبه بلع  
 بل اصار ان فسوا بدقا فامده الاقرانه لحصول العروف عند الرعيد

مع عدم ازالته ويشع امتناعه ان صراعا لظاهرا  
المتنازع باطل لعدم الوثوق بحدس محرم له ووعده ووعده  
فيصير فائدة التكليف وهو محال في قتل الدلائل القطعية  
لا يقبل النفي لثبوتها على غير طمسها ونسب بطلانها في الكلام  
في الخطاب ان دل على الحكم بلفظه وله حصصه لعموم الاغصبا  
دخول عليها وان طراب العروسه ولم يفسد فسرر والا فلا  
الطاري ولوطراب الشريعة حمل عليها ولو بعدت المحققين  
الى المحاط حل كل ميم على حقيقته مع التجرد وان دل المعنى  
فالعام والمعنى المستفاد لم يفسد معاني الالفاظ المفردة بل  
اقتضا وان كان شرط المدلول عليه بالمطابقه اما علمنا كرفع  
الخطا او شرعيها كالعنى وذلك بما يبعثها فالسنة ما لا اول ان كان  
كلمات المعنى والا فصل يكون سوسا وعدنا وذلك امس  
الضميمة باربعه ضم نص الى صلبان نوزعاني الدلالة على المعدسى  
او بدل احدتها على معدس حكمه سوسى ويخص كرسها لبعض البعض  
وسقط الباقى ما بان وصم بصل الى لصاع وضم الى دليل للعقل  
الى حال التكلمه اذ اصح من الظاهر وكان خاصا بان دلت  
القرنيه على اسعاد الالفاظ صرف الى الجار فان تعدد حمل على  
ما يدل عبارة والاوجيت الدلالة على المراد ان اصح ضم  
الجار عند الفاص لا اسعاد ان لم يجمع لعدم احصاء عرض لولا محس

كوار

كوار مراد ان ما على البدل واسما تم على لى مجمع لذلك المحس  
من الكلمه وان المحسرت حمل على الاقوى لمن معد على اجمع لاسعا  
الا ولوم على البدل دورم العموم عملا لى وان دلت على اراده  
غير الظاهر حمل عليه والا فلا ولا وان دلت على لدلها  
حمل عليه ولك كان عاما حمل عليه وان دلت العروسه على اراده  
الظاهر وغيره حمل عليه وان دلت على اسفاد ان الظاهر وحال  
اراده البعض عمرا الظاهر وحسب المعنى لجواز اراده البعض  
والغابرو ان دلت على اسعا اراده البعض لم يخرج كرسها  
الا لى دل على الكي انه ولو حمل على اسعا اراده البعض حمل  
على الاخر ومع حمل الخطاب افا سوله حجار الالبدل على  
ارادته حده لتدور المقتضى الاصر على الظاهر السالم  
معارضه العدوب بالجار لا مكان لى لغيره واصح الجار  
وانى عبد الله البصرى باسفا دليل سوله لعدم بطل باطل  
الامكان معبره والاسمها بالصاع عن غير الفاعله الثاني  
في خطاب التكليف والوضع ومنه نواب العام كاول  
في الحى عن افا وخطا لى لى وحق حصول الفصل  
الاول في الواجب ومنه ما يحيا الواجب قد يكون  
موسا كالصلوة وتحمل الحصال الكفايه ولا تراخى كاول  
واصلواى الثاني فصل للمجمع واحسب على البدل وقيل

واحد لا نعنه والخصص عدم الخلاف للانفاق على  
اسما وجوب الجمع وحول الاختلاف والاكفا ما نرى  
لك بدل كل من المعزلة ولا شاعره وصاحبه مدعيا ان  
قال وهو وجوب معنى عدلته تعالى عن معنى عدلها الا ان  
على ليد تعالى على باختيار المكلف وهو امر معلوم عملا  
ومما لحصلا الكفاية وتروغ احد الخاطئين واعاين واحد  
من الحسن بسجل الجمع والمعنى لعدم تلاوهم اجمع الباقين  
للمنى والجمع بالانكاف الجمع مع جمع الحسن على الحسن  
او حسب الصلوة وصحة مدعها وترتيبها لا الحسن او  
صحة صلاي فصل اسمها مست ولا ان الواجب لا يجوز تركه  
والجمع محمول على واحد لا غير لان فيه الواجب في كل  
واحد لها عا ولا سامة ولا العاقب على كل واحد ولو اجتمع  
مالوا او يجوز وجوب احد معنى لما فانه التحريم لو لم يجز  
صحة واحده الاخرين بوجوب الجمع له ان يكون في الصلوة  
المصه له والا فالخص ان اخصص بان لا يحى بالحقا  
وهو متعلق بمعنى للاسهم كاستحالة الايجاب على احد حصص  
والمعنى اما الكل او البعض ولان الطلبي سدعى مطلقا  
معنا ولا ان النواب جعل الجمع ليس على المطلق لعدم القدر  
علمه فهو على المعنى وكذا في العاقب على الرز ولا ان وجوب

عن المعنى

عن المعنى سدعى عدم لحيات البعض والحيث من الواجب  
وغيره محال ولان سقوط العرض ان كاف الكل او كل  
واحد عند الامان اجمع سائر المطلوب او بالسوء سدعى  
لعمدة ولان وجوب الجمع لا يمانى سقوط العرض بالسوء كالمقتضى  
ولان لحيات المطلق سدعى الحد مع فان لحد الزم  
اجتماع الحسن والوجوب والا لانه الحد من الواجب عن  
والمخصص الذي ذابا مدع اجمع لا اكل من لوى الصفاة  
مستدرك الاستدراك الوجوب لكل الاعمال اجمع بل المختص  
واقع من لحيات حد الشيء والاقاب على احد الشخص لا مكان  
العقاب بالاول دون الثاني والمطلوب هو المطلق وتسمى  
بالسوء ولا سائر المعنى بالشخص والثواب والعقاب على المطلق  
لا مكانه ما حاده مستحصا وفعل بالرفعا ثوابا ولها عقابا وهو  
خطا ووجوب غير المعنى ليس محمول على الجمع الحد من الواجب  
وغيره وسقوط العرض تفعل لا شائقة العرض بفعل  
الذليل كحمت عليه النعمان وصدق الواجب على فعل المصلحة  
من حيث المطلق والاجماع ومن وجوب اللغاة والمحمود  
للسام بحسب على اجمع احلا ومما له الحد ليس المطلق  
بل في المتأخر المعنى الاصل بالاسماء قد يكون على الترتيب  
وعلى البدل وعلى التقدريين فقد حرم اجمع وسبغ وسدب

كما كل المسدود وروح المطر والنفوس والوصو والشمس والشمس والشمس  
 فتكون بعد اجزائها والشمس من حصول الكفاية والشمس والشمس  
 في مدسوطه امر الجماعة بعد بعضه في الاحكام والشمس والشمس  
 في مدسوطه بعد كماله لان وقت الاصح كالقائه اذ اقام العوض  
 بالبعوض والشمس وروح على الجمع في سقوطه بالبعوض لا يتم  
 بالشمس والشمس والشمس بالشمس بالسقوط بالبعوض وبالشمس  
 كالاثر به ويقولون في قوله فلولا لغيره ضعيف للاثر استبعادا واثم الظن  
 لا تفعل في الاثر على السقوط والشمس منوط بالظن على  
 العام سقط والاوجب ولو عدل على كل واحد لتمامه عن لفظ  
 عن الكل وبالعكس تحت على الفعل في الاجتماع على الشمس  
 مما أدى الوقت ولو لم يمد على امتناع ما يصر عنه واختلف  
 في التوسع وفي بعض النسخ في الاول وفي كل واحد من بعض  
 بالاصح وفي الاول تقدم جارك في والشمس ان اتمه او لا وفي  
 على السقوط وان احسن والشمس المرضي والطوسي والشمس  
 وشمس كل عده والشمس في الوجود مشترك وانما محور الشمس  
 بالمدية الكل وهو العزم لولا ان كان كذلك والاحصاء الى العزم  
 وهو الاقول لثابت العزم ما اول الجمع صلاصا والاحصاء صبيبه  
 فيه فالاول والاحصاء حكمه لان الشمس تحت عن العزم والشمس  
 او الفصا صبيبه والاحصاء بالشمس في كل وقت في حصول المقصود

ما ذكر

ما ارجب في الكل وتقوم معانيه في حصول بعد فعلها في المشروط وما  
 خلاف الاجتماع والاحصاء في حواله الكفاية او لا فلا يحد به باطل لان مرجع الى  
 المتحد وسعي في الاثر والشمس من المدسوط ان اسانه واجز في وقت  
 الاسان خلاف المدسوط وعند المرضي والقاضي العزم واورده على سقوط  
 الكلف والفعل لانه في العزم في الصفات المطلوبة لوجه الكلف  
 الا احكامه بللته وعدم الدلالة عليه واحكامه بمرده كالمعدل مستقانا ولما  
 حاز الانفاق مع القدره على المعدل الكفر والشمس في اوله اذا  
 سببه بترك الاصل والاصل والبدل لانه من صفات العلوب فلا يكون  
 بدلا عن فعل الخواص واحسن طسوانه في ذلك الوقت خاصه وليس  
 بدلا عن اصل الفعل حتى يسقط بل عن صفة وهو المقدم والبدل  
 مرجع للعلوب المرضي الموسع والفعل مع منه الامع البدل في الاجتماع على  
 التخصيص عند والمدسوط بالشمس بدل في كل وقت في بعضه بدل في  
 الثاني الى عزمه بان ومعنى بللته الكثرة ليس بعدم الفعل ومحل احد  
 المتحد عند شرطه بالشمس عن الاخر وعدم العزم في العزم والاحصاء  
 في بدله فعل العلوب فان العزم بدل عما هو من افعال الطاعن حاله  
 الكفر الاصل في قبال البدل محط السطون لونه مع المطاعه فكيف  
 يصح مع عدمها والاحصاء في انه اوصل او كلف ونسب المطان في الفعل  
 والواجب والان وروح وشمس عليه العقل فكيف يشرحه ما في هذه  
 وقصص المور في روحه الاعدال المعارنه وليس وروح ما فعل من الصلوة

مشروط بالتمام بل صحة هـ كما وجه العزم لا يمكن باخره مطلقا ولا اني زيار  
معنى من عسر و ليل والام يكن واحدا ولم تكلف الحال ان الالعاب  
على طه عدم الدفاع ببعض سواها والاد من ارجع على الموت عسى  
اجتماعا ان لم يلب و فعل في وجه ما العاصي عصا التصقة بالظن و  
لهذا عسى وهو خطأ لان الظن واحد العاصي لا يصح الوقت نفسه  
علما بالاستصحاب وهذا انه لا يلزم من عصيان المكلف باخر الموجه عسى  
عزم عند العاصي ان يلدن فعل المواجه بعد ذلك في وقت عصا بالام  
لو اعتمد ايضا الوقت على بعض بالناظر بالوجه على السداد فجاب  
عناه ما لم يعدم العاصي والاجماع على ان لا يفعل بعد وقت تصا  
برك عند او سواها بالم سعة مستحويه لا يكون وصاحفة وللخارج  
كالقوات المحيوس والمعدول ولم يحج مع العدا كصوب المسافر وعدمها  
سرها كالتا من عقالا كالدائم فانه عصا واختلف في لونه حقه او خارج  
ان اعتبار لزم الصاحل ما فات من الواجب استدراكا لمصلحة او انه استدراك  
مصلحة ما العدم و حوسه ما لا يتم الواجب ان كان مطاقا كالحاجات  
او لم يكن عهده الركن واحدا و حوسه اجتماعا والامرا حنة الا كالمسند  
لمكان سها كان واحدا والاملا فلو لم يكن واحدا ام التكلف المحال  
او تعدد الواجب المطلق مع مرض الطلاء او رد ذلك حلف المحال لان مني  
كالحاجات العدم لاحاله الا باه التي لا يلزم منها العدم ولان استعمال الكلام  
حاله العدم مسلم الشرط التكلف موجود الشرط صحيح المطلق عن

الطلاء

اطلاء والشرط عن الوجوب لا بشرط في التكلف احص الماعرف بان  
ساو للفظ الشرط ولا يدل على ما دام الشرط لعدم الالاه عليه ولا يك  
هو حوسه وللوه و حوسه انما على المعنى من سيج الاحور لا حوسه ولا سعي  
ولان الواجب العفا بعد الوجوب و تركه لا يخرج من الراس ولهذا الوضو  
لم يكن واحدا لاجتماعه و فرق السدس السب وغيره بان  
التكلف بالمتب عند السب مع لو حوسه بخلاف الشرط  
قال بحوسه اشتراط المتقدمه ومخالفة لطا هي للفظ لصحت  
حسنة بخلاف التقييل طه ما لا يتم الوجوب الا به حوسه طاه  
اما ان يحج حصوله بان الا للام والظن او انما ان يجتمع  
اليه شرعا يصلوه او عملا كالعذر عن قطع المسافة وحسنة ليس  
فمنه لازم الاستثناء كذا في معنى الصلوه العاسه ومنه لعدم الملبس  
بكونه كثر العورة فيلجج المعنى الخاصة والمطلو صرح الاستثناء  
ولو طلق احدى الزوجين اكر حليلها لعنه ميتة على محلا اجنيا  
فقبله وحده صلا حية التا من ا اطلاق عند البيان  
و حوسه بعلمها للمحرم وقولهم الله تعالى يعلم ما لعنه مني المحرم  
باطل للمطابقه واختلف في الزايم على الاول في الوجوب  
غير المتعددين وانهم عدم افعالهم بالوجوب لم يتركى ليس  
من شرط الوجوب محقق العقاب على الترتك للعفو ولان  
حقيقه المنع من الاضرار ويحقق بالدم وما تصد العرالى

كله باشتراكهما والبطال بتدبيره ما فيه على تركه ما انما  
الوجوب في القول لان رفع المركب لا يستلزم رفع حركته ولا  
احدا على التسمية ولا معارضة لتسوية المقدم فينبغي للاسما  
ولو اجمع الترتيب بان جزاء المركب هو رفع الحركه عن الفعل بقوله وهو  
لاسيق يمدد وادخله لا يرفع الحركه عنها المظنون انظروا  
بان النسخ لما رفع الحركه عن الترتيب في الترتيب في الوجود والتبدل  
والمبايع فحصل من الترتيب بزيادة الحركه عن الفعل الترتيب  
وهو مبايع او توب الفصول الثاني في المحظوظ فيه  
ما حث له المحرم الذي يحرم احد من الالوهة ومعلوم ان الذي  
عن اجمع وسب اختلاف الالوهة وهي كالوجوب المحظوظ لا  
ستدلال لقوله ولا يطلع بهم انما اوله اعرفه عند خصوصه المالك  
لا يجمع الخط والوجوب في فعله احد من جهة واحدة لفاعلا  
مرجع المحال وكقول اجماعها في نوع واحد كالسور والذبح والى  
الصنم وحال نوص المعرفه هنا بان السجود نوع واحد ما هو قنا  
لحرم انما المحرم يعطيم المقسم الغار السجود ضعف لان الاما والذبح  
لا يملك شخصه فلا ياتي والمما هو انما هو السجود لله تعالى دون  
غيره ولهذا قال لا يسجد للشمس ولو كان كما قالوا الدم اتحاد الماورد  
واللهي وهل يجوز في شخص من حسي كالصلوة في الدر المعصوم  
وكامته والذبح والكنما وان واحد وحاض من المنكهن على المتبع

والشرا لا يشاع

والشرا لا يشاع على الجوار القاصي سقط العون عنها لانه لما صار الحكي  
والاعتدال بالجنس باطلا لانهما لا يراهما في اتحاد الاسماء التي لا يراهما  
والا في المسارح اخص لظاعه العبد وعصانه بالقرن بالحاط والتمني عن  
مكان في حرمين ولان الامر الصلوة والهدم المعصية واحسان المكلف جميعا  
بحرهما عن حقيقتهما ولانه تعصى بطلاق صلوة بكونه او صيام بكونه  
وسقط التكليف اجماعا والجواز العرفي من الحاط والصلوة الى  
من اولك من غيرها هذا ولا يفسر بالصلوة وهذا لا يفسرها الكون مما  
عند الله بالمركب والمهمي عنه ونسب الرخ في الصلوة مطعابا في هذه  
الصلوة التي غيرها هذا الشرا المعنى وبعارض ما لو صح صوم  
البحر والصلوة بالمكان الماروه او الوفاة المارو تحت بعد التسليق منه  
ولا يجمع ما ظهر مع مخالفة الامامة واحدا وما هو صراط الصامصوم  
فانه تحت علمه الخروج بالعرف ما هو لا يكون له ساء واخطا الوهاية  
صحت حمله متعلقا لها والعامي صحت اسه في حكم المعصية واللهي  
والاحسنى في الشرا على لرسو حرمه لا يصل لصا دعوى الرصف واللام  
ومن حرمه عليك الصوم في هذا اليوم ومن حرمه عليك بالعامي في  
هذا اليوم اذ لا معنى للعامي الا على ما اذ حرمه صا دعوى حرمه قال  
الوجوه المحرم الوجوه لا الوامه وهما مهار لان هذا صا دعوى حرمه  
بمسار غيره وحرم صلوة المحدث وبطلانها الواسع طماط الطبايع  
لذات من العامي مع الحداث بخلاف الطواف حثم لم يعمده دليل على

اشراط الطهارة منه العصب الثالث في فقه الاحكام فيه  
 ح ما حث المندوب لا يصير واجبا للشرع خلافا لاقول  
 علام الصائم المصطفى ان ساما وان شاء او طرد لا يملك  
 مما اذا اواه مع محضه لعل عليه وكل امر ما يوسى بصحة حياته  
 الى ان المندوب ما هو به لعل على الامر بها وليس عليه طاعة لغير  
 لزام ولا لشيء بعد الرعي ولا الصائم المشرك ولا لغيره حراما لغيره  
 ولا لغيره مثابا لعله المحقق مع عدم الامانة ولا لغيره ما يوسى كونه  
 الا للغير وهو صعب لان الفهم على عدم السموات والعلل في التسمية  
 غير محتمل لولا المعلن كونه مطلقا على التملك لو كان اليوم امر  
 لكان ركنه موصفا منها محال الامر وما يصح قوله عليه السلام لا يركب السواك  
 ولعل الامر واما ان السقاء في حذر ربه والتحصن كذا ان كان الطلب  
 المانع من التعصق ليس المندوب بالامر والا فهو لغيره ساقى في التملك  
 ما حود كما هو كلفه ومعه وهي مضمومة عن المندوب كالمياه فليس يملك خلافا  
 للشيء لشيء في صورته التراب فان فعله ربه فله فهو كالواجب  
 ولا يوسى عليه ربه ما فاتت من الموات بخلاف المياه ح لانه لا يكون الخلق  
 على الفعل كونه سما الروايات يكتفى لانه ان اتى به مسح والاشرف ربه  
 وهو طواف واجزاء في الامداد لغيره مما ما اشرف المخرج من فعله وتركه  
 فليس من الاحكام الشرعية ليعتق فله وان على حطاب الشارع  
 بالحصر في مماناة المياه غير موزعة لاسلما لغير الرجوع وبالغناء

على قول

على قول الاباض في التعميم اصح اللغوي بالمراد حرام وترد  
 الحرف واحب وحمل الاجماع على طاب الفعل الاباط الى قوله  
 رركه لعل عليه اعثت رخص عليه بامر من مام من الصالح غير معنى ذلك  
 اورد على الواجب واحد فما جعل معنى الوجوب وصعب بان الترتيب  
 يحصل بدون التسلسل بالعدت بامر محرم واحب ووجوب  
 حرام واعدت من المحس البطلان وصل الصالح داخل في معنى التسمية  
 لا يشترط التمام في رفع الحرج بالفضل وهو مخطا لانه فعل الصالح  
 مناف والطلاق الحار على الصلوة والصوم احيا بما يجازي واحظا  
 او اصح في ان الصالح من التكليف باعتبار ورود التكليف باعتبار  
 احاطة العادة للفعل ان عن الحسن ما يستحق فاعل التعميم فالصالح  
 ليس منه وان على ما اخرج في معناه موصوفه الناس  
 الثاني في احكام حطاب الوضوء وهو حيا حث آ آ التعمير لمن  
 والوضوء الى عرض ما وصفا الوضوء الظاهر المعتد الذي دل الابل  
 السمي على كونه موصفا احكام شرعي وهو موصوفى بالاول ومعنى قال  
 لشكرا ويضم الى ما يسد رقبته لغيره الحكم حكمه اعثت عليه والى ما  
 يتنازه للمسلمين والحكم الشرعي لمن الوضوء على حكمه عليه بالسنة  
 وكل واحد عرف الحكم منها بالسنة لا يعرف ولله فيها حلان الحكم الشرعي  
 بالسنة الحكم بها على الوضوء والغاية صراط الاحكام بعد  
 انقطاع الوجوب لادعائها لو كانت السنة حكم شرعا اذ هو موصوفها

الى سبب صلاها وسلسل ولانه ان عرف نداءه عومل  
 الشرح ونظم بتسلسل ولاه على الحكمه متوسط الوصف  
 لا يقول معرفه سبب مسأل حركات اطراف الحكمه المذمومه الوصف  
 مع الامران والحكمه مطلبه ليس معرفه السبب بل المتوسط بالوصف  
 فاصح الى السبب مانع للحكمه كل وصف ووصفي ظاهر  
 منسب ط منسب حكمه معصا محاسن حكم السبب مع بقا  
 حكمه السبب بالان في العصاص مع الفعل العمد العودان ومانع  
 السبب كل وصف وجون الحكمه السبب كالقدرة على السلم في  
 البيع شرط الحكمه استعمل على حكم معصاها نقص حكم السبب  
 مع لها حكم السبب لعدم الطهارة في الصلوة مع كمال ان الصلوة ك  
 المنكولين يردون لصحة العبادات مواضعها الترفع وحسن التقيا  
 اولاد العقربا استقط العوضار وفي العقود قدمت ثرة علم الناطل  
 مال يرتك والقادر مرادون والحسنه وطوى الصبح والباطل و  
 الوان المعقد باصلا دون وصوم كل اة الاحرارون للفعل كاجبا  
 في سقوط التعدير ولما تحقق مع كماله مسجعا للاموور المعتر فيه  
 من حيث وقع التعدير في حى الجهدى كالصلوة لا الواحدة المعقود  
 والقول بسقوط الوضوء باطل المعلل والمخاصه الى لغز متحد والموت  
 مع كاخلال الشرط ما حار على مع تمام المانع رحمه ولاعم  
 عرفه مساوئ المسنة وسقوط صبره رمضان عن المسافر رمضان وكلاو

لاكل

لاكل والشرب والرحمة قد عجزت قد العجز الباطل الثالث  
 في الامر وفيه فضل الاول في الصغره ومع ذلك ما تحت الاطلاق  
 اطلاق لفظ الامر حقيق على القول المحصور والاكبر على محاربه في  
 الفعل السند مشترك بينهما الوالحس من القول والسبب والثاني في الصغره  
 اما الاصل عدم كاسراك والجارا ولى وكلا سدلال لعدم اطراف  
 في كاكل والثالث عدم كاشعان وهذا واما مع الطاعة والمعصية  
 اللانتهى ومانع لغضبه لا بدصل الا في الاحوال وهو الهنى وكذا المعصية  
 واما مع فائدة مشترك او فادس منسب صفت ملتح وجوز كاطراد  
 ومنع كذب كالمع على كاكل والثالث ربح ومنع وجوب الاستعانة وورد الطاء  
 والمعصية للامر القولى لا مطلقا وما رصده الهنى خاصة حثج السند  
 بالاعمال وحسن كاستعانة والجمع الوالحس الا استعمال كاستعانة  
 وحولها مع دلالة الاستعمال على المعصية وحسن كاستعانة لعلم التاكيد  
 والجمع لانا في الحاربت الامر هو طلب الفعل بالقول على حثج الاستعلاء  
 وهذا الطلب ضرورى معان الصغره لا جملتها واتحاده منقول ان  
 المأمور به عند القدم بفعل المعيار واستدعا الوضع العلميه و  
 احصاء كاستعانة تعالى امر الكافر بالان المحال من حيث  
 العلم فلا يراد واما في حال عدم حسده الى الله تعالى فلا يراد ان  
 الكافر لا يستعمل من حيث العلم كاستعانة في الامكان الجامع للاداء وكما زال  
 واسأل اعمال العباد والله باطل لعدم في الكلام تام واما الا وكل

دون الامر كالمسارط يدق ويدق قول العاقب والحوي ان قول المعنى  
طاعة المأمور جعل المأمور به خطأ للروم والدور من حرم من من  
قال امر عن الرب على الفعل وعلى استحقاق لا معناه صم الدافع  
وقول المعنى ان قول العامل من دونه افعال يتعصب بالملح والخطي  
والادنى والمهتد وحول جماعة انها صفة افعال يتعدها عن  
التقرب من الصاروم عن الامر وايد منقوص وقول امر من ان صفة  
افعل ابادان يلب وجو والعطف والدلالة على الامر كما يقال  
مدعوان كاول امر عن العالم والباقي من المهتد ومحوه الثالث  
عن المصنف خطأ لان المراد لا كان اللغات قد لقول ولدان واللبا  
على الامر وان كان المعنى عند لقول الامر صنفه افعال  
الطلب بوجه اهد الطريق اجمع المنع او الامع وهذا لفظ ذال على  
احدها فالاسم ويجعل الامر اسما الصم الدائم على الترحيم  
او من جعل اسما الترحيم او ليم الامر من الضرب وما يتحد المولى  
على لامه كاشاره وكحله مخازمي المدلول تسمية المدلول اسم الدليل  
دون اوله العكس لبتا الهم عند امر فلان فله وهو اسم لفظي  
اللفظ الدالة على الترحيم قال الحامان لان من لم يكن في دلاله  
الصنوع على الطلب حلقا للمعنى لان الماد هي المهتد والطلب  
كاراده وحوام انها محار في غير الطلب لرحها من اللغات المحيية على  
الحان عبد الحميد ولا بها من صود لمعنى بل يصور في الدالام الى كل ان كرها

ولتغير

ولتغير الشرط الناطق به الحامان والسند على ان الامر انها هو  
امر لان الامر اراد الفعل المأمور به وقيل لنفسه ومنه ومن صورته  
وصفت وقيل لان الامر اراد كونه امر الاحتمال البدني الملبس  
امر لالتباس حسا كالتباس السوادين وان ما هو امر محمد بغير اللفظ  
غير لغة الدلالة الوضوح الباع للاحتجار ولعدم التمسك به في المهتد  
غيره لان هذا القول ينص على احصاء من بعد ان امره في كل حال  
حتى يكون القوي بخلاف الضعيف لوجود عدم المعلوم العدة الواحدة  
في الوجود الواحد والمحل الواحد من الجنس الواحد بالترس من جرو واحد  
وجروهم مما اكل ما هذه صورته يكون احدا ما كان عدد  
هذه الحروف في كل وقت على قدر ما في سائر من العدة وهذا ينص  
اعصار عدد من صم ان امره ومعلوم طاب ذلك لا لفعال اذا حاد  
ليس جعل احدا العدة الواحد في كل محل لو باقى حرمه بعينه او  
لم يحتمل تعدد على لوب واحد ليع وحده في المحال على التبدل  
بالرأى حاد في اللفظ ذلك انما لقول العدة الواحد لا يخص  
معلمها من العمايل اذا اختلف المحال كما لا يخفى معلمها من المختلف  
والوقت والمحل واحد بخلاف ما يتعلق به من العمايل في المحل الواحد  
والوقت واحد لعدم تعلمها على هذه الشروط بالترس من جرو الواحد  
ولتغير الحروف والمبادئ باطل لتعارض الاو في محل كل حروم واداب  
حوله وقوم او حروم على واحد او عدمه او عدم معنى بار وجود معنى

او الى فاعلم لغيره او علم او ادراك او سهم او ارادة ليس المحذوف الوجود  
والحس والصفى التارك وان ما يقع الى العنصر روح الاماد وكلها  
امر والحدوث على وجه ليس صفة التارك لعدم لانه لعدم معنى  
لعدم اختصاصه ولا الوجود معنى صولا للترك التارك ولا العذرة  
لعلها بالانحاد لانه الله للتشارك ولا العلم ليعلمه ولا الشهادة والفرق  
وإرادك التشارك هي ما فوق عشره وليس ارادك كونه امر السالك  
اخره بالله بدونه هو الوجود المأمور وهو على طرفه صفة لان الامر  
لو قامت لجميع الحروف لم يكن موجودا لعدم وبكل حروفه بدم كونه  
امر وان صفة جعله في الوضع على معنى هو اراد المأمور و  
اذا كانت المدلول وحده لا تسد الصفة لذلك عليها صفة  
المستجاب واعتراف السيد الرهيم انو الحس لا يستعمل الا في حال  
صفا الاشياء لعول من عيون ما دام دون ولعول غير العاص  
لمعوم امر ك امر احارنا بعض معنى في كان من الوجود حول ابرهائيم و  
عشر ذلك فالعول عشر عشره لا يستعمل لعولهم احد على وجه الوجود  
التدبير استقام امره دون سلم واحرهم قال في ما معنى الحروف  
من الشفاعة بعشره الرهيم لعولهم شفع العبد الى مولاه دون العكس  
وانما بعشره الشفاعة والمشعوع الم دون المشعوع فيه حاله العوم من العبد  
لو كان شفاعة احدنا في يوم قال واستدلال الخالف ساس الامر على  
الحرف لعول العالي ولا شفع طاعة والطاعة بعشره الرهيم كالرود اول

الشفاء

اشاء ودعى لي مرتا لقطع والموت من معلة مع استماع الطاعة  
علم ضعيف لعدم حوله لم دون احرفه فافرها واسمعا وللإحاطة  
لوطه الطاعة لعدم توليهم الله اطاعني في لدا احاطي الصبا وطاعة  
نعصى بلى شمع طاعة فلا يلزم بلى شمع بحال لعمال كل شمع للطاعة  
لا اعتبار الرهيم عندكم في الشفاعة كما بالقول استدلال بدليل  
الخطاب ضعيف ولكن صرنا الطاعة الى الرهيم وعشرهم ولذا لم يطع  
اي امر تحت احب انو الحسن ان العاقل صرنا لافعال امر وان كان  
اعلى والعاقل مسعلها لافعال امر وان كان ادون ولصعوبة العمل  
من حيث الامر للاعلى وفي اهدان على الاستعمال بان معنى صمى والا  
فلا تدون قدم من الامر والخبر صرنا صرنا لعول على الدام ادا لم  
لسمي فاصح ما شفع في حوله العالي والوالدات برصمى اولاد هي  
التشارك في الدلالة على الوجود ولدا النبي والخبر لا سرك في العدم  
الفضل الباقي في الاشياء اللطيفة وهي في تحت النطق  
افعال مستعمل في حقه عشر الاحاطة انما الصلوة الذب كما يوجد  
رشادنا شهيدوا الا ما حركوا واشروا التمدد اعلموا كلهم الامسان  
كلوا فاعلموا حكم الاكرام اذ حله هاب لاهم السحر لولوا اوله العبد بالول  
سوره الاهاه ذق الم لس العبد الكريم السوي واصروا ولا تصروا الدنيا  
اللهم اغفر لي النسي الا اعلى الاحصاء والقوا ما امم المكوس كس ولست  
حقنهم في الجمع اجامها تقبل في الاحكام المحم وتقبل الوجوب والندب وتقبل

الاباحه المشركه من الوجوب والاقراب انما هو الصحيح لغة  
والوجوب شرعا يصح استعمالها مع اسما الحار والبارد  
وبل على الوجوب شرعا الصفا الصفا عليه وليا هم عند رواد  
كلمه المطلق وارجح الوجوب مطلقا ثم انك تعلم انك عقيب  
الامر من غير ان يكون الوجوب والندب والندم في قوله وادخل  
لهم كلفوا لا يكون وما انا ما اركب ما موربه عاصم والعاصم حق  
العقاب لقوله ومن يعص الله فسيوفه فان ما رحمهم الله بارك  
الما صرح كلف لان العلقه الاصا صهي العقاب  
لقوله تعالى فليحذر الذين كالفون ولله علم الغيب  
الى سعيه رك اجابه بقوله عليه السلام لا امر بكم بالسوء ولا امر  
والاساس الشاعره له للفظ المبذبه ولان العلقه بلعون العبه  
عند تركه صهيبه والعاصم على الحرس كما صرح لك القوط  
للافاذه معن فيكون بانعام النقص سلبه لا المقصود ويعوم  
وللامر به على ارجح الوجود فلا سلك عن قبه في الاذن النقيض  
وعوم نكر الاذ لقصي للي الناحي يكون راجح والسيد لل  
اجابه الى المعص عن الوجوب وراعه ارض باللسان  
اجاد وما وصت بالمعص بالوجه باللسان الى الحال  
وكسفا واصفا ورواع والمعارضه باصله صحيح  
ماطل لان المعروف المص من الاعا طبعه السهوله جعلت

علاطف

على الظل الوضوع وادريت مركب والغالب على الظل المنفرد  
لمع اسلاك الحاص الى الحال ولا استقبال وانواع الرواع والما  
بالرحم باطلا للرحم اذ كركها محادا اعلى بعد الوجوب للزوج  
مخلاف العكس والوجوب اولى من المندي ولان عام جرد  
لا احاب قوله افعول لانه لا بعد العبه وكذا المنع مع الاحاب  
ولان حمل على الوجوب احوط اعلم وادبه وللحمل على غيره  
بعض محارم منه وذلك ليعاقل بقوله ان يكون لهم الحر من انهم  
بقوله عليه السلام ولو لم يعز لوجوب ولولم يعز الصلتم وهو نصح  
في امسا الاحاب اجمع المخالف ما هنا الدلاله العقله والعمل  
المبراته وكاحاد لا بعد من قول الله على السوي مع السؤال  
الا في الربه ولورواها في الاحاب والندب هي حقه منها  
ارلاله كاستعمال علمه ووصف بحوان المركب استعمال  
لاحاد منه والستويه ان الامصارها الاحاب لللاله الوجوب  
والحجاب ان حالف لاصلها بالسر كالكسر لا اولى جعله  
للتكرب لما فلها عزم احصاه العالمى كالتب يقول عليه السلام  
اذا امرتكم بما امرتكم ما استطعتم ضعف لان لم يعوض الى  
مستمالا الى الاستطاعه المشركه من الوجوب والندب ب  
الامر عقيب الخطر الوجوب وحاله بعض الوجوب اول الانس  
وامن المعصيه ومعاصيه هي لا تحرم عن مقاومه لامر فاه لاسعال

من الخطر الا لو حوب كاشفاله الى الاباحه والاحتياج  
 لقوله تعالى وان حللتم فاصطروا واذا ظهر ما توبون  
 وبالعرف ضعف للمعارضه لقوله تعالى فاذا انسب الاسماء  
 احكم فاصلو المشركين ولقوله ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ  
 للشهدى تحاوي احل في نكاح العرف مستر ك ما مر الوكلم  
 بعبه احسن خروج الى العلم ثم بعض المتقين طردوا في  
 للمهي عفت الوحوش وبعضهم مع ولو قيل ان الحرم  
 ان كان تعبا غارضا وعلمت صفة الفعل برؤاها انصب  
 الاباحه وان احتلت غيرها مخرجها لقوله تعالى فاصطروا والا  
 اقتصب الوجوب كان وصاح صدق افعلت في تيمم  
 التلوه وعدم دال وضعها للمشرك والدين اللص واللغو  
 على ما وانها للتقبل الا في احكام والطلب مع الاجماع على  
 افك التلوه كحزم واللزوم النسخ في العبادات والمثوبات  
 وخلاف كالحج كعدمه والاصح في كل المساهم  
 ملكها ما وصحاح كالمعاني وصاحبه العهده المتكلمين  
 على التلوه كالحل اولى في الشرع عليه في الصلوة والتزكوة ومسد  
 الى برك على الفعل المراد في كبره كوني ما واركب وان كل عطف  
 كالمهي مساواة في التلوه والاسم والاسماء ولعمرك ان  
 بعض كبره بوجه عموم كالمعاني وللاحتياط والاربعين العموم

في احد المحرمين وهو الاعتقاد واذ ان كل واحد منهما الفعل  
 او في العموم فكلما الفعل وقوله علم الله ان الحكم باجره فان  
 منه ما استطعم صعبا للسمان التلوه من خارج له للاصحة  
 في الحج وتلوه الامعان الا انها اندلها الفعل اندا والآن  
 العقل حرمي لاصسا والتمسح او وحده فهو مبره على التلوه  
 والاسمنا صحح الصلاصه وعدمه او لو لم يصح عمومه صلاصه  
 الوقوع لانفة ومد الفاعلي بالتمسح والاحتياط قد يكون في  
 النقص وعموم الاعتقاد من اجزاء التمان ونسب التقييد  
 ومعنى حوز العرفه والاصح ان يعاطر وصل عليه الوقت  
 لخص ويصح دوله من مانع وقوله اذ العلم امانه لو كان  
 التران على الطرة فاصحاه وهو المسارع واصحاح السند على  
 بالاسمها م وكلمة العمل لانه عليه ان اسم صمد افانع من  
 والراي كجملة المتعلق على السرط والصفه ساري وسار سماان  
 كما علمه والافلا كاحصاف بعض الباقين للتلوه في المطلق  
 اسمه تعالى في غير العلم عدم العلم عند الاطلاق لقوله السند  
 العلم لوق دخلت السلوفا وعلمه في للعد المشرك والتوكلم  
 في الطلاف عند الرجوع ولعمرك في احكامه فلهذا اصفاي اصح  
 وقع صرب التلوه ولصحة نعم العلق الى صدق الام وام وعموم  
 فهو مستر ولان مصفى للسرط والصفه احصاها

الامر بما وعد كان مطعاً لا مفعلاً فاعلمنا ان اولي ولاي المفعلي  
الكلمة حديد ليس الامر بل عدمه ولا الصوم واول طرا  
بما آمن في بلده الوجود بل في العدم ولا المجموع البقاء  
في له وحل السوق فاشركم في حصول المفعلي العارض  
ومع عدمه لمخادم الدليل من غير معارض واحكام الخائف  
نعول تعالى ان شمر الى الصلح فاعلموا السرايم والسراي  
فاجلذوا ولا ارف والسارق وماه نكر مع العلم اليقيني  
لا يلزم في العدم فالشرط اولي والبرهان من غير مرجح  
او بعضا الفعل معهما للساوي بالعباس على المهي كجامع  
الطلب ولاه لو فعل مع العبادي دون كاول كان قضا باطل  
لان التكرار العباد اما ان يكون الوصف عليه فانه نال السرفه  
اولا به فالخارج لعدم الدلاله لما في الحج المشروط بالاستطاعه  
وعنه تكليف العمل عند المهي له التقام والصفاهه مختلف  
في الارضه والشروط فالنكره من خارج والعباس على  
العلم الموجه بخلافها باطل والشرح بلده العالم بالفول  
وعند ما نسيه الفعل الى تلك الشرط بالسويه ولا انفصال  
بالشرط كاول مع انصاف الامر لعلو المأمور به على جميع الشرط  
على المعدل من عمل حصاصي كالموتوع والعباس في اللغه  
على المهي باطل ولان كره المهي لدائمه لا الشرط ولمنع كاصل

والنفا

والنفا لازم على القول بالعدوه وروى في شرح مدى الفرد  
المدلعي واحاله عدمه من لسكره والي ادبره على وصوه للشره  
ولحسن البعدتها ولا استقام ولحسن البعد على السنويه منه ومن  
المضارع الاقرب اجزئه ورايه معها لمك صح مع كل منهما واحكام  
الخيال في نومه الملس ولولا له لا اعتد بالنا حصر الساع وعلوم  
لي سار عواد استصوابا لسقوط الواجب لير قلنا بالدليل ان  
به والخصص في الدوله وحقا لعدم بله الاصل مكلف  
المساع وعدم الوجوب ان قلنا سخره بدونه ومكلف بالاطاق  
ان حور صا لما حصر الى عامه مجهوله وحول ترك الواجب ككاتب  
معلوم مع علمه طي الموت بالسكر او المرض بحصوله غالباً به وانما  
وعدم الوجوب ان ما تدرك حسن ذم العقلا العبد عن ما حرم  
المطاحصين به ولو حوت احد الموصي وهو الاعتقاد ولذا  
الثاني بالعباس جامع فوير يحصل المصلي الى اصيله  
رعه الاصل وابه اسدنا فعل بعود مطلق فانه في التمسك  
كالجواب بالبيع والان مقصود الا انها على العوز ولان الامر  
مهي عن الرضه الناس وهي بالاحتمال ضعيف فلو ان يكون احد  
المس مقررنا بالمقضي لانه حكاه مقدمه والمساو عن اليعقوب  
حار والمراد مقصدها ولادلاله للاس على العوز كما ليد  
العوز كمال العوز مسعاً ورحح وجع والمقصود في الاوامر

الواجب او غيره من المحال بالنص على الايجاب والتاخير  
والواجبات الواسعة والذم على تركه السفي معارض بدم  
لوجواب فيما لا يعم الفوري عليه وجوب الاعتقاد منقوض بالنص  
على التام والجمهور لان الاعتقاد غير مضاف الى الامر والمجتمع  
في السعوطي ومنقوض بالنص على التاخير في الامر والمجتمع  
المعلق عليه لعدم عند عدم التسمية شرطا ووصفه الشرط الام  
عدا والامر لا ينفك الاستدراك وجودا واسمي لعل من امر وعمر  
تصل الصلوة مع الام وعدم ركني عليه السلام واعد له بالصدق  
والاعتراض باسماء والتسمية الاعرف التامة كالنص ومنع  
الاستدراك عدم الحول في قيام غيره وكون الشرط علامة كان التحق  
لفهم وجوب التامة واستدراك الخوف يقضي كالتامة عند الام  
وانه محتمل عليكم باطل لان الاصل عدم النقل وكونه الصريح  
لا يدل عن الشرط وسعي الشرط احدهما وكونه علامة على التمام  
باطل لتسمية الوضوء شرطا ولا يدل على الصحة واما الصلوة  
لا يدل على الاتمام وكونه محتملنا للنصي المستدرك لقولنا  
واجماعهم لقول تعالى ان اردن محصا لا يعصى بحكم الام  
عند العدم ضعيف لعدم استدراك عدم التحريم الحول اذ قد يكون  
لاشباع وجوده عملا لا يظن ان لكل اللسان من الاكراه والذم  
ويعتدل العدم بالنص منسوبة الابد والصفات المتواترة

الحكم

الحكم بسلام انصاف الرايد والاصاف الرايد بالاجماع  
الناقض الاصل في كل حال ملوكه الام لا يدخل مطلقا كالحكم  
بالتاخير بين اذ يدخل في حال كالتاخير وعدم الاكراه بسلام اعان  
تحريم الاقل للتحريم الكبر الحس وقد يكون الحول كالحل بانه ولحق التامة  
يستدرج ايجاب الاقل مله دلالة والاصحاح بقوله عليه السلام  
والله لا يزدن على السعي وبالاجماع على نفي التاخير في الهامى للعلم  
ضعيف التحريم كاول الاطفي ولا يوصف في الثاني في تعدد  
الامر والمحرر بالاسم لا يصفه غيره في الحول للاخبار من مد نصلا  
وعلى غيره ولانه رطل العباس وهو الامر ولا يصف الدلالات  
المسندة وحصر الفوايد في المحصر ممنوع ط اسما للدلالة  
الثالث في التعبد بالصحة بل على عدم الاصحاح من لفظ اللفظ  
وطاهر ولما المعنى في عدم الاستدراك الام كان وجوب ما  
او طريق لقر اول كخط او الحاح او لا سمعا او المعنى بالصحة  
او ليعنى فلا ظهور حديد والشمول بذلك المحصر وعدم  
تحتمل اطلاق مع اسما الحار والاشتران بالاصل والاسما  
احد الحكمين الاخر وكذا الاحصار وكذا الاصحاح كالحكم بعباد  
وسواها للاسما الافادة في الاسم كذا الصفة للمعنى والاعفاء  
والاصحاح بالفرق ووجوب الغاية المطلقة في المحصر  
وبسلام العلة باطل الجمع العرف ووجوب الغاية

قال لغار سراج البلاغ سما لك المحامل المذكورة فوايد بلا  
 ممنوعه في انصاف اعلى اسفاء الخصص في قوله وليرحمهم  
 عليه السلام اما امره المحض فبها لعل لان ولها ما ووجه الا  
 من المحضين الى ليرحمهم في قوله وسامد العزم كما  
 لا يصح النفي في غرة لان بعضه هو الرضى لا بعضه وكذا انقص  
 وقول المحالف للتعوم على مجموع بل رسوم العم سا الا ان  
 كبر امره لا اعتبار التهم عند التبع والاستعداد عندنا والمعاد  
 عند العر ولو حافظ عزم بالقران نقل امره في كلامه نفسه  
 وحل قوله فلا يامرنا وان لم يتناول فلا قوله ما لم وان نقل  
 بكلامه دخل في ما عطف الامر له مخالف وان لم يجر  
 الا مع الخصص والا معي ولما لم يصرح منه التزم ولا عطف  
 ما الثاني عن الاول الا ان مع العال او يكون الثاني مع  
 لو جوب كاول بالقران لم يحصل لي اصل وانما  
 التاسيس اولى من التاكيد ولو لم يكن يوصف ومع العطف  
 ولا تعرف فالمعاسر للاسما عطف الشيء على نفسه وهو  
 والاصلاف الصفات قوله الى المدد العزم محرم في  
 الموصوفات محار العطف مع الاحكام ومع التعريف  
 لخواص العطف في التعريف وحل المعايير العطف  
 واحكام عود الراجع الى العهد السابق وهو والتحق

والمايه

والمأخيه وان لم يصح المراد عقلا كالعمل او شرعا كالعلم فان  
 كانا عامين او خاصين في وجه والباقي بالمدح العطف وبدون  
 مثل اصل كل انسان واصل كل لفان او اصل ربه او  
 اصلها اما مع تقدم العام واخره والعطف فصل بالمعنى  
 والوقف لمعارضه فبها العطف العموم وبدون بالبلاغ الا  
 على المعايير من صغى الاخره التي عن الصدق الخلاق المعنى  
 فالاسعوى الا كما دو القاصي او الا اما احسن اسلم و  
 لى الحسى فبها وقيل مسلم في لى الايجاب البدن  
 ليس مسلم فيهما ارجح القاصي ما لم يلمس عند لفان صدق  
 فلا اجتماع او صلا ولدك او صلا فاقهور وجود احد مع  
 عدم الآخر وصدقه فجميع الامر بالمضاد من ارجح الصدق  
 كقول العفلة حر الصدق باسلاف لى العيان هي عر صا  
 المناع ولان التاكيد ما عورسها ويركها عر طر و  
 بالحقس وطول اذ الصدق كاحر بالصلوة لى الوقت  
 القاعنى الا امله منصار وحل اجمعه مع الاحرار  
 والاقرب الاسلام للاوصاف الطلب للحاجه الجس  
 باله لاله الا لرحمة ولا مساع امقان للادان في الرل مع  
 بالعدل صوا المراد ولا لى من حاله العاقب لى  
 حاله صا العفلى لى الاحاب فبها او الطبع ومضمون

لوجوه العلم الواسع الاله بطوله لسرا طعمه العلم وطوله  
 الصمد العدي اما الذي الوجودي فالعرض الفصل الثالث  
 في المأمور به وفيه في مباحث الاعراض التي لا تجال لغيره لعدم  
 الصورة ولغيره او كما هو عليه البطلان لقوله تعالى لا يعلف  
 نفسا الا وسما ما جعل عليكم في الدين من حرج وعرف ذلك في  
 ما كثر في استلزامه بغيره معلوم ان العلم الامان الخالف للعلم  
 مع وكلف عن غيره لعدم امانه الا ان العلم لا يعلمه غيره  
 كذا وان كلف الخبز بغيره الا ان العلم لا يعلمه غيره  
 فيجمع الصمد لغيره فيكون العلم على الداعية المحلولة في المعجزة والا  
 تسلسل وان موجه الكلف اما حال الاستدلال المستعمل مع  
 الفعل او المجمع المستلزم للوجود وان افعال العباد مخلوقة  
 للرب لا لسفاهة العبد ووجود الفعل يحصل بالاصل والاسلام  
 المعلوم بالصدق المعرفه بالصدق المستلزم للاسما والوجود الا  
 من الفعل والصدق معه وبما قدره العبد حال وجود الفعل  
 بالاصل وحال عدمه للمعنى في التصديق وان كلف المعرفه  
 للعارف والاعرفه لا سيما في حصولها بالاصل واسما للعلم  
 بالصدق المعرفه بالصدق او بان النظر المأمور به عن حقيقة  
 لوصول الرطب عن الفصا بالهدية اضطراره او ان  
 او العلم بالصدق المستلزم للعلم بالصدق المستلزم

شمس

الاحرام منها الاصحها سلمة للعلماء ممكن ولا كنه بالعلم لعدم  
 ما به سلمة للرب في قدره تعالى سلمة لبعضه عدم العبد اما  
 نحن لو سلمنا احسانه في حلاله المحر لها بطوره ضرورة سلمة للعلم  
 بعض وجود العالم وفي وجوده مستغنى فلا دال على  
 وجوده تعالى سلمة للعلماء نظر الى علمه لا سلمة اقتصاره  
 الداعي سلمة للرب ان يكون الكاظم بالخالف والخبر والاعلم  
 ولا يحج الصداقه ان هو كلف بالصدق مطلقا وهو عن  
 المحصر به والصدق ليس هو فعل المحر به بل اعفاه حقيقة  
 واسناد الفعل في الداعي سلمة للاختيار والكلف  
 متوجه حال الاستدلال اما بقاها ثانی الحال والعلم الاجاب  
 كاف في الفعل ومعهم الكلف اما لا كنهه والرب يتوقف  
 على العلم للاختيار في الاجتماع على حوله كلف من علمه  
 القدم وكلف رجب المحر في لا بد له علمه في ربه معصومه  
 واحاط لونها سمحت معصومه والرب لا كنهه في ربه معصومه  
 صررا او حجت اذ يرب اوق الصدق نظر الى ربه اعفاه  
 ووجود الصمد عليه ما يفتد عند المحر في لا بد له علمه في ربه  
 على المصطفى المحصنة ولو قدر مساوى الصدق كان وطرفه شاعق  
 على صدر ربي صمدان من علمه مع لا سلمة له من علمه  
 في الاعراض بالوجه العلم بالصدق حصوله شرط ليس شرطاً

الكلف عند اصح امر الكافي فروع العبادات المحرم والكفر على طبع  
الادكان لا سلام والمحدث ولقول لم يترك المصلي ولو كان قولهم  
كذباً بالنسبة لولا ما كنا مشتركين بالكتاب يعمل من سلق لوم  
يعتقد الله جميعاً ويحافظون له والالم ليس في فعل فائدة وتأويل  
لم يكن من المصلين معي كذبهم من امهلهما لا يستحب قول ولهم على  
طعم المسكن وجره على المرتد لما ذكر الصلوة حال السلام يقتضي  
خصوص المحرم لعدم التدبير وقول ومن يفعل ذلك يلق آثاماً وقول  
ملا صدق وكما حال وهم على صحيح ولا ينعى الزنا والاحصاح  
باستحالة الصلوة حال الكفر فلا يكلف بها وسقوطها حال الاسلام  
ولانها لو وجد لوجد عصاؤها كالمسلم يجامع تذاكر الصالحين  
المعلقة بها ضعف لان العباد من الكلف ليس العقل بل العوا  
والدم ووجوب العصا يتفق الجميع مع العوق المتعبد في الكافر  
دون المسلم كما هو هاشم محور وعلق الكلف بالعدم مع قطع النظر  
عن البدل الصدق للمؤمن على ترك الدنيا مع العقل عن الصدق المشعوب  
الكلف يفعل الصدق لعدم القدرة على العدم الاستمراره وعدم تحقق  
وهو ممنوع الا كان التعبد وعدمه كالاتحاد الامم على حواء  
الكلف قبل الفعل وعلى امساعه لعدده واحلفوا في المقارنات  
فعددها كحال بل لا بد من العدم ولا حد بل ان تترك ذلك العدم  
العرض في الاقرض دلالة على وجود الفعل وبعث فيه وبعث علمه

اما الخبر

اما الخبر فاحتموا المقارنة والعدم اعلام لنا في الامر حال وجوب  
الكلف بالمحال في كحور النسيب في الاعمال المندم اذ المر  
سعلق عرضا شاذ بع بالمباشرة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر الخلق  
عق شره ان يحج عن نفسه لم شره واحصاه المراد بان العرض من  
الكلف كالملاطمة من كسر النفس ولا يحصل بدون المباشر  
ممنوع لصلوة النساء ايضا كالاتحاد ان الاحكام الشرعية في  
سقوط الامر بالاسان بالفعل ولما لم يكن باسماج الامر والمجرب  
فيه من حيث وقع الامر به ومن سقطت العصا وبطل العقل  
ولو حوز امر محدود لم امر بقصبي الاحكام الى المأمور به وصا  
ويحجب عن العبد والامر يحصل الحاصد وحلاف الوصايات  
علق ثانياً بالعلق او لا او لعدم اوصاها التذكار والاربع  
الساقص في قول السيد اقول لم لا يح عنك السيد القاضي  
عند الحد لا يدل له وعسا سقوط الوصا لعدم دلالة النبي  
على الفاء فلهذا الامر لا يدل على الامر ولو حوز الاسان في الحواد  
والصوم الذي حاصر قد صعب عدم احرازها ولدلالة الامر على لونه  
مورد المأمور به اما على كونه ساقط الكلف ثانياً فلا وجوب  
لاول منع عدم دلالة النبي على المقادير لفرق ما ان النبي  
يجامع السنة بخلاف كافر والثاني انها غير ان السنة في الامر  
بما هو الا بالسنة الى الاول لعدم الامارة على وجه والثالث ان

الامان سماع المأمور به بوجوه عدم انصاف الامر غيره وهو المطلق  
 من الاخر او الحقن لعل العضا عباره عن سدر الكفاية  
 مصالحة الاداء وصفتة او شرطه على تقدير (السان) بذلك  
 سقط القضاء محقق الامر مع كل ورود الامر ما لم يقفل  
 حرمه لعل ذلك لا يفسد صحاح الامران بعد لوق لم يدرك على  
 الفعل بعد من الاحلال على الحق لعدم التاويل والا فان  
 مطلقا واستتوله وحرم القضاء وعدمه ولا يترجم القضاء  
 محرم محال الظاهر ولو كان مطلقا لبي العهدة بعد العضا  
 اول زمان الامكان حتى يفعل ويصول العود اصلوا فان  
 ملك الدار ليقولوا غيره فالمعقد الاخر بالامر بالشيء ليس  
 لعرايم الاصح الاحكام لقوله عليه السلام حرم بصلوة وسم انما  
 سببه لادلاله للكل على لحيات فالامر به ليس لعرايم  
 منها معين الاصح القرية فالقول في البيع الفصل  
 الرابع في المأمور به كما صاحب القوم ليس مأمور به  
 اذ القزوه فاصف بغير امر لحي السرحه وحده وركب  
 حوروه لا ما مأمور به باحر النبي عليه السلام وموعظه لان  
 النبي عليه السلام احمر احاصرون انه تعالى باقرط ورون  
 من الطلق عند وجوده بما امر به واعد له من الله تعالى انه  
 امر بمعنى انه محرم سرود العقاب على التاويل باطل لا سفا

المعروف

الصدق والكذب وكفى العفو والعود المحب في الاخبار ازالا  
 والعاط نشالهم من الكلام الصافي للشيء بكلية التاويل  
 لقوله عليه السلام مع العلم عن الله ولا امر تكليف بالاطقان لعلم  
 والاعتراف بما يمكن الاتفاق ٩٦ ولدا انما وتكليف على الله  
 تعالى وتوقع كالتعاقد منه ولو جوب العولام على الصبي والمجنون  
 ويؤخذ من الاصل الصلوة واهم مقابلي باطل لان الوقوع قد  
 لا يستلزم العلم اذ الاخبار لا يخرج به عن العهدة فلا والحطاب  
 والعرايم الى الولي والتمهيد لتفعل والتمهيد هو ظاهر فيه ملكي  
 الشاظر والطرب بمعنى حتى يعلموا ما يقولون حتى يكامل العهدة ولا  
 سكره او من الصلوة كقولهم لا يرب الهمم واهل شيطان لحوالهم  
 وقت الحمد والمحصن ما في ابتد الاسلام اول ثبته كاصحابه  
 كبح على المأمور ببيع الفول على وجه الطاعة لقوله تعالى وما لعون  
 الا لله قد والله مخلصي وقرن عليه السلام افعال الاعمال بالسياسة  
 اذ اذ الطاعة والنظر المعرف للوجوب حد من الدور والفصل ولا  
 نعم تكلف المكرم اذ ابلغ الاحكام تكلف عن حدود في الطرق و  
 وجوب الفعل مع الذاعي المحل والعود الواحد مع العولام استدم كما  
 معاق ولا حذر الخاطي عن مكلف بما احتطاه لقوله عليه السلام يبع عن  
 امي الحطاه الخوان الخالص عن مكلف بالصرم في الحال بل في  
 تامة الاستماع المحب من الصدق والوصيا امر بتحدد وسمى وصفا لما فيه

اسدراك مصليها انعقدت وجوده الحق وجوده لم يكن  
على الفعل خلاف الاشياء الاله اما على المقدور ولا قدره مع الاله  
سواء حصل كما حصل صحى العاربه القدره للمعلول وسقطه  
وقوله اعلام رابع في عارضه كذا الاجتماع على علم المنطق مثل  
التمالك الاعمال مع حمل الامر والماس من العاربه والمعرفه على ليس  
العالم باسما الشرح حمل منه الامر للمسلحه بظن لا لظن  
وحولها امر المستصحب منها الحق صغ الفاضل لولا العاربه الى ما كان  
امر العبد بالفعل امر يكون من غير وليس حمل الرأع على بغيره  
لا لعله كون المنطق بظن الا بعد صغى وقتها كان ولا بد سقوط  
وجوده المستصحب عند الانفاذ الطرح على الجاهل من سقوط  
الحاطط المائل والتقريب عندى الحول لا يحصى له حال المستحال كونه  
ما افعل بل ليس تعلمه من على فعل عند العاربه مع حمل لاسماله  
على الاستعداد للفعل والركب من حصول التواتر اليوم والتحمل جاد  
ان يكون منشا المصلح من امرها على هذا الحق الكفارة على من  
حاج في ما درصان ثم حولا فالاستعداد على القاعدة التي  
الرابع في النهى وصده صاحب النهى بعضى الترتيب  
وهو اختلاف كالعرك مثل انه بعضى الترتيب للاصصاء  
المسعى للاصال الماخضه في الوجود المسع كقصم و  
التكرار ولما قصه للتعلم بعضى الترتيب ولعلمه الا حصصا من

لا كذا ما

في الاوقات مع اكان التكرار وجواب ان المنع من الاذعان  
عام فلا دلالة على اخصوصه بل منع المساوي والاصصا من ما  
بصاره المطلق فالموسع وان عدمه لا فصلا من بعضى التكرار  
انما العرك والخلال ان فلما بقا الاول لم يكن حلوا  
لمطلق مع جميع افعاله فامكن فهمها اجمع اما اذا لم يكن حلوه  
من الافعال فلا يجوز في اجمع ولا خلاف في حمله في صدين  
لها باللب يمكن انفقاه متهما بجمع في جميع افعاله على وجه صديها  
على آخر فالجاء من العصب بجمع اجمع او العرف بجمع  
في بعض افعاله على كل حال فالنهي عن صدين على اجمع بجمع  
موجب سجد وكون صامعا واعلم انه غير مجموع في فعله ان  
بجمع يكون فاسده صده معدوما لا اجمع ان يكون صلاها  
اذا كان غيره معدوما محدد يمكن ان هي اكلهم مع جعلين بجمع  
على الحسن والبدل بان يكون المعلوم ان كل واحد منهما بجمع  
عدم الا حرا فلا يمار القول بجمعها صمعا على الاطلاق لان كونه  
الذي فكذنا يقضى انها صي وصر الم بجمع واصر منها متى وصر  
واحد منهما لا محاله فلا يمارى عن الخيل ان صمما ذكرنا على كل  
التحصير وليس كذا المختلفان في هذا الحكم حتى الصدين بجمع  
عدم كل منهما عند وجوده لا حرا وما كسر قطعا عند كونه شرط  
صحه وهذا ان المحلعي اشبه بالصوب ولذا التماثلان بجملا

ما قاله السيد فيه كذا الحق يدعي ان الحق من ان النهي  
لصحة الفسادات للتعاطلات لانه بعد الفعل  
لم يأت ما يوجب في العهدة واسف الاله اللعنة والمعنى  
في التعاطلات لان النهي الذي حصل له من الحكم بالسبع  
المداد وعدمه والسيد اطلق عدمه لان عدم الدلالة للتعاطلة  
المعنوية اذ لا دلالة للرصد عن الفعل على عدم الاحتمال في صحة  
كأنه لو التحمل ما لم يعصم والبرج بالاله المعنوية ولحقق  
النهي عن الصلوة في الاوقات المذكورة مع صحها وانوار الاله  
من حدس صحها في النهي عنه معناه المأمور ولا يحسن عن العهدة  
الا المأمور به والنهي عن الصلوة في الاوقات المذكورة بهم لم يتعلق  
الابطال ورلا المأمور به وبعض الفة ولو جسدته وما لا اظهر  
الافادة الساق الا النهي عنه المعصية والملك النية وان النهي  
عنه اما منشا للقدرة باعتبار رتب احكامه عليه باعتبار رتب  
كون الاما في رتب حسب احواله والاحكام او الما ويرلان  
النهي عنه من رتب الدين فربما انى له عليه السلام من اصل  
عمله فالتساق لسن منه فهو حردون والافصا النقص الاله  
او لانه لو لم بعد الفاعل لم يكن الجرم ولا علم فلا يفعل في  
الاحكام من توجرت عليك لهما لانه والحق لصل النهي  
عنه مسفاد عن الشرع بالقر او الايجاب او الاباحه وهي

سنة

سنة وللسيد لاد العلم به والحواس مع الساقى وامكان  
لا يجمع للكون منسبا المنة باعتبار رتب احكامه عليه باعتبار  
ويصح كون الاما في رتب حسب رتب اس ليس من الدين او معنى  
كونه حردون واعراضا عليه ولا يلزم في الاحكام ويمكن استزاد  
المصدا وان بعض اللوامة سلمنا لكن يلزم ان لا يبرهن النهي  
عليه ليعا على الفاعل ولا والجرم بها افا ولان مفهومه الا على  
بالاعتناء مع الاحكام والاحتمال لمن لم يفسد به ليعلمه لا يفعل  
فان فعله احرك وليس احد البنية والاصحاح مجموع هـ لو  
انقضى النهي الصلوة لافصا في صلوة احواله وهووم الجرم ومع  
المدافع والمصا مبر لان معنى الصلوة رتب الاحكام وبعد  
بما احكامه النهي او كغيره ليعا لوجده ومحمد بن الحسن بن النهي  
عنه احكام الرعية ومن المعصية في طرة فلو لم يكن صحيح ليرم العطف  
بالمحال وهو باطل السدس مما تقدم ولما سأل النهي بالنهي اللعنة  
والشرعي وهو ما يمكن صحه فعلا الفاعل السالني الدليل  
الرعي واحكامه اقسامه ومبر اجاب الاول في التناقض  
في سباحة الكتاب هو العرف المثلوا العرف من رتب  
الصاحف فعلا مساوي رتب فافعل منهوا رتب او انا حكم لهما  
اد لم يكن منسوبا فافعل احاد انا من سجد وليس كلاله  
ليس منسوبا لاسفانوا رتب ولم يسلم احد ما فليس حجه ولانه

خلف بالبيع الى من يقوم الحزم وهو النوار واعترافه الى  
ضيقه بالبيع لعلة الحفظ في زمانه وما به حكم الاحتمال بغيره وانما  
حرم او طهرها واحتمال واحد من ملة اصعب من احتمال غيرها  
حجة ولا بد لعلة صراذ كونها يرد بها بالنسب باطل لان الحزم في  
قوله لم يوارى من تحت حذو النبي صلى الله عليه وسلم ولا اجماع على  
ذلك وما احتلف المصنف من التقدم واللاحق والطول  
والقصر في الاما مع تواتره نيران وما راد احاد اهل سنن صحيح  
ولو لم يرد انما او حرم اصعب الاجماع في كل حزم لم يصح ما به حرمه  
عليه السلام ليس كحرم آتية بعض الاله من القرآن في سورة  
العمل لها عا وتختلف في كونها من اول السورة فالاصح ان  
عليه والقاصي انما الى انما لم يرد من القرآن لسانها مرات مع  
كل سورة فال اس عكاس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف  
سورة واما الذي حرم على النبي صلى الله عليه وسلم انما هو  
والعرف عليه السلام ان لم يخط القرآن في اول كل سورة ولم يخط  
من الصلوة ذلك مع سبب نعم صلى الله عليه وسلم او اول السورة  
والعصر والموط والقول ان عكاس سر واليطان من الناس ايدى  
ان ركعتهم عزاه العسمة اول كل سورة ولم يخط عليه وكان اجماع  
للرجال ان شرط العطف في امانها نطقه ولكن لا فادها  
الطريق ليس النبي صلى الله عليه وسلم ذلك طاهر او الامر السابق لعزاه من

مسود

ابن مسعود لا يقول الا خلاف لم ينع في كونها واما حتى بشرط العطف في طريق  
اما ما لم يخط في وضعها في اول السورة ولا شرط في العطف ولهذا لم يخط  
المخالف مع عدد الاما ومعادها ولو لم يكن من القرآن لشدت عليه مخالفت  
ظاهر الما فعل في المعود مع وه السبب في التسليم الغناء بخط القرآن ودلها  
مع كل سورة لا فعل بان ما ليس من القرآن النبي صلى الله عليه وسلم احد لعدم احصائه  
مخلاف ما هو منه في القرآن مشتمل على الحكمة والفتايم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
هوام الكفاة واخرها شارب ودمه في نهارها وعلى العاطف بخاربه وعمر  
عمره وقد سلف الياب الغافي في السورة وفيه من تحت السنة لغة الطرود  
وسرعا الوافل مان وما صدر عن الامور عليه السلام من تادله الشرعية بالنسب  
لملوك الامم ولا داخل فيهم اخرى وهو المراد منها ما دخل في القول امران هما  
وحرمة او حرمة الفعل والقرينة انما انما يصح من عمل اللغو ووجها  
عدا المعاد والكار عذ او هو او الشرا المعرف على بحر بدر البهية حالس انما  
لم يرد بعض الغرض من البهية فلو حرم بعضهم واحكامهم والسر عمنهم السلام  
انما حرم وعدم الامن بالمعصية ومخالفة ما يتقوه والسلام الواحد المخالو المحذور  
منها والحوار لغز السواد ولسان بعضهم وعز ذلك من النماذير المذكورة في كتبنا  
الطامسة في مدحهم في كتبنا انما ان دل فاد ربيع منه الحزم على من ليس  
لمعده لا وراكا والمسحق العقاب العام لانع طاعة يسحق بها التواب العالم  
لما عا من نطالان الاجباط ولما العجم من محال احوال العا عليه بالعدم  
يع الا يجوز عليه فعلم مع دورم عليه لعلمه بالهوية ولا سعادا كالمسؤولا الهجود  
عليهم على انما لما عدا من رجوعهم الى سداد لانهم ولها الخلافة فالرسول  
لذلك فاك كسود ولا دلالة على التعميم في حاتمهم او افعالهم في قولنا في  
لا يقول الله ما امرهم ويعلون ما يورون ومن عداهم ولا يجوز من فعل المقبح

و قد بين ان الرغبات بالعلم للصالح ونحوه احوالها والمطلوب منها كالحال  
 والظاهر والمعمود والمساوق والعي والفر ونحوه اختصاصه علمه لم يعاد  
 سره لم يصالح لها فصلا ولا تعرف بالعلم لانها اما ان يرجع الى صفة  
 فعال لا افعال الصالحات الرغبات فاما تعلم لطلبها الرجوع فالحال احوال  
 لما حاز السمع وهذه معدوم لما في علمها هـ اما سميان فعلا او برزلك  
 فعلى وتوكل على وجهه من احوالها سميان كما حذرت صورته وعرضها ولا يعلم  
 قصد المسامحة واتباع القول اصالة على الوجه الذي انصاه القول المحذور  
 المساركة احد الشخصين لانه في صورته قول فعلا او قول او اعتقاد او  
 غير ذلك و اما جمع على ان افعال الخلد كالقيام والوقوف على العموم  
 من بابها وعلى اختصاصها طائفة من حروفها كالاصل في الوجود  
 على لفظها عرف لونها اما الصريح كصلوه او صوم او اهدا وصواو  
 نورا ان افعال كقول الصباح له عمت احبها فالوضع من الوجود  
 واخلاقه غير با اما ظهره قصد الغربة والحق المراد من الوجود  
 ان سريه واحكامه وملكه جماعة العرف ان حصل ان الوجوب  
 من احوال والاقوال لبعض احواله وبعض المعرف للذات وفضل  
 انها الايام الصافية العراني والضمير وجماعة من المعنى له بالوقف  
 ولا ما به اقرت والحق المسكر ولا واصاره السد المرصق واما ما لم  
 ظهره قصد الغربة واخلاق احواله الالهي العمل بالوجوب والند  
 العدمية والوقف ولا ما به اقرت والحق المسكر من النية  
 ان ما ظهره قصد الغربة اما سميان الوجوب والذات ولا دلالة للقول  
 على اخصوصات محتملها ولذلك تمامه ظهره قصد الغربة لا دلالة على اخصوصات

هذه

بعد ان حقه علمه السلم وانما في حقا والقالب بالمازلة لهدود الاخص  
 رجع الموصون بقوله تعالى فاسعوه وسئل اصحابه حولها ولا  
 نسان من فعله وقوله فليورد الراس كالقون عن لغز وقوله وما  
 اياكم الاستولى محمدن وقوله بعد كان لكم من سؤلوا انما استولى  
 لمن كان به حوا سند واليوم كره وهو كره وقوله فاسعوني محمدن وما  
 واسما المدروم وقوله او اطيعوا الرسول من انما على فعله  
 سطمه وقوله ان السلا يكون على المومن حرسه ويحلج تعاليمه لما  
 و اوعم عليهم الماسحة بالهوف يفهم الماسعوني الصبح الى العرة  
 حتى اظهر عدون وفي الوصال ويا مء عليه السلم لم يسه عن الاعتقاد  
 افعالهم انه اعلم وهو صالم وتعلم عليه السلم اما احب  
 ليس احوال على راسي من حيثيات لما سألته ام سلمة عن الاعتقاد  
 ويا مساع الصلوة عن الخلل الخلق والبع في كل الى ام سلمة فاسا من  
 اليه بالفعل فاسعوني ويا صباع الصلوة على حمر العسل غير ان ال  
 هولة عاصمه فعليه انا ورسول الله وقوله عمو ولا اسيه اسم رسول  
 الله فصل لما فعلتكم وما لا اصراط او محمول يحمل بعد الايجاب عليها  
 وعزمه و لان مسامحة عظيمه وصدقه صده ولقيام افعالها مقام اوله  
 وسان الحمد والخصص من السعد والفتح وكان اطلاقه  
 كما لقول ولان معاقب حق وصواب فمكره خطا ولان الواجب الكل  
 فصل افعال علمه وللجواب ليس اصمرا افعال اول من القول  
 واصمار صاع الى الفه الاصل باطل ولانه ان لم بعد العموم

والله اعلم الساقص ولا يلهي من صبح اليوم ولا يلهي من حظه  
 في الفعل على ما ساء او للترك مطلقا بل هو الواجب منه او ان الخبز  
 اما صرح في القصة الواجب منقوله في اسعد من حمله او لئلا يسهل  
 القول للمعنى من قوله الدعاء لئلا يصير الله تعالى لقوله لفظا ولا يسهل  
 بالقول لا يحفظ وامسالكه يكون كان احداها ولغيره وما ساء لم  
 للدور والناسي اما هو المساواة في الفعل والوجه فلا يسهل العلم  
 ووجهه وكذا الكاسع والطاعة امسالكه وقصا لعمه فعل اعظم  
 وعانه ليعي الحق المساواة للترك العلم ووجهه حقا بل العلم  
 على وجه الوجوب والخلق الاوجور الطائفة بل للاسما ساء لهذا  
 الم عليه السلم ولو وجهه مطلقا لم يسهل او قوله حذوا عن  
 وصلوا كما راى سموي والمساواة افعال الخ لعموله عليه السلم  
 مناسكهم والوصول لم يكن واحيا عليه بلفظ حرك ما تعرفه بل  
 اشار كبري اباحه الوصول وانما لما اسفل بالصوم عفت الاثر  
 بان اسفل الواجب وكذا الفصل والاسما ساء على  
 بان الجمال للوجوب والتحمل بعملا ومع ساء بالعمولة حذوا  
 والساب الفعل اظهر فطلبوه والفعل بعموله عليه السلم عفت حذوا  
 او لا حياطه بل صح مع عدم احوال الضد المحقق حال الاحتمال  
 ان يكون حرا اما وقيل اسما محقق مما كان واحيا لصلوة تنبيه  
 العيس او كان لا يصل كيوم السلي وقد يكون اسان لا اول سلب  
 فعل لا عظم احانه كون الفعل ساء لا يستلزم وجوبه وعلم حوا

لنبيه

لنبيه الله ولا كسبه ولا عمل صلح مع افعاله ولا الهما على الواجب  
 واجه الفاعلون بالمدرب بعموله اسويج و باشتاع من حوجه الفعل  
 ومساواة الرك للعتب و اجوب الناسي سرطه المساواة في الوجه  
 والمساواة مع التبع العاجل لتست عينها و ارجع الفاعلون الا  
 باشتاع صدره من الاصل عوم الزايم وهو نائب حقه حاشيه  
 ر المشهور و اجوب الناسي بمعنى انه اذا فعل واحيا بعد ما  
 واحيا وكذا التذنب والمباح وقيل العبادات وقيل لا يجب  
 ارجع الواجب بعموله لعمرك ان لكم في رسول الله تعالى اسوة  
 حسنه وهو بمنزلة الجمع وبالشامع عا رجوع الصالح الى افعاله او  
 ود عليه عوم العموم لعمول المقصد و يقتضيه مع اسما الساقص  
 لدراله حرج الى افعاله المباحات بحكمه الاصل في غير ما بالعمول  
 احسنه بان الظاهر العموم في المطلق حقا واصانكم اخطا ساء بال  
 يعلم اب لم يحسن ولا لعين والتفقد بالعموم بالتمه بعبه وعبه كحصر  
 وللمرجوع اما هو الى افعاله للاختلاف في الاتفاق وعقب العلم  
 بعموله كحجوج الناسي معونه الوصل الذي يقع عليه فعل  
 عليه السلم من الايام او التذنب او الوجوب اما بالصلح  
 او بوقوعه اصلا لاله وادعرا احدهما او ساء بالتمه ولا يسهل  
 بالوصف والاصل والتذنب بعموله بعبه العوم مع الاصل والتحصن

وهي المذكورة القضاء والمداوم مع الاضطرار والاعمال  
والوجوب بالحق سبحانه وتعالى وبالغضارة وسفهم امارته  
وكونه جزا لشرط من حيث الفعل ما وجب بالذات ويحركه لولا  
كا طبع من ركوعه في الكسوف ط كسوفه عليه السلام مع العلم  
له على الذم والابحار ولا يرد على الخواب ومع اسماهم ووجود النبي  
به على سحره الفاعل خاصة وان لم يسم الله في كل قول  
مع الاستغناء ويحكمه عام بلوغ الحرم او الاصل مع الابطال  
لوجوب تحديد الابطال والارم التمس اجلا واصلا في اليهود  
ان التمس لعدم اسماهم لم ياتوا في الاستغناء فغلا  
اصها الاحرار او خصصه الايمان ما لا فلا صا ما وان اختلفا  
اولم يكن احماهما مع عدم ما من احكامهما وكذلك لعدم  
مجا رولوله في احد الاحكام بل في غير احدهما في وقت ما يود  
الذكر او النامي من كان منسوجا ما اذ انما صا في قوله  
بالفاسم في ان الامر دليل على كونه في حقه ولا على لبا  
والقول خاص به والسفهم الفعل فلا تارض للقول لم يرض  
سكن الماضي ولا المسفل لا سفا الكلمة السفهم القول  
عجها رعبه ما خلا فالاسم سالي ح القول خاص ما ولا معارضة  
ملي دك ان يكون الفعل مستورا معارضة بالسمه الساو بالسمه

التم

اليه عما تقدم في النقص به وان لم يدل على التام وانما  
والقول خاص به ما حرر من باح احكام الفعل وحقه ان كان  
من لا ساد عند ما مطلقا عند الاشاعرة ان يحمل النابع  
معارضه بالنسبة السالفة بما ورد الركرك لسان بالسمه انه قبله  
لا استقلاله بالدلالة ولعوه دلاله المكان لعلها بالنسبة  
ولا نعامه ليعم الفعل وحقه عليه السلام خاصة والعمل بالنسبة  
البطال مقتضى القول بالكلمة والجمع اولى ومن العكس لان العمل  
من القول لصلوا وصدور وغيرهما ولهذا السعان في التعليل  
السمه وقيل بالوقف ولا دل اتوى لغلة السان بالقول ونسب  
القول ما والقول يتقدم بالقول باح وحصا دون ان يكون  
مستقما ما والقول المحض بان يحمل النابع فالخلاف كما  
ان يكون القول عاما فالما حر نابع وان حمل النابع فالخلاف  
تقدم ليس له دليل على كونه دون النامي والقول خاص ما فلا  
يولى القول خاصا له او عاما فالعارض بالسمه دون امه  
تد لرس له دليل على النامي دون التام والقول خاص به ما  
لوك القول مستقما ترى يكون القول خاصا بالسمه فلا معارضة  
وهو حصا المناحر باح ومع يحمل النابع اجلا ما تقدم  
القول عاما فان تقدم الفعل ولا معارضة حقه وفي حصا  
بايح وان تقدم القول فالعقل باح وحقنا حقه وليس  
النابع والاطلا ما تقدم في رسول الله صلى الله عليه

وسلم على استقبال العليل واسمه بارئ وهو وصي الله وعمل غيره  
 من فعل المقسوم السان والشافعي خصص النهي بالفعل  
 السان لعرض النهي وخصوص دليل النامي مع الفعل والمان  
 نعم والفرعي باجر النهي على العموم والفعل من خواصه ولو  
 عند الكفار يعرف اما انما فعله السلم فعلا وعلم النامي ثم اذ  
 الناس على ضده علم فخره ولو علموا الفعل بما يدره الرسول عليه  
 ذلك الوقت بمفعول صده فله علمه والخصص في النهي  
 اياها دليل لزوم الفعل لغزوه اوله واما قال في الفعل لم يفتح  
 معنى الزوال البعيد طبع ولم يخصص طبع معنى لم يخصص لا يفتح  
 صلح افعاله عليه السلم سان وامسال واسم اشخ لان دليل الفعل  
 ان لم يكن ظاهرا فابتدأ اشخ وان كان ظاهرا عن مسبقه مسبقه  
 وان استقل وامسال وتركه عليه قد يكون ترك فعل وتركه عليه  
 بل على كس صلح الشرعيان واخي ما وصلناه من ان ما علم  
 في فعله او لعدم السان وقرانه لا يرد والادل ورك السان  
 لا يطار الوحي والاحسان على ذلك مسبقه ومن افعالها هو صلح  
 الغرض مواعان الوجوب ومعه ما هو معلق بالعرض فالزوم والعموم  
 سه لان علائجه والمرد على البراءة على كس وجعل في سبب عليه  
 السلم ربه الى عمر وفعل على القطع لانه خبر مطلق ولما وصفه  
 بالفعل اما الحكم بالشماده والاقرار بالملك فلا يرد على القطع

لازم

لا يرد حكمه والاول حصره والفروع كسره يد حرم قوم ما عليه السلام  
 صل النبوة مسعد شخ من تقدم ولقد بعده ولو توفى المرص  
 ان السلف موطا بالصلح في الفعل وحران تعليم النبي تعالى  
 اسما عا فلا يكتلف اصح المسمون بموم الدعوة وبانه كان باطل  
 النعم وترك النهي ويج ونعمه طبع عموم الدعوة ثم وصولها بطريق علمي  
 وركوب المهام حسن طبعها والقيام منها واحل المرخص لان  
 لغزوه من المباحات نعم النهي كسره والاعتماد لم يثبت بالوفاة  
 قبل النبوة ولو محال لم يكن حراما اصح الغافلون نعم اشبهان وتعلم  
 لو اسرا وبانه كان بحكمه الاستعداد ولا ايجبه فمسه بخلاف عدم  
 العدد اخفا لغوم فهو الاقرب سة المشهور عند المرص عدم لغزوه  
 سرح من بعده بعد النبوة وفضل شخ ابراهيم وقيل موسى وقيل  
 وليس المراد الوحي اليه مثل جميع احكام المقدم احماعا للحال  
 ولا البعض للسلم الا ان مسخ هذا الاختلاف لاهام السجدة  
 في سرية كل النوع في اقسام الاحكام التي الوالحي اليه منها من  
 والحق النبي والا لراجع في الجوارث من عصر اسرار الوحي والبصية  
 على عرفان الوحي والوراثة ولو حث على العلم اطر اصحة النامي وتعلم  
 ذكر معادله مع نصيبه ولو حث صحتها كالعراق ولو ارجعوا في الجوار  
 كالقول والموصية والنسب احماسه وعن ذلك اصح القول تعالى بحكمه  
 بها السنون منه لعمري انه انا وحسنا السلطان اسع طه ابراهيم

شرح لم من المرس والحواس للمفهوم اعطى العموم لعدم حكمه بجميع  
بجميع التوراه وان عم التمس اطلاق المسركم في العدم والاطلاق  
الاستهلال واصنافه المهدى بالوحى به والملة الامتداد وباقى الادله  
من الاصحاب وعمره باقى وقوله نريد القاعه الرابعه المعاني  
والخاص وعمره انوار الادله العموم والمخصوص وفيه صور الادله  
في الفاظ العموم وفيه ما يحتمل العام من اللفظ المسموع طبع المعاني  
له حكم وضع واحد صحيح المعاني والتكرار والشبهه والجمع والعموم  
والمتكرد والمخصص والمجاز وقيل اللفظ الدلاله على سبب ضاع عن  
حصر صحيح المعاني العام والالفاظ المركب والجمع المتكرد والمله واسما  
العموم واوا اعطى الاول الدور طراديه الاستمران العام ودخول حصر  
المرجع اعطى الثاني العموم المتكرد المخصص معايمه لعموم  
والوصف واللفظ الدلاله عليها مطلق والماله ان عليها مع كذا عمومه  
عام ومع المخصصه عند مطلق قول من قال المطلق هو الدلاله على اعم  
لعموم الدلاله على الوجه وعمره المسموع العام اما ان عموم العموم  
عرفا اعتدلا واول اعطى الجمع تاما للوصف واقسامه عليه المعنى الاسما  
والجمله وكله وجمع ت من المعادله والاسهام ح ماوى  
في الثاني وان وصح المعاني واسما للمعنى صفا

العام المخصوص

اما في التميز وكلام المحققين للاضاح على الحجج والاصناف واما في العدم تاما لعموم المعاني  
والسماح بعموم لعموم المسموع وحسنه والاسماح والتام في تقدير اللفظ العام والحكمه  
عموم المعاني او لعموم المعاني او لعموم المعاني او لعموم المعاني او لعموم المعاني  
العموم على الاثر او حقه واحصا على المعاني فالقول كذا كذا لعموم عم الملك المعاني المعاني  
العام وعموم المعاني والمخصص والمخصص والمخصص والمخصص والمخصص والمخصص  
لعموم المعاني  
وعطاه بغير عطفه وكذا المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
الالفاظ حقه المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
حده واحده هو العام كالمفظة المخصصه للمعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
الوصف له وقيل للمخصصه المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
وسماي للمعاني كذا في جميع المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
الدلاله المعاني والتواتر واحدا ولا ينفرد ولا يستحق المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
الاستعمال المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
كاستعمال المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
بعد استقر الاعمال والنظم في مواد تقليد واحدا للمعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
اسم المعاني ولا يستقر للمعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
واحده للمعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
بعد المظن ومهول ليس يعامل هو سماع قس مما وان معنى في الاستعمال المعاني المعاني  
في جميع المظن المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
لعموم المعاني  
على الرضال او من المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
اولى من الاستدلال على المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني  
بالعمل مع عدم القولين وحس المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني المعاني

ويجوز ان يكون المخصوص اذ لا يعمل الا في العدم وبجعل الرب في السؤال وفتح  
المصنف له التصديق ومن وما في الخيارات للعدم في كل حال قد قوله من حال كونه  
ويجوز ان يسميه بالعدم من كل وجه في العالمين انكم ما تعبدون حتى ينزل ان الذين  
سقطوا ولا ينقصون من السبب من جميع العالمين اهل الارض والا ان يخرج كل  
ويجمع للعدم لما وصفه من العلى واقرب من الوجود والعدم في الصغر المصنف  
والاسما بل يجمع اجمالاً للمعنى والاطراف العدمية والعدمية والعدمية والعدمية  
يقول ان كل عديم في العدم كما يستعمل في اصطلاح النزهة الموصلة للعدم والمصنف والعبارة  
مولد الاله الا انه الموصوف بالعدم فان كان الوجود والعدم ولا على ان العدم ليس  
الجمع للمعنى الموصوف بالعدم وان كان والعدم ليس بالعدم وانما العدم ليس  
والعدم لان عدم الوجود انما هو الوجود والعدم ليس بالعدم وانما العدم ليس  
العدم فيقول على الحكيم ومع ذلك ان العدم ليس بالعدم ولا العدم في وجوده في العدم  
بما ان جملة ان المعروف انما يحصل من فعل المصنف فيقول والعبارة جمع المصنفين  
العدم ليس من ان في وجود الوجود والعدم في العدم من جهة الوجود والعدم  
العدم والعدم الموصوف بالعدم والعدم في وجوده في العدم والعدم في العدم  
الجمع للعدم والعدم الموصوف بالعدم والعدم في وجوده في العدم والعدم في العدم  
السنة في عدمه في العدم الموصوف بالعدم والعدم في وجوده في العدم والعدم في العدم  
بما ان العدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم  
بالعدم ووصفه بالعدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم  
في عدم العدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم  
في عدم العدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم  
من العدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم الموصوف بالعدم  
تكون الماهية حاصل بالعدم والعدم في وجوده في العدم والعدم في العدم  
ويجوز الجمع وان يسمي الحكيم على الوصف الواحد اسم العلم في عدم حواله لاعتقاس  
على لعدم كماله في كل من جهة عدمه وان كان العدم من العدم

العدم

الحسن انهم لكل الانسان الا المسمى والعدم  
عن سبب من اللطيف الحكيم  
سماول الاسم في عدمه  
والعدم علم  
على عدمه

*[Faint bleed-through text from the reverse side of the page, mostly illegible due to fading and bleed-through.]*

امام الحرمين رده الى الواجب فصل الله من الله والحق الفصل من الواجب لعدم  
 لعب كل منهما الصانع مع حوارته بمنزلة الفصل بعد العصر والاكثار ان عكاس  
 على ما في الحق لا حرمه اقره عثمان بن عمار ما رايت رجل لا يلزمه ان يكون له حكمه كمن  
 عنده مع الحق والمعلم ان معك مستنون لصادقها فاعرف ان ما يتبعهم اصادقها ان  
 الذي قال ان اربع الارض والظلمة يظن على الحق وللعك يظن على الواجب والارادة  
 مجازا انما انما الخول والمراة فقال الحق في ذلك ما هو وجهه من قوله علم  
 الا ان ما كان لها جاعلة من ادراك الفصل الحيا عد في حوارته في قوله علم  
 في حواره ليس الحق لفظ الاضمار الصواب في الاسم على غاية ما لم يكون مستلوا  
 امكان التسمية احسن الرصد والوجه من عدم استعمال صفة كخلا والمخاطبة للباسح الخ  
 المسكر والكفر في صدور على ابي بكر وصلى الله عليه واله على الواجب لا يمكن لعمه  
 بالعلمه فإراد لا يمكن لعدم انها ومود التمتع مع الله لا يمكن وغير مستر  
 لها واصلها الحاشي بان علمه على الاضمار وعلى جميع صفاته فكلون اولى في البعض  
 ما قال لعدم ولا ركنه على ان فصله عن غيره من صفاته ووجهه انما هو لا يمكن لانه كل  
 ما سئل في علمه بكل وجه ومن بعض الوجوه ولا دلالة لكل على الواجب ولان لا يمكن  
 انما سئل على المساوي من كل وجه ليس في دلل جميع صفاته المعروفة وغيرها منه حوى  
 ولا يزوج كذب لعدم المساواة بينهما من كل ما من اعترض على الاول بان الظاهر ان  
 على الواجب في السعي والحق المتساويان قال من كل لانها مكره حصة من علمه والاكثار  
 انما سئل في اصله لانه اعلم من الظاهر والعلم ولا دلالة للعلم على الواجب وليس

(The right page of the manuscript is mostly blank or contains extremely faint, illegible text, possibly bleed-through from the reverse side.)



والوقف لصلوحتها انما هي اوج على حدتها وعلى العموم لانه مما رفقوا عام مخصوص مجازا وكذا  
نصف العام خاصه فصل المصنف ومخصص العموم حصص ارايه المصنف ومجازا نعم الدلالة  
عنه ومعصوده والوقف بغيره من النسخ وق ما من العام والخاص لمن عد اعتراف النسخ  
ما هو مع النوع وموافق المصنف والاطراف ولا يصح في الشرط اوج وليس بوجه  
السوت للكتابة اوج وقول حواجر بخلاف النسخ الجمع والاسما يوج عدوى للمخصص على  
الصحيح ولا يصح للمخصص الواحد وكل في كل عام العطف او معصوي صلاصه صل العله ومعصوي  
المواضع والمخالفة لصح المخصص في النه والامر لوله انه على كل شي اهلوا المشرئين  
المخصص مع الدلالة على الكذب والنداء في الاتباع على جواز الاشارة الى الواحدة في الاسماء  
والمجازاه وادوات المخصص ارايه كره وان لم يعلم الا في العظم مع اكل كل الخبر وكل  
رغبتا في الصالح المعامل بخلاف الاشارة الى الترتيب في الحقيقة وعدم ادوار الاواد  
مخصص وادوات غيره بالاشارة الى الواحد لونه في الذي لهم الناس ولواذ به من مسمود مجاز  
الادوات عدوى الى العام للمخصص مجاز مطلقا لان حقيقة اسبب لعدم التراكب اولا كره كركب  
في المصنفه ادوات العصب لا تستلزم الشرط وان ساء والصنف ليس بجرحه بل المخرج  
معنى العصب حصص دون برون المصنفه وصروره اللعطف مع المصنف كذا ما اصره واسم  
والواو والنون والظراب والادوات المصنفه للمخصص كره في الواو والظرف على  
ما واهالها في الجرم والاصل للمعنى اصره الا اصره في غيره وهو الخور لعدم لا يقال للفظ  
قل بوجه المخصص حصصه النسخ في غيره لا يوجر وسلمان لانه للمخصص في الواو  
سلي كل الشرط انما يوجر بعض الاحوال لا الاعمال لا انقول للفظ جمع في اسوان الجنس

لأن الظن

لأن الجنس ولله الصبح حمه غير جازا فاما دسوا للمخصص حصصا ما هو باعتبار الصفاة  
الى غيره ولو جرح مع الوهم في المجر ولا يكون مجازا مع الوهم المخصص العصب  
استعمل في الجمع وليس لانه اوج وعرف بعض الاحوال مسدود ووجر بعض الاعمال يمكن  
الخير غير مخصصه الا في ان الالف بعد اوج المجره مجازي التي انما لو قال انه  
احدا المشرئين ثم قال النسخ على الهم في الحال الا ارايه فقد اختلفت في فصل  
في اصحاب فاطمة عليها السلام على ان يكون لوجه اسمها او لادام مع المخصص  
والعمل واصحاب على عدمه وانما من الاحصاء المكنة مولدتها او باطلت لها  
والحصصه بالمدف والاحت واجتاز عن عاص على حكم كلام المرصع لونه ولها  
الدال ارضعكم مع بوقه على شرطه بل على صحتها المكنة بالمخصص ولانه صلاصه كل اوج  
اجازة في غيره لا يصح في السبل بالادوات ووجر كره في كل واحد على بونه  
مجازي للاخر اذ في الكمال المصنف على الوهم مخرج ان يوجر العصب  
بجواز نوه المولا لعدم اذ يتقدم كونه في على ارايه الاو واسئل العاصول  
المخصص وهو اللعطف مع عدم صلاصه المعارض بل مواضع بعض المصنفه على المعارض  
السلام ولصنف مع موب المصنف لوجر اللعطف حصصه واجتاز ان في  
ما جاز لعدم لونه بعض المجره باطل لادوات في قائل الخبر المسكر العام الا  
لونه الخبر المخصص لا سعاد لانه في المخصص على لونه المكنة في صلاصه عدم دلالته  
مطراد دلاله على غيرها الا لونه اوج على غيره ولا لوجه لوجه الخبر  
كلام لانه غير الخط المكن الى ان في المخصص لادام المصنفه

فصلان لا دلالة الاسماء في معانيها من فصل ومفصل ومفصل متواظف  
والمنحرف من المعاني لا يقع في له عند ما يدرسم الالوانا في غير لسان  
الاسماء من اللفظ لعدم دلالة غير ولا فاعلم الى الخرج ولا المعنى والى راسا  
ممكن في الواجب بكونه ان يسل نموا الا حطوا بالاسم لان كونه في ذاته  
معيوم الا اسما نظر الاصل سلما ونورا لسا واذا ارى الا ليقهره اطل  
لان الثاني في ذاته ممكن كقولنا من هذا المثل كذا او ارضى كذا المأمورين حده  
او ان بعض ما ساد اللفظ ما لا فلو انها واصف مع عدم دلالة من المراد  
الاسم في الوجود بالاسم وان عبرة اللفظ فيها اما اسمي  
من العرف والعدم لغيرها ولانه اوجه اللفظ لولا ان اللفظ والوصف  
الجمع فان اللفظ مراد به الوجود فلا استثناء له ذلك وقال القاصم المجمع  
لفظ مركب دل على سوا عرض محروم عن قانون اللفظ اذ لا يكسر له  
ذات اللفظ بل دل به عن مصاف وما ساج عود الصرع والاسم والظا  
ان من على الصدر لانه اسم علم بعلتك وقيل المراد لغيره باعتبار اللاد  
م اوجه من الاسماء لغيرها ووجه اللفظ الى اللفظ في شرط الاس  
الاصال على اللفظ اللفظ لا يحد من المفصل كذا بمصدر بالادل والماتق  
الوقوف من العرف والاد اجابات ولما تضمن المجمع الالمان والرف  
ان غير ان عاين حوله على ما اذ انوى من اسما في ذكره بعد ذلك وكذا في معناه  
ذلك ولو كان مجموعا للواجب لم يولد عنه لغيره وانه لا يحد من اسما

فصل

والماتق في اللفظ والاد اجابات ولما تضمن المجمع الالمان والرف  
ان غير ان عاين حوله على ما اذ انوى من اسما في ذكره بعد ذلك وكذا في معناه  
ذلك ولو كان مجموعا للواجب لم يولد عنه لغيره وانه لا يحد من اسما  
فصلان لا دلالة الاسماء في معانيها من فصل ومفصل ومفصل متواظف  
والمنحرف من المعاني لا يقع في له عند ما يدرسم الالوانا في غير لسان  
الاسماء من اللفظ لعدم دلالة غير ولا فاعلم الى الخرج ولا المعنى والى راسا  
ممكن في الواجب بكونه ان يسل نموا الا حطوا بالاسم لان كونه في ذاته  
معيوم الا اسما نظر الاصل سلما ونورا لسا واذا ارى الا ليقهره اطل  
لان الثاني في ذاته ممكن كقولنا من هذا المثل كذا او ارضى كذا المأمورين حده  
او ان بعض ما ساد اللفظ ما لا فلو انها واصف مع عدم دلالة من المراد  
الاسم في الوجود بالاسم وان عبرة اللفظ فيها اما اسمي  
من العرف والعدم لغيرها ولانه اوجه اللفظ لولا ان اللفظ والوصف  
الجمع فان اللفظ مراد به الوجود فلا استثناء له ذلك وقال القاصم المجمع  
لفظ مركب دل على سوا عرض محروم عن قانون اللفظ اذ لا يكسر له  
ذات اللفظ بل دل به عن مصاف وما ساج عود الصرع والاسم والظا  
ان من على الصدر لانه اسم علم بعلتك وقيل المراد لغيره باعتبار اللاد  
م اوجه من الاسماء لغيرها ووجه اللفظ الى اللفظ في شرط الاس  
الاصال على اللفظ اللفظ لا يحد من المفصل كذا بمصدر بالادل والماتق  
الوقوف من العرف والاد اجابات ولما تضمن المجمع الالمان والرف  
ان غير ان عاين حوله على ما اذ انوى من اسما في ذكره بعد ذلك وكذا في معناه  
ذلك ولو كان مجموعا للواجب لم يولد عنه لغيره وانه لا يحد من اسما

فصل

اول اسم من عرض في ان اعطف الاني على اول او كان الاني وما  
او اكر عاد الى المشتبه به والا الى الاول لقوله ولا يعود الاني اليهما والا  
لانه في الاني على ان التعقيب الجمل عائد اليهما فالوجه ان الاقرب  
ما لا سراك و من بالاسراك والعاصم بالوقف والوجه انهما ان احد ما  
فان غير الاسما وحكما او اسما عاد الى الاخره ان لم يعل ان احد ما لا يولى فاذا  
من ان لا ينقل من تمام عام الرض وان عدلت ما حكم الاول او اسمها في الثاني  
عائد اليها لعدم استقلاله وان اخذ في قول فالقرب الاخره اصح ان في  
بالناس على الشرط كما عدم الاستقلال ولا الاكاد معنى وما كان الجمل العطف  
الجمل بالواو كما يقال العدد ولورده في قوله الاسمه والصلوم معرو  
اليها كالعامة والخواب ما يصح من الحكم في الاصل ثم ما كان ولا من من الاسراك  
في بعض الوجوه التي هي في الاحكام والاكاد ما ظل والام سم العاصم وكذا  
العطف والوقف عدم الاستقلال والجمل والذلة على قوله الى الجمل من العمل  
والعدد في العدد لما في والوقف في العام اصح او صفة عالمها واه للذلة  
على ما في الفرض له وهو الاقرب اولونه على الترتيب والوقوف السه في ضرب  
رند وعلمه وضرته وفي ما لا من الاعراب منه وفي اعظم عمر كوارب اول  
اضماره مع الجمل ما واصل على عدم الاضمار والاسسا وجعله عاصم الى  
الجمل بوجه بعض اصحابه عاصم والوجه الى الاخره في الاساس مع وجهه

ولان الاستعمال على عام الرض والخواب العصب المسه والشرط والمنح  
من صفة الاساس لا يصل ويكر اصحاب الرض لانها موافق للعدد الى الاخر  
الى الاساس لما له العصب منسوخ دلالة الاستعمال على عام الرض من صفة الاحكام  
اصح المرصن لا سعهما والاستعمال في العاصم على الحال والظرف في الجمع  
العصب والاولى يتبع الحكم في الاصل العصب الثاني في صفة  
الوابع المصل وقوله ما صحت الشرط ما سوفت على ثمة المؤثر لا ما صحت  
المؤثر ووجهه وشرط ذاته وهو اوجه من قول الفزان ما لو عد الشرط  
دونها والاسلم ووجهه الدور والعصب في صفة ان واد اوجه  
ومهما وصفا واما واد ما وصلها ان لمهما دون التواتر في صفة الر  
ما لا يوجد كمنح اوجه وكحصل دفعه ومهما ما لا يوجد الا دفعه ومهما ما صحت  
التام ان الجمل على اذ تعاقب اوجه وكحصل الحكم عند اول مروره الاول وان  
مر الثاني وعند التجمع دفعه في التمسك من اوجه مع السمع على العدد الى صحت  
الجمل منها وعالف بعضهم كتب الصالح الحكم ويكررها ان قبل انما عاد الى  
لنظ هذا للتوان والوا السعد طبع على كل من الشرط والشرط ووجهه ووجهه  
على الجمع او السدل عال او اسم السعد من الشرط ووجهه ووجهه ووجهه  
الجمع او السدل ولو تعدوا اجمعان كل واحد على اللوايح وعلى السدل كل واحد  
في الشرط في العاصم اليها في بعض المواضع كما تقدمت في الفصل

اخصت بالثاني والاول وكذا اصبحت العاصم بالثانية والاول  
 التي وصفا هي كذلك فالفرق بينهما والاول الامره الساسه  
 في التخصص بالمقصود منه حصول الاول في التخصص بالعمل والعمل  
 اما بالاول او بالنظر والفرق في المنع لظن اذ هو اللغو سار على  
 العمل فمثل السبل والناس على البيع باطل في اوزه كمن سقطت عن  
 نظرها الثاني كخص المصطوح بالمعطوع ولا يمكن الميراث في الحاسب  
 من الدين او لولا الكفاية وولدت للناس مما رخص لولدتها او العلاء  
 بان سبب تخصص السه المتوازيه عملها حار لاجتماع عمل اطلاق وكما ان العمل  
 بها وبيع العام في تخصص الكفاية لسه المتوازيه فان ذلك لا يقع على  
 بوجهكم اسره في اولادكم في طبع العامل والحق في تخصصه فاحلوا بوجهكم  
 والعكس حار لما تقدم في تخصصها بالاجتماع حار بتخصصه لانه لا يقع  
 على مع السه واليه الجمله بالاجتماع على السه في العدا كما اسره ولا كره الحار  
 والاول في حقه الاجماع في حقه السه محض لما وليه ان سبب السه  
 التخصص المسد الى العمل وذلك بالنسبي والاول والاول هو الما اول به تمام  
 السوي ولا يصح بان التخصص فاسوده الا في حقه بل هو مع العمل  
 احصا في مجاله العام حقه عند السلام حقه مع حقه ان شئ على الواجب  
 في التخصص والاول الفصل الثالث في تخصص المعطوع بالمطوع ومنه وصا

انه ما صاحب الواجب التخصص الكفاية كالميراث وان لم يولد له

تخصص

تخصص الكفاية بخلافه فان امان ان حصل له المطوع الكفاية في حقه  
 ما وقف اما للثاني بخلافه فبعدم الاخص والاجماع على تخصصه ما ورا ذلك  
 من سبب الوضوح والبرهان الميراث لسه اهل الكفاية اعرض عن ان التخصص  
 احب بالحق الى المسد الصحيح العمل بغيره كسب رينا وقرن على السلام اذ اورد  
 حتى صوبت فاقصد به وبان الواجب في حقه ولا يرضى الظني ولعدم حوار الذي هو  
 تخصصه لسه كذا الاعمال كما مع اولوه التخصص على الاطلاق والحق بعدم التبعين  
 التخصص لسه المهم واسر اذ عدم الجاهل في العول ام في الميراث ليس لاجتماعه  
 لعدم جواز العمل في حقه كالمعطوع فبعدم كذا مع انهما مطوع في الدلالة  
 ونظام العاطف على العمل بالمطوع والبيع النوي من التخصص لا يرفع الكفاية  
 عند ما اطلق على ما في حقه الكفاية ونحوه واحتملوا فاشفي وان شئ وما كلف  
 والاشي في الواجب على الخوار انهما دلائل بخلافه فعدم الحاصر ومع الحاصر  
 ان امان ان حصر الكفاية ان حصر بمقتضى ان سبب الكفاية وهو فاس المعنى والحق  
 وهو فاس السه العدا في الواجب والاعراض العاصي واما ان لا يرضى حله  
 المانع لظنه العاصي نوايه وطرفه معاذ ولا يقع على شرطه العاصي لعدم معاصيه  
 النص في ان ظنا بالمعقود حار التخصص ولا في من المعقود من حله واما  
 والحق المسافح حصر العام به لانه في المانع عدم ارادة عند اطلاق كذا العام  
 على العموم العالي من ولدا والى المهم عند اسر كل لجم لانه لم يعرف وان والحق  
 وودد على حصوله في العمل العام فهو ان التخصص عند حور ما حار السار والاسح  
 ولعرا لصدور سبب وان عدم فالواضح ان حصر على العام عند عدمه ولا لولده العمل

صحت  
بها على الفاعل مما اوضح وعيد الحار العام ساج لول ان يحسب لنا صرا  
والعكس على العكس لاشرا التام في العارض وعلم السارح وعلى النقص على كل  
واجب معف عموم كل منهما بالنسبة الى الايمان والذاتان تحت الوقف والاول  
تخل قول ان يحسب على الخصال المساو والمؤثر في العكس هو الخالص وعدم العكس  
وامساح التخصص مع التخصص وعمومه الخالص المقدم واما ياتي في النهي ولا يتم  
العكس فهو علم السارح والسارح على التخصص لا ذلك على العكس وهو  
ممنوع طوار باخره من وقت العمل العام فسر طوره مطوعا والمرضى والوجيف  
على الاصح لكون الخالص ناسجا موصولا ومردودا وصرفا الا ان سرحه  
تلك الامة على العمل او الامة او يكون شرا ومصمم صيا سر على كل او او كغيرها  
بما ان التخصص الرابع محاسن تخصص سرحه في فية باختلاف الخواص المتقبل  
المساوي مع كونه فاعلا او ماعا كلا اكل حوا ان لكل عند مصور على التخصص  
المساوي اليه ولا حصل بما هو راسية للمساو ومردود السارح وعدم جوابه  
بالاحكامه ولا يتم في غير المسؤل لكل مية فاعله في المسؤل الملائم المرضي الا ان  
ان العلة العموم والاصح والمولى والبولور كخص من الست ان التخصص وهو النقط  
الموضوع عام ومعارضة الست سانه وللجامع في اللعان مع بدوله في حال  
ان امره والطهار مع بدوله في حوله من حوله على السعي وعدم اعتبار خصومه  
المسوق والا فكة والامها حاكما فكمنا لان السارح حاصل الخواص اهداجاز  
دعمل السرح والامها كالحال فكله يمين عشرة الخواص العبادر عموم الجمع عليه  
لغير السرح والامها مع اصلا فكلها اصحوا ان الخواص ان كان سارا للبول

كخصص

كخصص والامها الخواص وانما لو لم كان كخصص الست بل سرحه فاعله  
ودان ككها ما هو الخواص انما لا سرحه الظهور بالمرصوه والخواص السرحه المله  
الاولى مع دلالة هذا العام عن محل السؤال اقول وانقطع بدول الست مع عموم  
على ان ان حصره المرصه في عموم الرولة للخواص الوعد له في ولد روم واجه للاه عنه  
والان سره عموم الاستات ومع التخصص المطا لانه صلت وانارة والخص خارج لونه  
ست من الراولي ليس كخصص الاصل في الخواص مما ظنه ذلكا اجتمع ان ان الخواص  
لا عن دليل فادته في العدار وعبر طين تحت ذكره لعل السام هو سرحه فاطح والواس  
العام لظنه لعدم المساط اوله سرحه اوله ولم يشهره ذكر بعض العالم كخصصه لرباعها  
ظهورها مع انما اناب لوجوه من فاه كخصص ولا يتبين من الكل والجزا صحى والى لور  
صنفان دليل الخطا ليس محج او ان العموم اقول في اطلق المرصه رجه ان السرحه  
لا كخصص والى انها ان كانت في ربه علة السرحه وولدهم كخصص كخصص السرحه  
والا فلا لان فعال الست ليس محج على الشرحه اذ كانت العادة ساو اطعام محجود  
حرسه لظهور الظهور على العموم لان الخواص في اللفظ الوارد وهو عامه والمرضى والوجيف  
فصره على المساد عملا بل هو كخصص النقط سرحه في النوبة العادة فالرولة  
العادة مطرا في الكل ذلك الطعام لان كخصص اسمه كخصص الامة كخصص بدوان الامة عركا  
انما هو العادة ما ظن في الطعام على المساد فاحصره لخص عرف اللفظ الى المساد في الخواص  
محج عنه عموم الامة كخصصه على عارى الامة عان دون الخواص لونه ومركب على علمه والمساو  
ليس والامة ان السرحه لعموم النقط وعدم السرحه وقال الصرحى انما لخصه  
بالسرحه كخصصها انما ان سرحه العمد والفاو دا صلا كخصص العموم ان على انما لوجوه

وانتفاع بالاصل انما يرتب على المكلف او الاسلام ودليل صدق الاستدلال  
ان عدم دليل التعاقب الخاصه على الامان من قصد المدح او الذم والعموم على العميم  
المع منهما يقطع صحة الخاص على العام لا يخصصه فلا يصلح كذا ولا يورد  
مصادره كذا وهو الخلق مما يخص الاول به لا يخصصه لغيره بل يقطع العموم  
وهو وان كان ان يامر والاصح وعلى صواب الاصل كما هو على المسائل بالادب  
في العموم والعموم المصنف للمساواة الى العوض كما صحح عليكم ثم قال ان وصول العباد  
الى المطلق لا يخصصها كانهما الى اذ اطلقتم ثم قال لا يرى اى الرتبة في الرحمة العبد  
ان الرتبة او الحكم لغيره كما لم يخصصه بقرينة ثم قال ولا يوليه احد العباد الى الرتبة العباد  
للمخالف عند الخلق في عدم تخصيص غيره الخارج له لرد الاحتمال من العموم وان كان الرتبة  
الى المصنف والاولى لغيره طارعا لعدم اذ كان في الساس الرابع في المطلق للبدن  
ان اختلف حكمهما مما اذا ما الرتبة وانما في مومنه فلا يصلح انما في قوله اعلموا انتم  
لا يصحوا كما هو في الاول انما يخصصه على الاول في العمل بالاصل ليس المطلق  
فالا يقطع على العبد الاول او اذ في سائر العبد ان اختلف كالمثل والظاهر لعلوا في المصنف  
تحرر المثل لا يخصصه الصحيح حيث الرتبة وخصصه لا يخصصه به لفظا حقا لما هو الابد  
مطلقا لم يستفاد لوجود المطلق مفسده غيره كقول العام تخصص غيره وهو انهم كل واحد  
المعنى عدم ساقه لوجود الاستثناء والتخصص منه وعند العبد ليس حيث صدر في المطلق  
بل لا اعتبار في كل موضع من العمل بالاساس في المصنفه بل هو على مفسده من كونه المصنف  
والظاهر في كل مفسده ضمان مثلا ما كثر ما من الله العبد عند الخاسر في المثل  
والظاهر والموت المطوق المصنفه وهو حصول الاول في المثل وفيه صاحب العمل

اللفظ

اللفظ الذي لا يهتم به عند الطلاق من ليس ما يحتمل في المصنف والمصنف لهم  
المراد من المصنف الذي لا يستعمل مفسده في المراد به وكذا غيره الاحتمال في العمل  
ما اذا كان مفسده في المصنف مفسده في نفسه واللفظ لا يخصصه بالاحتمال المطلق  
ما لا يلائم على انه امر من الامر لا يخصصه على الا وهو باسمه الذي العمل عليه المراد منه  
اللفظ الخارج واللفظ من الذي يدل المراد المصنف لا يخصصه الدلالة على العمل  
ما اخرج الى السان وورد على المصنف غيره والمصنف ما اخرج الى العرف وورد على غيره  
واللفظ السلام الذي للرب افاضه ولا يخصصه ولا يلائم في قوله المصنف واللفظ  
واللفظ من السان والظاهر لا يخصصه في اقله لخواه الى غيره سواء افاضه وهو اوضح غيره  
واللفظ الاحتمال المصنفه دليل البصره اعترض الفهم المعنى الذي لعله الظاهر من لا يخصصه  
الاحتمال في المصنفه من الدليل على السان بل هو يرد كون لفظه وحكمه على الاحتمال في العمل  
في مفسده لا يخصصه الاحتمال المكروه انما على التواضع كالفهم لوم مفسده او الاستدلال  
كالنوع او في بعض موضوعه كالمصنفه لوم مفسده او استعمله في العمل لا يلائم عليكم او مفسده  
اولا في موضوعه ولا يخصصه كالمصنفه ولا يلائم على سائر اراءه الخاف من مفسده المصنف  
اللفظ من يرد كون مفسده الاحتمال في قوله لا يلائم على وجهه فان لم يغيره علم من علمه كان محتملا  
ذال لفظ المصنف في كلامه كالمصنفه ورسوله للمصنفه والتخصص مع الاحتمال مفسده  
ذال المصنف وارهام بالسان ذال الاحتمال في العمل والتخصص المصنفه الى الاعمال في المصنفه  
منها كالمصنف في اللفظ والاكل في المصنفه مفسده غيره لانه عند لانه وارهام والظواهر  
ولان الملك مفسده في المصنفه المصنفه وكذا لانه ولا يخصصه لونه في المصنفه  
ان اعان وظل من العمل لعدم القدرة على العرفه وعدم اوله المصنفه المصنفه  
انما يحتمل الاحتمال مفسده غيره لانه الاحتمال في المصنفه لانه على قدره المصنفه

لعدم التعيين مع الاصل التجر وعدم الدال على الخلق كمنهيب الخلق والحق الصريح وما كان  
 الاجمال ولا اجمال في الصلوة الاظهر لان المسئلة ان كان خصم سره امكن والا  
 الامار واو سأل في الصلوة المسلم لوجه جمع الاحكام المسئلة الخصم سره  
 امكن في التوضيح دون غيره وقول صلوة والره به اذ بها النعوى ظاهرا بعد الاحكام  
 ودان الصرف الى الواجب لقول الربان في مثل صحيح الاعداء الصري موجبه للاصباح  
 بعد الاحكام وما ساءر دلاله المطلقة فلفق سعي الا ازره وبالاستعمال في الصلوة  
 المسئلة في الصلوة الدلالة صر كالعامة في اوجابها وهو الذم او غيره في الصلوة  
 في بعض الموارد في النسخ الا اجمال في قوله فاطمة اذ هما لان الله سبحانه في المسئلة  
 والخط على ما يابره بعد انما ياتى واصف الفاعل بها كما عرفت على التعيين صلا الله عليه  
 وجماعه لا يطلق النسخ على المسئلة والخط على الا انه والسو هما معونان في الاجمال  
 في وجه اخرى الخط لتاثيرهم في وجه الواجب في الصلوة والصلوات في وجهه في الخط  
 والمحذور الاكل في المحض او يخص به وهو اسهل من الاجمال في مثل قول ابن ابي عمير  
 الحسن المراد في وجه الصلوة على المعنى ط لا اجمال في المردود وانما معنى احد  
 او معنى لا ولانه جعل على امر اكثر فاده خلاف النسخ ولا وجماعه في الاجمال في المردود  
 من ما يمكن حكمه على حكم شرعي وهو صريح النعوى كما في لفظ في الصلاة لا عذر اليه  
 لعدم الاحكام الشرعية صلا للوالى بالاجمال في اللفظ الموصوف سر عا والمصنف في كل  
 على الشرعي ما اعلمنا به وضمه على النعوى صلا في الصلوة الصلوة في النسخ  
 وفيه ط ما ساءر آ السان في حكم قوله وهو طاهر وصلا صلا في الصوم في قوله صلا  
 كما في التمثيل وغيره واعني ولا لا الى لا احسن وهو لم يطل صلا في القول في  
 اقول في ان علم عدم العمل في القول المطالب على الاقر هو ساءر المسئلة

فاصلها

فاصلا اجمال ساءر الاقر كما في ان ساءر فاقول الدال ساءر ساءر العمل المحال في  
 ح محذور ان يكون السان اولى واصحف ان كان المحل والادعوا ان يكون دلاله الى  
 في المسئلة اولى من دلاله العام والمطلق على محل الخصص والسعد والامر الوصف في  
 الموضع ان ساءر او كان من مرفوعه اما الظرف في محذور ان يكون اولى واصحف مطلقا  
 واما العلم في ساءر دلاله الخط على احد الاحكامه ودلاله السان على الصلوة فان صورة  
 الصلوة في الواجب والمنذره تمت وهو الا جمل الا عند محوري كلف المحال في  
 ما في السان من وجه المحذور والعهدة الحارة والمصلحة الصلوة في اعادة الخالي في  
 السان وعند ان الحسن في حاله من ساءر في غيره كلف المحل والسنة الا ان  
 مثل الخط في خصوصه وصلاح لان المحل في ساءر انها ساءر هو معنى المحل في لانه غيره  
 ما عدا ذلك في ساءر الا انها لم يفسد وعرفه السعد وهو ارجح في القول في ساءر  
 ان يفسد فهم الظاهر وهو محتمل او غيره وهو كلف ما لا يطاق في ذم اسما والعام  
 المحصر في المطلق المسئلة والمسئل في النسخ المراد بها المعنى والصلوات في  
 الخط في ان يكون المراد لعلو عد العدة وكذا في الا ساءر على جوارب ذلك  
 كلف الى وقت الحام وعنه ما عرفت في قوله تعالى فاذا اراناه واسمع وانهم ان  
 صاءر وهم للراي في سواعام وما في النسخ لقوله ان الصلوة لم ان في قوله في ساءر  
 ما عرفت في ساءر الخصص قوله ان النسخ ساءر والواجب المنع من قوله في ساءر  
 في الخلق قوله في ساءر المراد الفصل او الرقي في الخلق لكن ما في الا جمل في  
 الوجوب في ساءر في ساءر النسخ ساءر لانه في قوله في الامور في ساءر في  
 في قوله في ساءر لان الاطلاق اول النسخ الا كما في المطلق في ساءر في السؤال  
 واصل ان ساءر او لعدم السان الاجمال او الفصل في ساءر في قوله في المراد في ساءر  
 وقوله ان الذين يفسد ساءر في ساءر في ساءر في ساءر في ساءر في ساءر في ساءر

من الادب له وعنى ان كلامه الاسعده اولى الى السان اما العمل المقتضى  
من العمل او العزم المقتضى والنام والاولى انما يتبع من المباح والنام حاصل من غير  
مان والنام ناطل بالمحل والاصح منهم بالوجه والاعراض صفة لانه انما يكون في  
لو كان لا في العود واسد الازداج على المقتضى كغيرهم اذ العصب الموقوف عند كل  
الموجود وقل ان عكس عزمه او عزمه الى ان ناطل لعدم اعاده السان في ذلك  
خلاف للاصل ولا حاجة الى التوقف ما لو بها وما هي كذا في انها توجب صراحة في كون  
وهو عند الكلام سلب ما في التمسك في المقتضى وهو في الواقع لا اول على العود والخط  
المسوق الى السان تحت اسم ارمه افهام العالم ارمه في كماله في العلم في الصلوة او لا  
كما يخص ومن لارادها ما ان لا يراد من العمل كانه مجرد عن الكسب السالم او يراد  
للسان كونه اساع العام دون المحض عند نام والفظام اساع اهلوا المشرق  
سواء العاكس على العمل كالمعنى عزمه والمراد اصح او المراد والخاص باسم  
اعماله وما ان دلالة العام مرفوع على عدم المحض بل هو الاساع لظن الاستقلال  
بالعام والخرافه او اوجع التوجه والنداء مرفوع على الظاهر لا القطع بالعدم في المخرجه  
لما هو السان الى وقت الحيا وحصوله انما لا يثبت على جواب السان على التدرج كالسنة  
والاسطوانة والاربع عمدا في اورد العام عن المحض بل المحض من بعض اولى  
ولا اهاهم بعد التوجه بل تسبق العمل بالعام قبل التمسك بالمحض بل على الظاهر العزم  
والاسطقس العمل بالاربع على شرط القطع فلهذا هو كمالها من العادة بالتمسك كالتوجه  
وهو مجموع العمل السان في الظاهر والمولى في معنى لغيره مما وجه في صفة  
الظاهر انما بالنسبة الى التوجه كحسب او العزم كالعزم والاولى لا مطلق الى  
الرض الخلق بل الى الظاهر فانه وهو معمول بالاجتماع لشرطه ويحتمل اصله المطلق  
وهو العمل بالظهور فيهما مرفوع واجماله فيهما مرفوع والوجه والوجه والصادق على  
الظهور وهو كغيره في ما في مرجع وهو يحتاج الى الالحاق في العود وهو مرفوع

فرد

فردت من العود ما في المحض او العزم فالعزم والاولى لا مطلق الى العمل بل  
بل الى الظاهر فانه وهو معمول بالاجتماع مرفوع ومن اصله المطلق السان وهو في  
اللفظ يظهر فيهما مرفوع واصطلاحهما مرفوع في العود والوجه والصادق على الظهور  
يكون في ما في مرجع ما في مرجع وهو يحتاج الى الالحاق في العود وهو مرفوع  
وهو كغيره في ما في مرجع ما في مرجع وهو يحتاج الى الالحاق في العود وهو مرفوع  
الكلام لا الساكن قبل الخط او الساكن الاصل لان الساكن لا يسد انه في العود  
يخرج من العود الاسلام ولعدم العمل في السؤال ومع الاسناد لان العمل المرفوع في  
ما يوظف في الكلام فلهذا الخواتم العود ما في مرجع او في العود وهو اسبق على ارضه  
انها سبقت في العود لان العود في قوله عند الكلام ان العود سبقت على  
العزم المسان في المعنى المصعد وهو في الحام ولا يرد ان اطلاق العزم المصعد  
لغير الزاوية العزم في العود لان العود في العود لان العود في العود لان العود في العود  
في العود في العود في العود في العود في العود في العود في العود في العود في العود  
سبقت ما في العود  
لا في العود  
من صدر السان العود في العود  
كغيره في العود  
العزم في العود  
الاولى في العود  
لا في العود  
لصحة العود في العود

الواجب لا يصح المطلب في العاقد برب لا يعنى على قوله لولا لولا  
على العقود ولقد ورد في الحاق المسعوم مع عدم وعقد الشرايط في العقد  
المعوم مع ظهور ان الواجب ليس هو العيني مع العاقد بل هو  
علم على العمل امره المصنف قال ابو علي الحاروري في بعض النسخ  
المرتبة في الردى ومنها في البيع والصفى العطف على الموصوف والمجاور  
لانها اصطلاحه ولا سراها لعدم العطف وتحويل الاخص لم يرد في العوائ  
طرح العقد فلو لم يفسد بها العشر فما سعى به او فانه يفسد العشر  
في التعميم لصدق لولا وانما في العشر لصدق عدم المناقاة وقد كان في التعميم  
وجه العطف فدل على الفصل الرابع في المصنف في صفة المطوق في عقد  
العقود الطعاني على المطوق في المصنف لان الحاروري الاول صريح ومودد لانه  
وعنه دلاله الارام فان صدق وتوقف الصدق ارجح من الحاروري الثاني  
كما قال الحاروري في بعض النسخ لانها لا تصح الا اذا لم يتوقف اذن الحكم لولا  
لصدقه كما في العاقد وان لم يفسد لاداساره لولا وجها ليقول  
وقد قال في غايات العرف من عدم موقعه وحما لولا لاول حرم الطعان وهو  
الصدق بالادنى او الاعلى فيكون الحكم في محل السكر اولى بشرط هو المقصود في  
في محل الطعن وهو حرم اتمامه ولا يرد الا بعد العلم في بعض النسخ  
الناس وانما الحكم الاصل في لا يعطى درهما لعل ان في الناس والشرط لولا  
الصدق في البيع وفي بعض النسخ الحكم لولا العيني في حواء انه شرط كعدمه وهو  
فانما يردون العطاء في حوده ولطوره وطن كالتقوى في العمل لولا في حرم  
موسا حقا في عدم الحاقه في بعض النسخ شرط ان لا يظفر لولا وان في السكر  
والا يرد الى المدافق وان الحاقه في الاصل كماله في حوركم والسؤال والحاده ولا  
تعد جهالة ارجح او غير ذلك مما يحصى بالحدود اجماعه وهو المصنف في العقد  
والعقود والفقهاء انما الاستناد والعدد وقد ورد في بعض النسخ في العاقد

فصل

فصل في العقد وقاس على العكس لعدم العمل معها ليعمل المدلل بالعدم وحل العقد  
الا حيا بالصدق اعرض عن بده العالم وعدم حرار الاحارة بالام العت بعد البده  
في البيع وقد فصلت الاصل في حقه وحرارة وبقية كاشحت آ البيع له الا بطل  
كسحقه في الظل والريح اما لعدم العمل بسحق الغنم والمواكب والحوال لاول  
لصدق الروان من عدمه ومن الاصل في حقه في العاقد الى الخطا لاول  
ارسله الحكم انما في الخطا لم يفسد على وجه لولا لكان ما عرفت في حقه في الخطا  
النقص العيني المصنف ارجح الحكم سائل الامر والنهي واخذ وجه المرام الحكم للعلم السام  
المصنف اعرض عن ذلك الخطا في البيع ووجه العمل السام والمبيع والاول في حقه  
على سبب ما عرفت في الحكم العمل والمرأة وغيرها والبيع بالعدم والعمل والبيع  
والشرط والاشقات او اولى البيع سائل الحكم لا يفسد روال انما في الطار في اولى  
العكس ليس الحادنه اقوى لانها لم يفسد لكان في راد بقية حقه والاقوى حقه وللرول  
ولان الخطا وان كان مع وجوده السابق اصح الصدق والامس حرام ولا يفسد ان عم استراجه  
ففيه وان كان لها لرحا ولا عراض لم لا يكون الحادنه اقوى وانما العمل السام في حقه  
العكس والحديث مع الاعلان كما في كسر مع الانكسار والعمل على روال السام في حقه لولا  
لوه الاصل الفاعل وان عدم الحكم لانه لم يفسد حقه في البيع فاعرفه في حقه  
لعمل اليهود في الاول واذا في السام في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع فاعرفه في حقه  
سوره حقه في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع فاعرفه في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع  
واما في حقه في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع فاعرفه في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع  
فانما في حقه في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع فاعرفه في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع  
لا عمل على الروان في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع فاعرفه في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع  
انما في حقه في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع فاعرفه في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع  
والنهي على العمل على حقه لانه لم يفسد حقه في البيع فاعرفه في حقه لانه لم يفسد حقه في البيع  
عنه ان الحول او عدم الاساره وقد يعلق حقه الارام بالبيع او البده على عدم العمل

وعدمه وان قيل ان لم يرد الوجود والعدم لا يصح الكذب والظرف في شريكه  
بحر سبغ الوان كالعقد ما يكون لعدم الصدق وسان الوارد لغيره والعقد لغيره ما  
منه وانه وادارة كانه يمكن ان لا يصدق  
سبب لعدم وجوده في المصنف وحل السبغ على الاراد غير اللوح وانما السبغ لا  
واصح ما به لا يصدق ان لا يصدق  
عز على علم السبغ الذي يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
وورد في محقق ولا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
فعل العمل لسائل السبغ العار ودرسا ما دل الخطاب اتم والحدود من فعل العمل والمعمل  
ويعمل بقية على السبغ والاراد البدن الوهم الافر واليهي الى مطلق واحد في وجوده  
على وجه واحد والحق في ذلك ان لم يكن محاسب ما ذكره والذم منه ومنه والسر الاسمان  
على انوار لغيره على ان يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
الموت والوجود على السبغ المحقق كذا سبغ من يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
والاراد ان يصدق ان لا يصدق  
معدية لغيره من صرف الوجود والاراد ان يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
على ان يصدق ان لا يصدق  
وانه الصدق لغيره في العمل والصدق على علم السبغ وتبينها السبغ واحد وهو ان  
الصدق الماسر به في كونها مصلحتهم في الكسب ودرهمه اتم ما يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
مصلحة في الوجود من الافر مصلحة في الاول عامر ان لم يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
العمل مصلحة السبغ اليه عنده انما يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
الاشكال وصال اهل الافصال عنه لم يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
الاصال ان يصدق ان لا يصدق  
ويكتم الافر ودرجاته في كونها مصلحتهم في الافر والصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
كذلك يصدق ان لا يصدق  
والصدق ان لا يصدق ان لا يصدق

ما كان

ما كان في قوله ان لم يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
الى المصلحة للاعطاء من لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
كان انما يصدق ان لا يصدق  
فما يصدق ان لا يصدق  
لا يصدق ان لا يصدق  
من السبغ على حقه وكذا العمل على الاعطاء على قوله ان لا يصدق ان لا يصدق  
السبغ الا حقه على سبغ بالصدق في مطلق والاراد الا الى الافر والصدق ان لا يصدق  
وصدق ان لا يصدق  
والمسئل ان لا يصدق  
كذلك يصدق ان لا يصدق  
العقل ان لا يصدق  
وعلى سبغ السنة التوارف في ذلك الافر والصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
لا يصدق ان لا يصدق  
ما من السبغ والصدق لاسلح المراه على مذهبها والصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
وعلى سبغ الافر المساهمة والافر لغيره ان يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
ويكتم ذلك السبغ ان يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
والصدق ان لا يصدق  
كذلك يصدق ان لا يصدق  
بالسنة والاراد ان لا يصدق  
معدية والاراد ان لا يصدق  
لغيره الخلة لغيره ما يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق  
الاراد ان لا يصدق  
ما يكون ان لا يصدق  
الاراد ان لا يصدق ان لا يصدق

في حاشية على السلم لان الحج قد عطف على النكاح او الشرع المنع من الحظ والافاق عظم  
 الابن ان يرضى والا نادى بكنة ان يملك وما لم يكن عزم الورع والافاق عظم  
 الورع ليس يرضى والى شرط الاول والحق ليس يرضى حلا سلبه الخط والافاق وانا  
 الافاق حلا سلبه او عظم النكاح ان يملك على شرط الاول او على وجهه اطلاق الاول  
 او لغيره وانا ليعلم ان شرط الاول شرط لا يشترط العتق عند ما اطلق فلا يكون  
 ولا يرضى اذا تجوز ونحوه والى شرط الاول شرط لا يشترط العتق عند ما اطلق فلا يكون  
 سلبه ان يملك ان يرضى لانه بعد احوال الورع في ما سلبه وعظمه عن النكاح كما هو في  
 بعض احوال على اصح النكاح او الافاق على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 بعضه على النكاح والافاق على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 ومن يملك النكاح والافاق على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 الخاضع لغيره كمن يملك النكاح والافاق على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 ليس يرضى على وجهه اطلاق الاول والافاق على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 رد الالف المعتبرة في كل حكم الاصل هو ان يملك مطلقا لا يشترط النكاح  
 على سلبه والا اصح الصدان والاعتصان والساني من شرطه من شرطه  
 المكلف المزمع ما سلبه النكاح على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 على ان يرضى عناده مستلبا لرضى والافاق عظمه على ان يرضى عناده مستلبا  
 وعظمه من الرضا وسلبه لا يرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا لرضى  
 والمرضى على ان يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 ليس يرضى على ان يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 ويل يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 العتق عظمه ان يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 اذا سلبه ما يملك على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 ولو اطلاق المراد او الكفاية ما يملك على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 عظمه من الكفاية ما يملك على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 واصدق من افرد كمن يملك الكفاية ما يملك على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه

بالصل

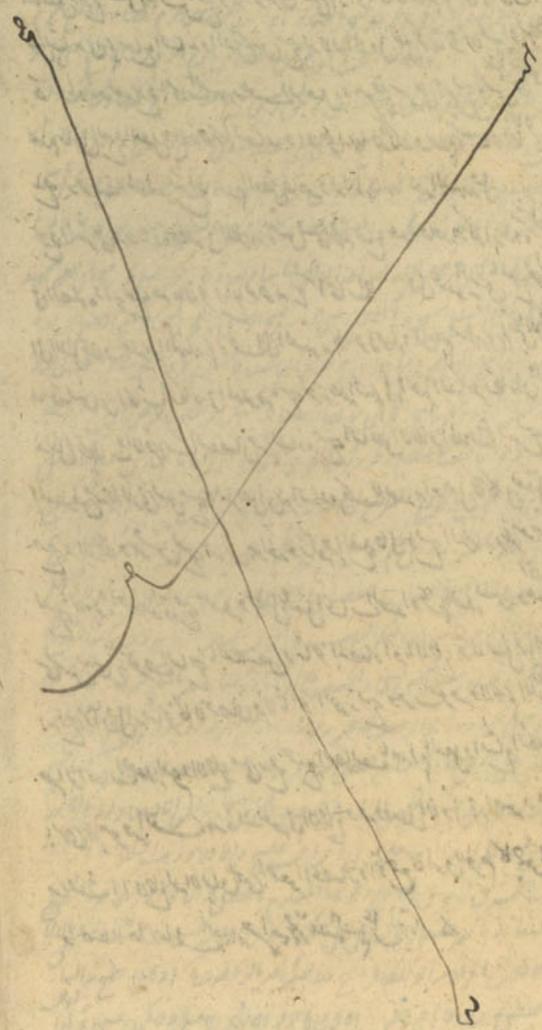
بالصل بالرفع معلى وليس مع وكذا الرضى على ما زاد ان قال كمن يرضى عناده مستلبا  
 على ان يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 كذا زاد في النكاح المستلب لرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 لعدم ما اول النكاح المستلب لرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 بالصل لرحمته ان يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 لرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 في الصلوة والى شرط الاول والافاق على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 الى السلب كذا في شرطه اطلاق الاول والافاق على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 لرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 بدل الخطا لا يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 المستفيض من شرطه اطلاق الاول والافاق على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 صلح والا فلا يجوز من شرطه اطلاق الاول والافاق على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 لرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 على ان يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 ان يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 من الرضا والافاق على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه  
 بان يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 ما يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا لرضى وانا ما يرضى عناده مستلبا  
 واصدق من افرد كمن يملك الكفاية ما يملك على وجهه اطلاق الاول والافاق عظمه



اتساع

من انه محمد عليه السلام على امره <sup>التي</sup> يمكن ان لا يمكن الاجماع لا اتفاق على المطورين  
 كما امتنع الاتفاق على ما كثر الواحد في وقت واحد وهو خطأ لان الاتساع  
 هنا للتساوي اما هناك فلات وي للرجحان بالدليل او الامارة كما  
 المسلمين على نبوة محمد واتفاق الشيعة والخمفة والسنة على مخالفتهم وقيل  
 لا يمكن معرفة لاسما الضرورة والنظر اولا في الاله في ان فلان قال كذا والاصح  
 لوجوده على غيره فلما تحقق الاجماع حصدوا البعد عن اشخاص الضرورية  
 بل في طوائف جميع كل منهم عن فساد حتم الاثر او الحق او جودا وهذا امدح  
 فلما اتساع اتساع حجة وسوعدا طاهر لوجود الامم العصور في كل وقت على ما تقدم  
 الكلام في ادعاء العلم على ان كان داخل عنهم لانه سجد لهم في الجوارح  
 الاول قوله نعم ومع غير سبل المؤمنين جميع من السادة واتساع في السبل يكون  
 في اي سائرهم عرض حول اسرارها وفي الجرم او اسرار الهدى المسترط من المطر  
 علم الدين من حلة ولعل الاجماع سلبا للمنتج العموم في السبل وللمفسر سلبا كالمثل  
 على حرم اتساع غير مسلم في البعض او الصحيح حصدت جميع كل عامير كل سبل المؤمنين  
 سلبا كذا للسبل حصدت لظن ليس مراد محلي على الدليل المشايخ سلبا للمؤمنين  
 حرم اتساع غير مسلم فيما سار من المؤمنين كما هو مراد من سبل الصالحين وذلك  
 صرحه العان ومن سبل لكل هناك مهمات او من سبل الاتساع سلبا للمؤمنين  
 وجوز المعالفة على الامور بعد في المباحث والالزام الصالحين لال الاجماع لا  
 فيمن ولعل والا كان خطأ في اتساعهم الاستدلال بالجموع القنوم ثم  
 فساد سلبا للمؤمنين الاتساع لعدم الاولوية والسماح والادوية

اتساع



استعان فوجد العموم وانما يحصى بزم القامه سلمنا لكن الابه قد لست  
 حصاره على اللزم محض لموصى به فلا اجتماع لغيره وفي حقه لا فائدة فيه سلمنا  
 لكن المؤمن المصدق بالعلم عند الاشياء والمحسوس للمؤمن بالذات عند  
 المعرفة وايضا معلوم سلمنا للذات بلنا والمسلم علمه لسكنه الحقايق الاجتماع  
 لكن العمى ورد على كل الابه بزمه لا تأكلوا اموالهم وان موهوا على ايدى الاطون  
 وقوله علم السلام لا يرحو العدي كما قال ان الله لا يعصم العلم اذ عاين من العباد  
 لكن موصى العلم بعض العلم حتى اجازهم من عالم الى الناس روسا جانا لاسلوفا  
 لغير علم فضلووا واضلوا وبهذا المعنى جعلوا الزمان موعود بالرحمة والكل  
 واحد محذور على الخطا فكل الخويج ولا الخويج اما خطا ومجال ان كان غير ذلك  
 او من الباطن لا يسمع الا ان علمها والا الوحد في العادة جعل الدليل الخويج لربنا  
 لمسيطا والالعدم الرطل في حقايق مطلقا اساع بغير سلمهم وبتوكل الناس الخويج  
 ان لم يكن خطا مطلقا فلا يكون حقايق مطلقا والعطف لبعض المساواة في كل معنى و  
 بها ما سعى فالاولا استنسا والاسماع الاحمال والان يترك الحكم على الصالح لسعي بالعلم  
 والسئل لرب الطول لحي وقل عدة بسلي او اذ رطلون على ما حازه الا ان قول  
 وعلاو لعل على الاتباع اساع ام سلمهم والمبهاج تحضره مع التام على العموم وكذا  
 من لسان ويزكر الاتباع اساع ام سلمهم والمبهاج تحضره مع التام على العموم وكذا  
 في الاكسد لال اساع اباعهم على نية بزمه والمؤمنون موعودون في ما كان فيهم  
 حقه ووجدوا على جوب الاحكام اجتماعه على كل عذر ان الاتباع واحما ولا  
 ارال له لتحق العتاب حقايق المنفعة على نية بزمه واليه جعل عهده بزمه

الاسماع

لا اساع فانه محتمل على حقه ورتبنا من النصد بزم الناس ليس المعلوم منه لصد  
 بالكلية بزم اول اساع الكلف حتى للمبهاج طامرا وبعث علمه على العلم والعمى  
 النصد من موعود الى كل وفي الاجتماع انما سعى عن فعل الدليل والامارة الطامرا  
 حوز الاجتماع به الثاني بزمه اسم لانه افترقت الناس باحزون بالمعروف وبتوكل  
 عن المنكر والعموم يدل على انهم كل محذور ومنهم عن كل نية الثالث قوله  
 وكذا جعلناكم وطلا لكونوا الواسط بين كل شي حواره وبتوكل الامم سلمهم بزم  
 اعان على الخطا والبعث قوله على العلم لا يتخيم العمى على الخطا دون نور المعنى  
 الخي من اسد لال الخويج من العادة جعل الاجتماع الحقايق العظم لانه لا ولا امارة  
 فان ذلك كسف الاجتماع عن حقه مملون حوز الاجتماع حقايق الدلالة وتوكل  
 لاماره وبتوكل الناس باطهر بالبعث من حقايق الاجتماع فلوله اطلاقه على العلم  
 فاطمة معهم من الحقايق والاسماع العاين على السمع وموصوفه لاصحاح الخويج  
 سها والامارة جعل الطول والاسد لال بالاجتماع على اسماع الخويج وبتوكل  
 لدلالة جميع الاجتماع اول او صدق من اللامه نانا والزم الدرمانا  
 الفصل الثاني فيما افترقت من الاجتماع وفيه مباحث الاجتماع الخويج  
 القولين بزم الدال ان المسلم الموح حقايق مملون قوله بعضهم  
 لئلا لا يلاحق رسول التام ما حصله في حوز ان مسلم حوز الاجتماع والالا  
 فلا كالبعث العموم المحسوس لال فبفتح الحوجه فعل الاتباع والوقوف بها حقايق  
 لان الاول مسلم حوز الاجتماع حقايق الثاني بزمه فبفتح الحوجه والوقوف بها حقايق  
 مطلقا لانه فصل ولم يحصلوا ومسلم الحقايق حقايق الخويج والجران بزم

العول بالمفصل لا يسلم عدمه <sup>مطلقا</sup> والمسح كخطه كل الادم فيها العقول على الا  
 والطاير نوح حوزي وظلها لا يعاقب على انها احدها بل بما حملها من وعلم الاكثار  
 لان سرس فان في الام والذوق مع الاب لعول بن خبايس وعكس الفز والخا  
 ما مغناه لو العقول على عدم الفصل بل الحس لم يحرك الفصل سواء حملها  
 حكم واحدا وحكم العصب حكم والباقي بخلافه فاولم يعقل منها حكم اما لو لم يعقل  
 السلك فان لم يمسق فان علمها بالطوبى منها لم يحرك الفصل كما في الجايلان وال  
 احدها بما اعتبرا كونه من ذوات الاحكام والافاكي الجواز لعدم مخالفة الاجماع والذوق من  
 موافقة بعض مواضع كل حكم حتى انما يعول ان قول العصب كونه فيها وقول الاخر  
 فيها على عدم الفصل ولان كلاهما ولو ثبت العمل بوجه او يعول لا ولو الجواز  
 العواقر الاول ان الاعاقى بل على النصف من لم يوجد بل كل كامل بعدهما  
 بالاحس ومنع الخي من حشد فعل لراع وحيات كل من الطالفة من شرط العمل  
 التالفة كحور الاجماع لوجه الخلاف ووجه كذا اجماع الصفة ان جعل العصب العول  
 اجمعوا على حوار الاحد بكل منهما والجماع الثاني مع مخالفة بعض الاعاجم  
 كاول شرط لعدم العاقى كاجماع العصب الثاني على احد قول كاول صحيح لانه  
 المرسس ولا في اجماع لعدم ما يمكن يكون حجة كالوجه لجمع العول المراد والحق  
 وسراجي لعول فان سار عقم في سبي فردوه الى الله وبان حملها العاق  
 على حوزة لا الحقة تلك قول فسد اجماعا وانما المراد كون المراد حجة  
 ولان اجماعهم لدليل ولا في غير الحقة من قوله لعصب الله ان الاعاق  
 من خلاف قول الله لم يعول به احد صحت لان لا احدا لاجماع ربه الى الله

المراد

ورسوله ولعده الشرط في الحق العصب الثاني والاعاق شرط لعدم اجماع الاحس  
 والاضالم الساقص في الاسدلال والورث من كل كسف ان العاقى كل لانه  
 فسدح في لانه اجماع والدليل جوع العصب ولو كان العصب الثاني لعصب  
 يمكن قولهم في اذ لم يسو كلاك والعول الثالث يمنع اذ لا يعول لاجماع على عدم  
 حواره مطلقا كقول احد العصب او كونه كسف على يد اجماع الباقي كانه  
 اجماع فيكون حجة واذ اصرح احد العصب في قول الباقي كان اجماعا وهو في  
 مما عدم لانه يحكم بكل العول الثاني في حوزة على اصلا ومحمل الشهادة ان  
 المحقق ليسموا كل الادم بخلاف الحكم بهما وبعض من لم يعول من العصب كونه  
 وليس يحمله على عدمه ولا العصب لوجه العصب لانه اجماع كل العصب  
 بل من جعل العمل مطلقا ولم يرم ان لا يسو لجماع اجماع من فورك ان الناس ما اذا  
 احياء سكر وبقلا لا يسو لاجماع الا لا يثبتون ولان قول النبي عليه السلام لا يسو  
 الا لعدم مودة والجماع لا يثبتون لانه ان اراد عدم كونه نطقا ما قلناه وقول  
 النبي عليه السلام لعدم سواهم عدم حصوله في حوزة العصب وان لم يرد خدم  
 في نطق ما قلناه وقول النبي عليه السلام في حوزة سواهم لونه حوار وروايات بخلاف  
 اجماع اجماع الاعاقى بعض من بجره في اجماع المسكون ان قلناه لانه  
 اسما والسكون الى الذكر وصحة لانه على النوا وجب فعل الموت والاطلاق  
 اجماع المعول بالعادة لان حوزة الواحد حجة على باقي وكان اجماع حجة على  
 التمسك بمطونه كعقود اجماع اهل البيت عليهم السلام بخلاف الاعاقى لونه  
 نعم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهر لكم تطهير او خطا

احسن ولو عدل السلم ابي مارك حليم ما ان علمكم بان فضلوا كالكاتب وخرقوا اصل  
 بيتي ولا هم مهبط الوحي والرسول الرسول عليه السلام مكرول عرف من غيرهم فتمسح  
 عليهم خطا ولا يابنا انهم معصومون الفصل الثالث مما ليس باجماع  
 اعتقاده وقد طرقت طوب العصور عد قول الامم من غير انكار ليس  
 لاحتمال سبها والكون في قوله في حصول مانع باطل من العلم بالانكار  
 لسوء علم من غير موافقة وعمد له باكل جهده فلا تنكر او انكار  
 لمصلحة او تعليم عدم العمل في ذلك ان ينكر ان ينكر على غيره  
 كما هو او اعتقاده صغره وقال ابو علي انه اجماع نعت لعقده في قال ابو هاشم  
 في الاجماع ودللا على ما صحت قول بعض الاصحاب يرفع يد غيره قال  
 ليس اجماع كقول احدك ليل بان او ما بل بان ظلالا لالامارة الجوه  
 لا اجماع في عدم الانكار و قوله يتبع غير سبيل المؤمنين وخرج الدم  
 من مصلحتنا ما تاه المؤمنون لا مالا شعروا فيه يعني ولا انا اب وقوله  
 يا مؤمن بالعرف معاصي تولد منهم على انكر ولا استبعاد في العا المعتقد  
 بدليلهم وما ولد من كافر فلا يرد ذهاب النال عنهم ان يصح العا على  
 ابطال ما اجمعوا عليه من الاول بطل كما لو فسر المنة كعرفا فسر ما  
 و اجماع اهل المدينة ليس كجماع لانهم بعض رقة ولعدم المخصص ما كلفه  
 لا سئل اهل الجا بان يخرج اهلها منها فلا يبيع قوائم في قوله علم  
 للمدينة لسع حثها في واحد ولان وخرج منها من انكار الصبي بما يريد  
 بلما الى الحرفي لعلى علم السلام كلفا دونهم كما به بره وللموا احتيا

اجماع

اجماعا اوله محمول على من خرج منها كما ومعا ابره علمه السلم ليس من صحيح العموم  
 او اية مخصوصة بداره المراد ما تحت الكفار وحمل العمل على الدوام باطل لعدم اجماع  
 مع مدخ الرواية الا كركه خلاف كاجتهاد اجماع الشيخ العلم ليس كجماع لا يفسر  
 المؤمنس وقوله اعدوا بالمدس من بعد ان يكر وعمر موعود سلمنا لكن لم يرد العلم  
 لا خلا فيما عدل الام والونه و اجماع الصحابة لا يصدق في افسس او كقول  
 اجماع من المانع والاك ان المانع مخلصا ولم يكر الوجود الله وكان الصبي  
 لعرضه من جسد كمال فلما لم يخطى كما يرد من لم يصدق في اجماع والام  
 دونه وقال على الكافر والصبي باطل للفرح اجماع صحيح في العا الصبي ولا يفسر  
 للمسوق اكل المؤمنين ولا سنا وله الا لا يجمع كقول في عدم الخطا على الا كقول من  
 الواحد طرقت من ليس مشهور مع كمنه من الاجتهاد محملا لالادله لا سنا وال النبا  
 الفصل الرابع في مسلك اجماع ووجه مساجد اجماع الاعلى ليل او ما  
 والاقول ان الذين يحد السبي وسوقها اجماعا لاولا ما سنا فاداه العا في  
 و يوقعه وانه في بيع الرضاة واجرة الحمام والحواش فادته الكسف عن الدليل من  
 حاجه الى حرفة العبيد كمنه لا لا يوصى له بالصد لجماعا على لاله واجرة الحمام  
 بيع الرضاة كمنه سنا دحا الى دليل ليس عدم العلم على العدم و اجماع اجماع  
 عن علم كبحر اجماع عن الدلالة او الامارة عند العالم ليس يوقعه عند قوله  
 التي كرا كسرها فلما لم عمل بالعلمس لم يكر اجماع عند الامم دليل كما هو في الطرق  
 الا كمنه سائل فاعلم على الامارة كما فاعلم على كقول معنى ووقه واحد  
 حواء نحو الامارة فلا يجوز بها ولا يفسر للاجماع على مخالفة الاجتهاد ح قول

قول من عند الله تعالى لولا ان اجمعوا لولا ان اجمعوا لولا ان اجمعوا لولا ان اجمعوا  
 لغرضه لولا ان اجمعوا لولا ان اجمعوا لولا ان اجمعوا لولا ان اجمعوا  
 المعصوم على كل زمان وامسح صدره ليطاع في كل زمان والحق لو منع سمعا  
 ت لا يعترف بالاجماع قول المؤمن اني لو قاتله والامتناع الاستدلال بقا  
 فانه ح لا يقتار به لولا ان اجمعوا لولا ان اجمعوا لولا ان اجمعوا لولا ان اجمعوا  
 العاقي على اجماع الامم والمؤمنون منها انه يجمع على ذلك لا غيره ليعول العموم لان  
 مخالفة العاقي خطأ ولو كان قول العالم خطأ لم يخطئ جمع ولا يصح الخطا في حق  
 معصوم من الاجماع ولا سيما اجتهاده وكان كالصبي والمجنون احتجاج العاقي اني كانه  
 لولا ان اجمعوا  
 العاقي على كل زمان والامسح صدره ليطاع في كل زمان والحق لو منع سمعا  
 اذ لم يخطئ الاجماع فالاقرب اعتبار خلافة ليمكده من طهر الصواب من الخطا كما ان  
 لا يعترف بالعموم ولو لم يجمع العاقد بالادلة المعصوم واحد وجماعة ما عندنا  
 طوبى للمعصوم على وقت وانما عندنا في ذلك لا بد من اجماع العاقي ليعول  
 من حيث ان به اعانهم كيف من الدليل ليعترف بالاجماع والحق لو منع سمعا  
 سئل المؤمن من اجابته صح الظاهر من مساوئ الامم الخائزين لاقول ان اجماعهم  
 عن اخطاها وعندنا لم يخطئ الصبي ولا المسامح من غيرهم كقوله الصبي المصحف من اجماع  
 الصبي على الاجتهاد فيما لم يخطئ عليه فتصانم الاجماع ان الجواب لو كان كذلك  
 لكان الاصح ان يخطئ الاجماع الباطني ويخطئ غيره في قول الحاكم من الصبي به لم يخطئ  
 في المصحف من غيرهم وقد حصل العاقد لولا ان يردل على العبد لولا ان اجماعه لولا ان اجماعه  
 وقوله وكذا اجماع كل اول مسروبا ساها الباطني الفصل السادس في اجماعه

وقد رتب ما حث اهل الامم والجموع على ذلك من اجماعه في حق النسيك في الوجود لاني  
 اسان الصانع والكنس و كمد للعاج في تارا والجواب في عموم الدلالة وتدل لا  
 ح الا ان يرد على عدم جوار حمله من وسئل انما هو اجماعهم ولا اذ انما هي على الخطا  
 يكون لان اجماع خطئهم اجمع والمخطئ كل مساع العاصم وعندنا باطل لوجود المعصوم  
 لا يجوز الا انما على الكفر لولا ان يخطئ اجماع الخطا ولكن اعظم انواعه ولا ريب  
 انما هي سئل المؤمن وهو مسروبا لوجوده ومن كثر لانه اذا فعله لكان كونه  
 مؤمنا ولان اجماعه على اجابته وعندنا اجماع لوجود المعصوم في جوار اجماع الامم  
 في عدم العلم بما لم يكلفوا لانهما حفظا وتعليم لا يجوز والا اوجب اسان اجماعهم  
 العلم الفصل السابع في حكم الاجماع وقد رتب ما حث اجماعهم على ذلك  
 لان اصل دليل الاجماع مطعون ولان العلم ليس حراما للسلام والالفة في العلم  
 ت الا انها يجوز في غير العاقد اسانها على حكم من عمود اجماع خطا على العاقد  
 ولا يجوز عندنا ما اجماعهم على قول ح لانه سئل المؤمن وهو مسروبا لوجوده  
 لاجماعه قال في رد المحتار من جوار اجماعهم لولا ان اجماعهم لولا ان اجماعهم  
 على ذلك من اجماع اللوون على جوار اسانهم مما اجماعهم على ذلك في حق العاقد  
 وكذا كرون على خلافه من اسانها خطا اجماعهم لولا ان اجماعهم لولا ان اجماعهم  
 قول الرسول على العلم مع غيره ما اجماعهم لولا ان اجماعهم لولا ان اجماعهم  
 من لادله ولو لم يعلم اولو له بعد ما لادله من اسانها خطا لاجماعهم لولا ان اجماعهم  
 رد المحتار من جوار اجماعهم لولا ان اجماعهم لولا ان اجماعهم لولا ان اجماعهم  
 كما رتب لاجماع العاقد في السانها الا انها رتب حصول الاول في جمعهم وقد

مباحث الحجة العول الحجة الصدق والكذب وسعمل في غيره في حجة العول  
حكمة العنان ودلالة الحجة بغيره الى التعميم بغيره ما وجد الصدق والكذب  
ما ورد الذور واسما في حجة وسليما فان واسماع الرد في المعرفة وعدم  
الكذب في كلامه بغيره وان العول للمعنى ما يرد في حجة العول لا العول في حجة  
في حجة وسليما بغيره كما ذاب لاضاء الصدق في المعنى ليس كذلك ولما ذاب في الرد  
احتمال احدى حجة بغيره كما ذاب لاضاء الصدق او الكذب الى حجة اخرى الى حجة اخرى  
الصدق والكذب ما ورد الذور في حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول  
لما ذاب في حجة العول  
فيل لانه في حجة العول  
الحماसान الصدق حال كونها حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول  
حيت مثل حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول  
الحكيم ليس هو الا انه لان الواجب المنهج يمكن كذا في حجة العول في حجة العول  
لا يمكن الا حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول  
واحيى حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول  
لنوع العول في حجة العول  
ولم تقصد في حجة العول  
المطابق مطلقا والكذب غيره مطلقا فلا واسطة بالصدق وان على المطابق في حجة  
العلم فيما سئل في حجة العول  
بأحد هما والاول حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول

في حجة العول وقد مباحث التواتر ما فيها رتبة بلغوا في الكذب الى حجة  
معها تواتر العلم على الكذب وبقوله العلم مطلقا ومنه لغيره ومنه لغيره في حجة العول  
الحاضر والسفاهة والافاق مطلقا اما العول في الماضي والحاضر فالعلم يوجد في  
وجاهة العول في حجة العول  
كذب العلم المراد من الحجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول  
والضمان في حجة العول  
العلم في حجة العول  
كذلك في حجة العول  
اما في حجة العول  
من الحجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول  
العقل في حجة العول  
طالما في حجة العول  
لوا العول في حجة العول  
الى حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول  
وقال العول في حجة العول  
لاكل ارضه فاسس في حجة العول  
والاعلى في حجة العول  
ذكره في حجة العول  
سواء السبيل ولا يرد السبيل في حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول في حجة العول

عشرون مؤلفا من كتبهم عشرون واما حصصهم بالجملة فلكل كتاب العلم ومثل اربعون  
 لؤلؤه من اربعين من المومنين وقيل سبعون بقوله وانشاء موسى وقيل ثمانون  
 عشرون الف فصل بدو الاكل صعب وقيل طوفم لولا انهم لم يولدوا لكانهم لم يولدوا  
 باطل لا سعادتها والالم حصل العلم وقيل ان الردي وقيل المصنوع منهم لولا انهم لم يولدوا  
 وهو باطل لان العلم هو الله وحده واولون من سلسله الخلق والكل صعب في العلم  
 برب المعنى في روى كسنى على سبيلها في الفصل الثالث مما عده للمؤمنين العلم  
 مودود مما عده كذا في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 وكذا في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 وحده الرسل في العلم صدق الله المحج عليه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 لحيوهم ظهور الخلق على البرهان وقيل ان العلم صدق في قوله تعالى علمه في قوله  
 سريعا وكذا احاطت جميع عظيم من صفات كمالهم جبر الواحد في قوله تعالى علمه في قوله  
 للعلم بالمرتب مع العلم والخبر والعبر والنجاة حصريا بغيره علم من الكون والعاوون في قوله  
 وانشاء الامم من جلال الخلق كالف علم ولا يلقى العلم عن الوراثة صعب لان العلم  
 عند بعض العولس من المعصوم لم يدع لخصه العلم فمباح اجزاء الوحي في قوله تعالى علمه في قوله  
 الاضمار يدل على صدق ان كان خيرا في الذين سرت ان لا يصدق ما في ذلك العلم وان  
 لغير ذلك الحكم وفي الدنيا سرت ان العلم الذي يرون علمه على العلم بها و  
 احارها من جمع العلم بالكارم لوكذ صدق المحقق المعتمد لعلمهم كذا في قوله  
 ه قال لولا انهم لم يولدوا لكان العلم على العمل في قوله تعالى علمه في قوله  
 المعصوم مما لم يعطوا العلم في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 ولان علمهم انما كان له لعل الروايات التي في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله

دو الدواعي على ان العلم الصحيح كالعدس والمنزل ولان من اشد لوفت دورهم على  
 الظلم واحاطة بظلمه واسمه وكان صحيحا اذ انما كان علمي موسى في الخلق لما علم  
 من بصره كذبت قطعا ومنه قول من لم يلدت انا احارب وكذا اما في العلم  
 العطف على جملة العلم لا يصلح الاصل والاول من جملة العلم كذا في قوله تعالى علمه في قوله  
 او نقصان في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 والاخبار ان طوبى اس خذ لولا انهم لم يولدوا لكان العلم على العمل في قوله تعالى علمه في قوله  
 بعد هذا ان لم يتوقف على انه لو كان لعقل يحصل من دور ان كان لهم من العلم في  
 ان الكفر فيح انما يقصود ذلك ليعمل الاقامة مع تبارك با ظهورها في زمانه كذا  
 عيان الصلوة من السجدة وعبره في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 انما من صانعه واصابع الخلق الكفر ان اقدرهم بالاستعانة بالقرآن فاعلموا العود  
 في النفس على علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 في الاجزاء ما علم كذا في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 وكذا في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 وليست اسيان لعظم الخلق وسببه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 عليه السلام الباقر فاجرو قد ورد في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 العوضا او روى في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 اجزاء من العاقبة في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 المطام في الطهر على الصبي بدو كذا في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله  
 ابو جعفر وحسان وجماعة الخ وقرنوا في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله تعالى علمه في قوله

الصحيح على الصحيح ومن دلالة العقل عليه ومحجوا على العقل في العمى والسماء وفي الخوف  
الذي سئل لما قولوا انظر من الخوف عند حشر الطالع من كل فرد تصدق على الله ولا  
عقل السهوكي العاصم في العقل عند الموت والالهيان سو حلالا من العاصم ولا  
اعظم كان مولد رسول لمعروف الا الحكم في حشر الخوف لعدم الاقا والبعث على الله  
مع عدم الاكثار من اجزائهم ورد بعضهم في المبدأ لا يمتنع في ذلك ولا في العاصم  
الحق والكل من كل معنى في حشر الخوف ان يتبعون الا الاطن ولا العف وبقول  
عنه السلام في حشر الخوف من اجزائهم لم يكره في حشر الخوف في حشر الخوف  
اخره في حشر الخوف ورد في حشر الخوف من اجزائهم في حشر الخوف في حشر الخوف  
في حشر الخوف في حشر الخوف ورد في حشر الخوف من اجزائهم في حشر الخوف في حشر الخوف  
عمر حشر الخوف في حشر الخوف وكان على حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف  
حشر الخوف في حشر الخوف كان عليه في حشر الخوف من اجزائهم في حشر الخوف  
اي ليس للعدم في حشر الخوف عند ما ناطق في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف  
سائر الخوف الواحد وهذا العلم مع الفان حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف  
وهو حشر الخوف في حشر الخوف ولا يات في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف  
مع وصول العلم في حشر الخوف على ما يدرك في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف  
والاسلام والعدل والضبط فلا يعمل في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف  
يعلم لعدم الكسوف في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف  
صحة صلوة لما هو على حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف  
كثرة الحشر في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف  
وغره ولا يسمع العصيان والعقول السهاده كذا ولا ان اجزاءه يدل على حشر الخوف

كذلك العمل به وانه الكافر وان علم بحشر الخوف على الكذب اجتماعا ولا يذوق ما يتصور ما يتصور  
سهاده بعضهم على بعض عند حشر الخوف لا يدل على قول روايته ليعلم بنفسه في حشر الخوف  
انما الحشر من اجل العمل فانه لا يعمل روايته ولا يذوق حشر الخوف في حشر الخوف  
ومن قول الينا حشر الخوف في حشر الخوف روايته وان كونه حشر الخوف في حشر الخوف  
ما هو في حشر الخوف  
الكسوف في حشر الخوف  
سائر الخوف في حشر الخوف  
ما هو في حشر الخوف  
واكله في حشر الخوف  
العلم في حشر الخوف  
فقلت عندك في حشر الخوف  
عدم قول روايته وهو قول في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف  
العدل في حشر الخوف  
ورق الحشر في حشر الخوف  
المشروط عدم حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف  
الصحيح كذا في حشر الخوف  
ومع الطاهر في حشر الخوف  
دول السهاده في حشر الخوف  
سهاده في حشر الخوف  
لان سهاده من حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف في حشر الخوف

في المعدل والاضح كما يكون خارجا للحايات العذلية فيسبها وادرو قبل  
العكس السع الله ماطلا والرح وعدم حصولها باطلاق التعديل والخوي ليط  
العلم لان حلالها لم يزل كذلك ونبيل لا ينفع للاطلاق فيها والا لا ينسب مع  
للاسس فيما وكلا قرب قول الخوي قد اخرج مودم وحطاس عن العدد كذلك العلم  
وهي الاطلاع لاسع مكنه العدد مع المعارض المترجم على اعلي رتب الحكم  
لشبهاته تم التعديل السبب م الرواه عنده علم انه لا يروى عن غير ثور والاطلاق  
العمل لحران علم العمل بانفس كالحكم لم يركب روايته ولا يعرف غيرها الزايفه  
فلا يسل الا حسنها وبسببها لا بد من كونه في العمل على ما سماعه من  
الصيغ ما به عليه فالعلم بدو وكلا وبعبارة لفظي معها الاسم قبول التعديل  
لا قفل في رتبة الخار وروى منها واول الرواه وكذا في ليد مع العلم ولا يصح نوعه  
الاولى والاولد لوفى العاصر المعدل الناصح في جعل خلافه اعلى رتب الرواه  
من الاصح فان لم يصح سماعه في حال جرد الحرف فوجه في علم الرواه من غير  
عظيم العرف لا بها من الصيغ فلو لاه في رتبة له ما وطا فاللعرض الطاهر فيقول في  
واخر باصدا ومطعا وكذا لو رواه غيره ولما احاز للعلمي فلهذا كثر ولا  
نقول حربي اجري مطلقا ومعها التوثيق واليوتوب واليوتوبس فاكتافها  
لادعائه اليه كان يرسل مع كراهه وان لم يعلم لها فيها ولو لم يجر رايه والاسما  
لكرطن ما يركب من خط الشيخ وان يوسع من روايته وبصاحبه اوساخ حوزوه  
تدعم روجه الوحد خلاف الخارى والبرط العود لر اعضا والذين في الطاهر وعمل  
الصيغ او لا يتبادر او استناد وفي لهما ربح لما عمل الصيغ يدالم حالي على  
عليه اليه في العود واما عدمه ان يصرح كما صلب في الرواه من المتعارفين

ولاسما لم يعول الرد والعقد في عهد الماوان لم يحرم مقدم الفرج والاطاهر قوله  
لعلمه معارض في يوم الفرج وان طما العارض واليوتوبه مطلقا ضعف الوفا على  
الشبهه ما طل لا نهى صمي على الحكم الصغي معط مع الحكم في اصل خبره يوم الفرج  
الوون لولا شرطه في الروايه ولولا جواز الوفا على علم الصغر في اصل خبره يوم الفرج  
البي ولا واق الطرح واليوتوبه لى صفي في الخي الوفا على المعارض منساقا  
لان المعارض في الخبر لا يثبت في الاصل شرطه في الرواه او يثب في اخر علمه  
الرواه ولا كونه ولا يصح كونه في الرواه وسقط روايه باره في يوم الفرج  
واحد ولا يوثق حروف النسب ولو كان بالاسمان وورد في ربهما وهو خروج ما عدهما  
معدول بالعودت روايته لردد ولو عرفه في الرواه في خبر الرسول علمه  
لم يعلل وفي غيره من المسدد في خبره علمه ليقبل الطرح شرطه عدم دليل ما طلع عدلي  
او الضد لم يقبل الخبر المتاويل باول والا قطع مساويه ان عارضه العمل وان عارض  
الكتاب او اللسنة او الجماع خارجا عن العلم به لاسه علمه ليرسل احد ما يخصه في  
والا يظن بظا الوفا عند ما طل على الخي ما عارضه خبره في خبره ما عارضه ما عارضه  
به فاقال في خبره لصله للوفا على العمل الوفا والادوم الوفا ان كان رايه  
قطعه والادوم الخبر ان كان شرطه والا رجح الى الرجح عند الخبر ورجح الى  
الخبر لان الصيغ يدكر في الوفا معه وله صفة معارضه ولو يفرجه خبره على المقلب  
والوفا على خبره فيكون له حج وما للوفا على الخبر لا حيل في الخبر والكذب والوضوح  
والخطا والخبر والرجح وهو صغره ليعده ولتفرجه في الخبر اذ كما انما حصل  
ان روى ان الرسول علمه علمه على الخبر وهو عارضه لادوم كمد الوفا على  
وهو حصل خبره ما لفران ايلس والا اخرج الخي المتاويل كان والا اخرج كما

المعص

على ان لا يعلم احد من خلق الله ان الله لا يفتن من يشاء من عباده وان الله بصيرت كل نفس لغيرها ولولا ان الله افاض الحكمة على من يشاء لفسد على الارض كل من خلقه ولولا ان الله افاض الحكمة على من يشاء لفسد على الارض كل من خلقه  
لو انزلنا الكتاب على الامم لفسد على الارض كل من خلقه ولولا ان الله افاض الحكمة على من يشاء لفسد على الارض كل من خلقه  
مسرك او يخرج معك الى الامم لانسفكوا على وجهك ومنهم من لا يسمع الا نورا ومنهم من لا يسمع الا سمعا ومنهم من لا يسمع الا بصيرا  
الحسن في قوله تعالى ولو انزلناه على الامم لانسفكوا على وجهك ومنهم من لا يسمع الا نورا ومنهم من لا يسمع الا سمعا ومنهم من لا يسمع الا بصيرا  
او دفعه ويطغى في حال غيبيته ما ان اذ انما قلت من اوله ولاحق عليه على الكتاب لولا  
علمه لم يخرجه وقال النبي لا يحق لاني مع الحيا لا لا التعامل له وبنينا انما  
سبح الكتاب لانه علم غيب لم يعارضه من ان سكره في غيره ليعلم ان لا يتخا  
وتحصل العصا حكم التوان لاجزاء عادوم بنسأل عن المعارة وموصوفه كجرح خط  
تعصم الحسب الاصل الحق كالعارة والاشياء لولا حمل الصبي ثاره على ان يحملته عليه  
فان حمل على غيره على الالة ليعمل بالطهر للمعصية والمعاصي صفو الاصحاب خطا  
من الواحد في علمه بل هو في قولنا ليعلم علمهم ولا فاقة العلم وليرجع  
الصبي التي عالت في الاصل والاصول في المعاصي الصلوة والى الخاف والخذلوا  
وغيرها واصلح بعضها العادة مواضع منسوخة لعقل من الواحد في الحديث كما تقدم واصحاب  
الكرخي البصري ما زار الجرد والشمات والاصحاب ضعفت لانها السهوية في الشهادة  
وطاهر الكتاب خطا اعلى مراتب الروايات ليعلم الصبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم او  
او حزين او شاقص في علم رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاهر السماع في الجمال الاوسط  
لغيره وانما في علمه انما اضمحلاله في قوله تعالى انما اصبحت الايمان في قوله  
كله والى البصيرة ليعلم انما اطلق في قوله تعالى انما اصبحت الايمان في قوله  
لصرا على النبي صلى الله عليه وسلم كذا ليعلم انما اطلق في قوله تعالى انما اصبحت الايمان في قوله  
بعد ما شرع العادة في علمه من السفة كذا او كحل طاهر اعلى علمه السلم

ما العارح

لما تقدم وقوله علمه السلم من سادة حسنة والحقها ولعجز عقلها اطلاق لعقوب  
لم يقولوا ان النبي كذا فعلم كل على سماعه ومن لم يجد كما فعل كذا وطاهره لعلم الشرع  
ما كذا المعقول في غيره علمه السلم مع عدم الكارة واما غير الصبي فما على المراسم ليعلم  
الراوي حتى هل ان او حصر في فلان او تصعب في رجال الراوي فهل تصعب في غيره عن  
فلان يقول انما هو قول احد الفرع من الفروع علمه الا انما في علمه السلم في غيره ان  
كذلك فلان في كذا كذا ليعلم انما في علمه السلم في غيره ان  
الخير في غيره او باصبعه من قول غيره في فلان فلا سكر ولا شراب على الطهارة  
كذلك في الصبي في الاطلاق على العوايد الجرد من قولنا انما هو قولنا حرة واخره في غيره  
المسكين وكذا الخلف لوقال العار في غيره في الحديث او في غيره في غيره في غيره  
فلحق ان يروي عنه وان لم يعلم له اوجه وكما في غيره في غيره في غيره في غيره  
و لم يعلم سعة لم يكن في مال اواز الحديث وهو ان كذا في غيره في غيره في غيره في غيره  
السبح لغيره وليرتد لكن ان يروي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره  
وكذا لولا ليعلم في غيره  
عند الله العرف مع كل الايجاب بدون العلم بل هو قولنا في غيره في غيره في غيره في غيره  
لنفسنا من قولنا ليعلم في غيره  
عند الله اسما وضعف كل رواية ما جرد من قولنا ليعلم في غيره في غيره في غيره في غيره  
والصوت في غيره  
في السؤل مع كل عدم الواسطه في غيره  
ومرور في غيره  
العلم او علمه ان لوضئ من غيره في غيره



ما العلم أصل الحكم وهو علم طلال وهذا يدل على البيع الصحيحة والباقي العمل بما كان العمل  
 وكان العلم من غير العلم لهما لا يثبت العرف من العمل والشرع على خلاف الحكم القطعي  
 وصوب العبد ليجاز العمل بالعرف والزواجر من العمل والافتقار إلى الاختلاف  
 من الدين فهو لا يوجد وافيه اختلافه ولا يعرفونه ولا يسمونوا ولا يكونوا كالمعتاد  
 وهو العلم والاستيحاء من العلم من عدم الأولوية لاجتماعه وان اختلف الحكم في النوع  
 كالأصل مع النور في بيع العباس ولا يفسر رعايته فيها وافق البرهان لا يثبت عدم العلم  
 فالتفتة لطلال العباس من العلم ولا علمه من جهة الشرع ولذا لم يعمل بعض الحكم على  
 لعدم علمه وللتفصيل اسم العلم ونوره بعينه وجموده في النوع فلا بد ان كان  
 النوع الى الصلح ما ورسوخ الحكم وكان العمل لولا ان علمه على السواء هو العلم  
 لم يصح في غيره السواء مع عدم العلم في العمل بالعرف في البرهان في العلم  
 ولتوفيق العباس على الاستيحاء بالادعاء الكلف ما وبعده الحكم في العمل وهو المسلم  
 انما فادته او المعاضد ولان العباس الضعيف في النوع على العلم بالمتخصص  
 الوعد الكلف وهو مع العلم بترك اللطف في العمل فانما يقول معاذ ولي موسى  
 كالحكم في العلم بالادعاء كما ان العلم بالعلم في العمل بالعلم في العلم  
 لعموم العلم بالادعاء في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 الصعيح مع عدم العلم بالعلم والذوق للفرز والجواز لا يثبت العلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 العلم في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 سئلنا لكذا ما في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 الكثرة وعدم العلم بالعلم على الخطا في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 مطب ولا يابن ولصبره على الاعتقاد في جزاها لا يثبت العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

٤٥

مع وجه عدم المعرفة لصلحها لغضا وكما علمه على نوب العلم على عدم الوعدان وهو ما  
 ولعلمه في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 البلوى ولا يثبت العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 على العلم بالعلم  
 العلم سئلنا لكذا ما في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 الصعيح مع عدم العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 على علمه على العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 الى العلم بالعلم  
 سئلنا لكذا ما في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 بلوغ صف النوع الاصح الكثرة في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 وهو نوع في النوع على العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 الواحد والعمى يتحقق مع العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 طرأ على العلم بالعلم  
 ما وبعده العلم بالعلم  
 كالأصل وهو وسائط ان يكون سعي الكمال في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 فان كان حكمه كالأصل لعمومها او العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 يكون مضمونا لذوالا اعتبارها على العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 والى علمه بالعلم  
 انما علمه على العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 لعمولها كرامتها مع العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

لا يكون محذورا على سبيل التماس بان لا العقل معناه كالمسني كاني خيره وكالمبتدأ  
 كالركعات والكفارات والحدود وما لا يعدم طهه اما مع العقل المعنى كخص السفر اذ  
 كالعامة ويزيد على العقاب قبل ان يكون معقلا غير كانه فان كان من  
 الخصم والتماس بركه التماس بركه الاصل وسواء العقاب على الحكم فدم على من حصل  
 فلا يقبل له ليجز المحاسب معقول لخصي العام هما كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني  
 الاكاف والامتع بالحكم في الاصل وركبنا الوصف وسواء العقاب على الحكم فدم  
 وجود العلم في الاصل لكونه في علمي الظاهر كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني  
 راسا الى ان وجهه طابق معقول الحق لا يتم وجوده العلق في الاصل بل يتجزأ فان  
 ثبت ان العلم محذورا ولم يصح طارحه فالو فان كان العلم المحذورا ولو كان العلم  
 الاصل سوى العلم والجماع فالعلم صحيح لعلنا ان العلم ليس محذورا سواء العذر العلم  
 لعدم اشياء كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني  
 ثم ان العلم لا يعدم كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني  
 لعل المنع وان لا يكون دليل الاصل لصلالة الفصل الرابع في شرح  
 العلم وهو كذا لا يجوز العقل على الحكم في المعية وكثرة العاقره حلقها  
 لعدم جواز ان يقول الشيخ حرمه الحزم والعمول والقول بل هو لولها انما في شرح  
 اسمي كبرت ان يكون معنى العاقره كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني  
 في العلم على مطلقا ومن لم يحرم مطلقا ومن لم يحرم المصنوع طارح العقل بالوصف  
 المنزلة على الحكمة كحكمة المصنوع اولى اما كحكمة وعادة في العلم في العلم في العلم  
 المنصوب كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني  
 المعتبرة لانها العقل لا يعدمه في العلم في العلم

ادوية

او كالمسني او في شرحه او تعليلها فلا بد وان يكون ضابط ذلك العوض معذورا  
 للمكلف في اجابته واعداه والامم بعد شرح ذلك الحكم مثل ذلك للعوض لعدم  
 انضمام الى العوض المطلوب ولا تناسب لعدم الخفض الى الحكم مقصوده لا يكون  
 الى مقصود شرح الحكم مع العلم به ومن لم يحرم مطلقا لا يمكن كون العلم مستمرا على  
 او في معناه او لا تعليلها فلا بد وان يكون ضابط ذلك العوض مقصوده للمكلف  
 اعانه ولا علامه والامم بعد شرح ذلك الحكم مثل ذلك للعوض لعدم انضمامه الى  
 العوض في المصنوع المشتمل على احد هما فان كان العوضي مشتملا على العلم المشتمل  
 على المفسد وان كان على غيره فالعوض على المصلحة لعلنا ان العلم على الحكم الذي  
 لا يسلبه العلم او لعدم المعلول لعدم كونه على عدم الوجود والمضار المعارضة  
 فعل محذوره ورفق وقيل يجب بساطها والالتمام المنصوب او سائر المعلول الى علمه  
 لان كل صواب انما يوجب المشغول بالذنب ولا يفران والا فالما سب العلم وقيل لا يثبت  
 كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني  
 المعذرة في صحة علمي العاقره منصل ولعلنا ان العلم بها سلبا طارحا في العلم  
 عذر الحزم على صحتها ولو شققتها ولو عذر العلم على الظاهر او اوجب كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني  
 لم يثبت العلم على العاقره وكالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني  
 بانها العاقره في كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني  
 العاقره معذرة الحكم ليم كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني كالمسني

وطلب الرجوع على تقدير آخر وانما البعد بهما قبل كون كخصص المستسطر على  
 يتوقف على المانع او فقد لان الشرط الكرم عليه وعلى التحوذ ولا يكون المعنى  
 على كخصص النصوص واصف لا فقول اصح المانعون بان امضا الحكم  
 لوقف على المعارض لم يكن العاقله باسم واللام معارضه لان من المعنى  
 والمانع مسافه وشرط طرما في الاصل اسفلا اول ولان وفلا كون خروج  
 عن امضاها لاصل المانع فلا يكون مقتضا ولان وجوده في لاصل لا يعطى  
 والمقصود مع عدم الحكم مقتضى القطع باسماها والوصف النوع قبلها  
 ولا يرجع اصح المحررون باها العام بالنسبه الى مولدها ولان مقتضا  
 في صوره لو وقف على امضاها في الاوى دارا ويرجع من غير مرجع والامر  
 بدم حلا سفا الا سفا ولان السر عن اماره ولا من حيلف ما هي اماره  
 عليه فوهما علاجان كافيه للربط ولان الطبع هو كخصص المستسطر عليه  
 ط الاكبر على عدم سراط اسفا الكثر وهو كلف الحكم المعقل الحكم المعقول من  
 الحكم بقول كمنعى العامي لسو مرجع كالمقطع كما سفا السوف لشقه فمعنى  
 لوجودها في الكل وازداد الصواعك ومع عدم الرخص لانها ليس  
 على عدم انضباطها لالعاه الصف والخص ليس واردا عليه اعراضا  
 المساواه والرحال وللرخصه ووقوع برر من حيث ثبته اعطى المال  
 ولو فرض وجود الحكم في صورته المعصن قطعا او ارد منها اجبه البعض الا ان  
 ثبته حكم النوى كخصص الحكم والرماده لبعلمك القطع باخره فوض  
 بعد من العمل العروا مع لم معصود الرخصه انما ثبت حكم النوى  
 وصواعك في كخصص المعصودى اصله فاقى البعض على بعض اوصاف العاه  
 وهو البعض للكسور لقوله في مع الغائب منع تجمل الصفه عند العاه قد  
 حاله العهده سطل بالوقا لبعده عن المعصوم بالزوج والاكره على لان  
 العاه ليس كمنها لم يحفظ الا ان ثبت عدم اعسا واليه وسفوا  
 ومنضا وان على السدل على النار بالجمع بطل التعليل بعدم

(Faint bleed-through text from the reverse side of the page)

انما لا بالنقص وان يدل كلام على العمل بالمنقوص مطلقا بالتعق  
 ولا يكون فائدة الضمان لا حرفة من موقف الاخر له على كونه فرض العلم  
 فيدرسا اسرط قومه العكس في العمل ومثله ما مر من احد ما  
 مثل قول الخبي لم كل عمل يصور العمل لم يحث كثره بدل العكس  
 في المحدد وصوابه لما وجه كسر الحاج وحده وهو غير متبع  
 لولا ورود الشرع بوجوبه العصاص دل على تحريمه خصوص العمل  
 بالكلية لما في انفا عند انفا العلم وللوجه الفصل فان لم يكن محس  
 الحكم العمل سوى العلم الواحد كعمل حسن ووجوب العصاص في  
 النفس العمل بعد العدم وان لزم انفا ولا سقاء عليه اذ لا دليل  
 عليه وان كان لا عمل كما باص الدم بالعصاص والردده ولبزنا  
 وقطع لا طريق فلا يلزم من العلم في حسن الحكم الا ان اسفل  
 العمل من العوا على حوله بقدر العمل مع تعدد الحال واختلفوا  
 مع الحاديا فالعاقبي والحوي منفا مطلقا ومنهم من حده في ال  
 لا للسنط اجم لا لولون بان كل واحده لو استقلت لم تستد  
 لاوى لان معنى السبغ لاساد الحكم الرخامه والافعاله وان  
 واضح براد كون بان اباة العقل ما كبر ال ولزما والعصا  
 قد كتبت لخص واحده من كوز تعدد الاحكام السريعة العلم وا  
 شرعته لولزان يكون شي واحدا ما رة على س او باعنا  
 مناسبه نثر الجزم والمزاد اذ كانت العلم باعنا وحده  
 نلف الحكم على الحالة والا انه وجود الحكم مع انفا الحكم او في الحكم  
 مع وجود العلم لبيط اجم صامه النفس عن التوامه بالحج  
 لا عن حكم العصاص له من شرع للفقهاء من خارج الب  
 لوجود للضاد ط به من شرط صا لظ الحكم ان يكون جا معا  
 فلا يوجد الحكم بدون ولا الزيم وجود الحكم بدون الصا لظ  
 فسقني عنه او احتمال العمل مع بعض استناد الحكم اليها

ل

له وجه الحكم في موره الخلف او انفي لولا لحوه عمل حكم الاصل العلم ما عرف  
 عنه في الوجود كعمله ولانه الا انه على الاصح الذي عرض له الجون الجون  
 لسوها فبذل العلم اما الناعت مندم ثمومه لا ناعثا وساعت غير الوجود  
 او لامارة وتذتها تعرف الحكم فيلزم تعريف الموعر ولا شرط وجود المعنى  
 في سندا للنعي الى وجود المانع او قوا شرط لان الوصف المقرون بالعدم  
 في الطرفا اذ كان سلبيا كان عله وان من المعنى والمانع مما فاه  
 ضعف بعده واذا جار العمل حاله الضعف فحاله القوم اولى وقبل  
 شرط لان عدم المعنى عله فلا سندا لان وجود المانع لا يستلزم تعدد  
 العمل عند وجوده الحكم ولعل العدم المستمر والمحدد انما يكون بعد  
 في شرط العلم المستسط عدم ابطالها الحكم المعدل كعمل وحده الشاه  
 بدفع الحاجبه وان لا تكون طرفه كحصه كالقول وللقر وان لا يكون  
 لما معارضه في الاصل غير محقق في النوع وان لا تحالف النفس الخاص  
 ولا مع اجماع من شرط ان لا يكون دليل العلم بمثابة الحكم النوع كعمل  
 الرباني العوزكه بطعم كالبس وسدل على عله الطعم بعوله علمه لا سعل  
 الطعام الامثلا عمل فانه كمدل على العلم بالانما يدل على الحكم بالعموم للفظول  
 من غير فائدة كان معناه على لغات الحكم في الاصل العلم والحفنه  
 بالنص لان الحكم مقطوع من العلم منظومه بالاستقباط والنزاع  
 لعطى لا تفاهم على انها الباعه ولست المعروه والحفنه عنود  
 الثاني وان معناه لاول العاصم من التماس تراط النوع

وجهه آعدم المعارض الراج المعنى لبعض الحكمه لرسوخه وخصه  
 العدا ت مشا د كنه علة لعدم لاصل في العزم كالبده او الخس المشا  
 ح مساواه حكمه لاصل في العزم كالبده او الخس المشا  
 او الخس كالبده على الصغره في البكاح لسهولة في المال والاعك حسن الولا  
 به عدم البص على البص على حكمه لعدم الرجحان ه عدم عدم حكمه الفصل  
 الكس في طرف العدا ونحاسه لا اول سر لهما ممل كون للفقير عد الولا  
 الناحي البص للفقير ممل لعد كره او لست كد لا واعي فيه كونه التقليل  
 كالبده في وس دل والنا العالسا مامل بالنا والنا والنا بان  
 يكون له مامل لكون للفقير ونفا واقام محم ادرت الحكم  
 لعال للبعث كقول لعا وطوات حكمه عصب واعمه لوقول عقك  
 واعف لمرقي في رمضان اعمق فيه ح ان يركر وضعا لولا لعا  
 التعليل به لم يعلم اما عقب سنوال كونه البص انا حصف او بره  
 كونه مبره طيه وفا طعمه وكر كمر السوال كونه البص البص  
 على اسك دس د ان لوق من امين نكر وصف شوقه بطنه  
 الوق ذال لعال لادرس د ان يركر مع الحكم ومعا مساسا ممل  
 لا بعض العاضى ونوعضان لان قصه الشرع اسناد الحكم  
 لان المضاط اذ عرف ممل بشرط في المولى الاله المناسه  
 يعنى فكر ان الجاهل ولحق العالم فكره في الامور الشرعيه لانها  
 طامنه للاحكام العقل ولها صبح بالوصف والحكم مستتب  
 فالارب انه مولى الاله ممل واحده للملك البيع فان الصبح مستتب

الذم

الزمه لما صرح به من البيع الربا والبيع والبيع وان لم يصر  
 ونظير التقليل الامواحد وكنى في لاول كح فم احد واصل عدم  
 الرابه فان ادر الموص وصعائمه الباطل ونه لثاني الغالبه وضوان  
 سمي المستدل من الحكم بالوصف المستبقه صوره بدون وان كون  
 حصف عهد حاصلا ع عدم لا عاف الاله كالبطل والعقد او عهد  
 العاوه في حسن ذلك الحكم والهن باسمه لا كونه ولا غشه في العطف  
 ان يقول كح فم احد مسكبه ولا لاقوم المناسبه الحاس المسكبه  
 ووه ماحصا آصولا وصف الظاهر المنفط الاله المسكبه  
 بزم من سب الحكمه على دفع حصول معصود للشارع مشرع  
 الحكمه حصول مصلحا او دفع مفده ت المقصود من الحكمه اما حجب  
 المصلحه او دفع المفده او بها السب لى العقد ولو كان مفضا  
 الى تحصيل اصل المقصود نندا في الدنيا وكالحكمه تصوي يعرف العا  
 لاصل المقصود المعلوم الملك او المنفعة البيع والطا او دود  
 كالحكمه حرمه العسل والهار للفقير المصلحه مصلحه لعا البص  
 او كمل كالحكمه ماشه لظ السناك ومه للسب في النكاح ولو كان في سرفه  
 ما جالبه النوا كالحكمه ما كالحكمه الطاعه والعمان او لدفع العايب  
 كالحكمه تحريم العاضى د العصود اما لخر حصل مشرع الحكمه لعا  
 او ثا او كور الامران او سرح العدم فالاول كاقصا لعا يصح البيع  
 الملك والملك كسرح العاضا المرتب على العروان والتالب دونها  
 بشرع الحار في الحر لانا عد المعد من المصنف والسر ابع كاصا صحت

كناج العاصم الى العود لافلاها لاول ثم الناجي ثم المالب  
والعوا لفلون بالمبايه على صحو لا ولس وعلى الاخرس في  
احاد المصوم ان كان للمصوم وظاهر امر الوصف في عالم  
صعود الحسن الثاني عمر المباسم اما لو وطع كجو الوصف عن المقصود  
فلا تعلل به وان علبت صوم الجسد كالمزقه فلا يصح العقل به  
كاشرع الحكم اما ان يكون من المعاصم للفرقة انا اصلا والحسن  
الماسم في كل ما ومضى صوط النفس والعقل والذنب والنسب والانا  
كشرع للقصاص والحج والعمر واما مكلا كجرم شرب لبن ليج  
او من غيرها فاما ان يدعو الحاصم الله اما اصلا كسلط الو  
على مسرع للمصوم لا الفروقه بل الحايه ككفر الماعث فحاص  
الوالب عن ذوق الحايه او مكللا كرعاه الكفاه ومهر المش  
ع نروح الصغره لامضاه الى دوام النجاح واما من سئل الحكماء  
كسلب العبد اعلمه الشاكره فاجاب لا يحرم المباسم لوجود  
مفده ما واه اولاجم لان المصالح حقيقه النجاس  
مخوفه المفده لانها ان ساوالم بطل كل واحده منها  
بالاخرى والا حار ولا احدهما لعدم لاولونه لم وقع رحمان  
احد منهما لاجل من الدراج شي لاجل المرحوم كما تقدم وتقل  
يحمي مع المسويه والاحج السبر ان المعبث والبيع  
والصلوة في الدليل المعصوم باطل والحكم اما ان يساعت  
الانماط فالرحصه السفر لرفق للشقه اولاعنه واما ان  
يكون له دلاله عليه كالحكم يصح التسبح لامضاه الى الاستغناء بالوص

فانه لازم

فانه لازم للمصوم لانا شاعنه ولسع وهو اراحاب والقبول دلالة  
عليه ومعه دلاله ملك القضا الماسم لاجاب لكر كوجب  
حسب النعمه آ الماسم ان كان مغير لغير الشرع نص او اجماع فهو  
الموتر وقد سمي وان كانت الحكم على وقوعه صوره نص او اجماع فاقناه  
تسعه فالواقع منه احدها ان يكون الشارع اعترضه من الوصف في خصوص  
الحكم وعدم الوصف في عموم في لاصل ككفر كالحا والحق الجذ والحاج  
العدو العدوان لظهور ما صوغت العقل عن الحكم ولا جنسه ولا اجماع  
عليه كالا سكار الماسم كجرم السدد وصد اعنه عن الجرم  
في الجرم فلو قدر اسفا النص الدال على عليه لا سكار لم يكن مغيرا لغير  
النص وهو العوت وهو معمول عند الاكثر لاول به الظرف لعدم  
التعليل والظاهر ان الوصف مناط الحكم الثالث ان يشرع الشارع  
حسن الوصف في حسن الحكم لا غير ولا نص ولا اجماع وهو ماسم غير  
النص دون العالي اعتبار حسن المشقة لشره من الجرم والمساوقه من حسن  
الخصف فان عرس شقه احدهما لغير من ترفي وكشف للمساوق  
باستقار الركعتين ليس عرس كحسب الحان نص باسقاط الصبح وقد  
اصلف فيه ولما كانت مراتب الاجناس تحملها اصلف مراتب  
نظر حكمها فالاسفل اعلى على الظن الداع للماسم الذي لم  
سند له اصل لا اعتبار ما صدره لبق العدو ولا طهر الغافقون في صوره  
هو الماسم المرسل يساوي الجرم الماسم العالي لم فتره اصل باعتبار  
وطهر العاونه في صوره لنزل بعضهم الملك صاحب ما عليك صومه  
شهر من مائة مع الا بترك الاعصاف ولا طعام وشهد له الا حا

عليه فهو مما سلك لم ينفك الله وذن العوا على ركبة الماسية ولا عينا  
 دليل العلة لان الحكمه شرع للمصالح فكيف يحق ان لم يكن الصالحية هذا  
 الظاهر كان الحكم بعد وكاتب العدم وهو انما يمتشي على ما على المعنى  
 الساس السبه ولسهجة بما حث عرفه القافى بقاى الدلالة له  
 وهو الجمع بالما سلك الحكم من الماسية وقيل الوصف ان طر  
 ماسية بعد الحق الباطن المحمدي فهو الماسية والافان عرو  
 من الشرع عدم الانفاس السه البنية فهو الظرفى كما في لاسي العظمة  
 على صفة فلا يراد به الجاسه كالدس وللعرف العاده السه  
 في بعض الصور فهو البشهي لمشابه الماسية عبا في بعض الحكم  
 والاطرفى بعد الوتوق على الماسية فهو متوسط بينهما  
 كقول الشافعي في اراله الجاسه طهاره مراد لاجل الصلوه على الجسد  
 بعد الاك تطهارة الحركه فان ماسية الجاسه وهو الظاهر لبعض  
 الاما منها بعد الجسد طهاره وباعتبار العاشر الشرع البهاقي  
 بعض الحكم كس المصحف والصلوه والطواف لوسم اسمها على  
 الماسية استشهد مع لاف ان دليل العلة لوجوه الصالحية في  
 الحكم ولا موضع السهمي او الطرفى واسمال اضمي على المقام  
 اعلم على الظاهر المعلن به اولى من اعتبار ضمن السنه  
 ضمن الحكم دون اعتبار الوتوق العرس تحت خلاف الماسية  
 لان مع ظهوره في عس الحكم كعمل اهل مراتب الظن فانما يلاحظ  
 عن هذا عدم الظن الشاه الطرد والاكن قبل تبدل على العله  
 وطعا و قبل طنا وقيل لا بعد هذا الصلا لان الطرد سلامه العله

فقر العرف

عن النقص والعكس ليس شرطا وسلامه العدم مفقده الموجد العله  
 ولا على مفقد لان الصفة ليست ماسية عن العدم ان لم يوجد  
 النقص وهو ضعف او لا يلزم من العدم الدلالة الاخر المعادلة المرب  
 بل لا يرد حوله المعلن في كل صورة بالمشرك مع لخصه حوله المعلن  
 الماسية بالعلل الكثرة ويرد ايضا حوله الذكوة مملز متا فان لم يرد  
 بالسهة والمقسم حرج عن الدور ان الى طرفة البر والتقوية وهو كما  
 في الدلالة منتقى فائدة الدوران والضا وجد الدوران ولا العليل  
 المتصانف واللع من واعلم ان كمنه المناط بها من عس البطي مرفه  
 وجود العله في اتحاد الصور بعد معرفتها في نفسها ونسب المناط  
 هو البطية لعس ان النقص على كونه عله وحج المناط هو صلا الظ  
 في انما الحكمه عله الحكم الذي دل النقص او لاجماع عله دول علة كالا حتمها  
 في السار كون الشدة عله ليجزم انما الفصل السابع  
 صفة القياس وهي حلال ان يكون لجامع مضا الحكم في الزرع  
 اولى منه في الاصل كتحريم للفرية بالنسبة الى الناقصا وما وما  
 كالحاق سلامه بالعبودية النقوم على المعنى اولى التحريم شره العله  
 بالعباسية على الحرف والنقول على لثالث تيمس واصلوا في اذ  
 النالى للحل وسوما قطع مع باس العارف سوما كاتب العله  
 منصوصه كتحريم للفر والبالف عاكر الا هي او عس منقوه  
 كعدم العوم وسس الدكون وسلا نومه احكام العموم والجموما  
 استندت العله كالمشغل على الحد المالى الموشى شرطا  
 على العاصم كما وانما اذ اجمع علما وباعتبار كرفا اشرع الوصف

عكس الحكم او في جنه اوجبه على الحكم والملائم ما ابرحسته المانع وان كان  
 المانع مرفوعا في جنه وهو المانع فهو مفسد الحكم كالمشبه وان  
 كان عكس المانع فمكس الدلالة كالدلالة المسندة له وان لم يمتنع  
 كما كان لازم بالعبارة تقوم النفس للمعاني فانها لو عكس في  
 معنى لاصل المانع ان كان عكس المانع المستند اليه  
 فمكس لا حاله او السببه لعكس الشبه او للشر ومكس الشبه او للدو  
 ومكس الاطراد الفاضل المانع في بقية الحاشية وفيه  
 صاحب آمل من الشارع على العكس كقوله في السقدية  
 الامر بالقبض وقيل لا يكفي وقال ابو عبد الله ان كانت على النجوم  
 كلف والا فلان حشيشة على غير بقية لم يكن يصدق  
 على كل بقية حشيشة فانها حاصلة لموضوعها امتنع على  
 زوانه حاصلة اصح لا ولون بالاعمال فموضوع النجوم  
 المانع كما جمع كلف لا في فلو يصح على العكس لو لم يمتنع  
 لافرون بالحق الدلالة للقطعة ولهدا لو اعرفت ما لسؤال لم ينس  
 سائر عكس السمود والمعنونه لعدم الال لازم من منع  
 حاشيات الجرد والكدلت بالعكس لعدم لعقل المعنى في  
 لهداية وحوزه الشافعية للظلال على السجدة  
 المسكر على الاخر آت مع بعضهم حاشيات العكس المسكر  
 كحل بالعكس على العاطف على الدما في سببه الجرد لو حشيشة  
 في الحكم فان كانت ضابطه وحاز العليل ما السبع فارح  
 الوصفية وان لم يجر او كان حشيشة لم يكن حاصلا الوصفية وقيل

قوله فاسفل

تجز كما لمقتضى على الحد والاداء على لزم لا يجر احد القياس في  
 جميع الاحكام لا سماعا عن لسان الشارح وبالبراه السبل او الرد  
 ولا سقا لعقل المعنى بعضها لبعض المانع في لا عارضا وهي  
 كما الا استفاد ووجه لجمال اللفظ او عكسها وعلى السائل  
 ما ان احدهما باستعماله لغيره ولا يحل عليه فكل السمود ووجه التفسير  
 في لغوه وللظاهر في الاجمال من فساد لا اعتبار وهو من الحكم العكس  
 النص وجوابه مع للظهور او ظهور او العاقل او المعارضة نص لغير  
 لسم العكس في فساد الوضوح وهو ان لا يكون العكس على بعض  
 الا عبارتي بدلت الحكم عليه بان سمي الحكم على العاقل فالصحيح والصح  
 وان يكون باجتماع الحكم مع العكس ليعكس الحكم لغيره كقولهم  
 الكحل بالهبة لفظ سقود غير الكحل لفظي العقاد للكحل بهلا  
 لعدم الاعتقاد وجوابه ثمان المانع واعلم ان اوصاف الوضوح المقصود  
 صحيح واحده ولعل يرجع الى الوضوح في المكسبة وعدم الناشئة وان  
 كان مرتب لغيري انكم ان كانت جميعه متناسبة لموضوع غير مرتبة  
 في صورة ما كان ابرأ المستدل لجهة المناهضة كافي في دفع السؤال  
 وان كان معترضا فاورده في الموضوع في عرض المعارضة كان سقولا  
 سقولا الى السؤال المعارضة وحب على المستدل للرجح والا  
 لم يحتج الى الرجح وانه حكم لاصل جعل ينقطع للمقتضى لانه  
 ان لم يستدل عليه لم يتم ولما والا كان عكس ولانه لغيره كان  
 العكس بالوضوح جود العكس في النزاع او العكس او وجوده في الاصل  
 في القسم وهو مرد اللفظ من اصحاب من احدهما ممنوع

ولا خلاف في كونه في اللاح شرط لحدوثه وحسب الملك المشترك في مثبت  
 وتنتي وجود السبب بالمتبع المصادف لا يثبت في الحد فيقول العوض  
 السبب صوره طلق السبع او السبع المطلق لخال الشرط لا يمتنع  
 والماضي طبع ولكن لم يمتنع وجوده ان لم يمتنع  
 العوض لخاله وسبب منع العطف بالمتقبل وبتنوع وجود العوض في اللاح  
 وجوابه بذكر الدليل عليه لا يمنع كون الوصف عليه وهو متبع  
 واللا يعقل هل وبسطه حتى في سؤال عدم الباشر وهو ابره  
 وصف في الدليل مستفاد منه في انساب الحكم اوله وفيه  
 اربعة احوال عدم الباشرة الوصف بان يكون الوصف الماخوذ  
 الدليل في ذلك قوله في الصحيح صلوه لا يجوز قصرها فلا عدم  
 في ما عداها وفيها دلالات فان عدم العوض في السبب في عدم  
 الباشرة لا يمتنع ان يكون الوصف في سبب عن انساب الحكم في  
 الاصل كالعاب مسبح غير مسمى ولا يصح كالمطره هو وان الحكم  
 في الاصل محلل بالحق والتسليم وقوله يتوقف على حوله تعليل  
 الحكم الوارد لعلمه في المالك عدم الباشرة في الحكم وهو لئلا يترك  
 في الدليل وصفا لا يشار له في حكم قوله في المرتبة مشترك المفعول مسمى  
 كالتة اخرى فلا يمتنع في اللاح في حال ان كان لا يشار له في  
 مع اللاح ان لا يستوي الدارين وهو يرجع الى عدم الباشرة في  
 الوصف النسبية الى الحكم ان كان طرفه في السؤال لا يشار  
 وان كان متورا الرابع عدم الباشرة في النوع وهو ان يكون الوصف  
 المذكور في الدليل غير مطرد في جميع صور الرابع وان كان مناسباً  
 مثل قوله في الولاة او بعضها من غير كون الوصف لوقوعه

البراه

الرابع في كونها افضا وحقان متاعه ومع نظائره رجوع المالك الى الاول  
 او اللاح في الاقل والماضي لا يمتنع في الاول مرجح الى ما انما يستلزمه الوصف  
 معنى في سؤال المطالبة وجوابه والماضي يرجح الى المعاملة فيه لا يمتنع  
 عايره وجوابه معناه على ما في حال الفتح في مناسبة الوصف المحلل في  
 مفرد ما يوجب لمصالح الحكم او راجحه وجود الرجوع للمصالح لخاله  
 او فضلا في الفتح في افضا الحكم الى اللغو وكما في قوله المصاحبه  
 على العائد الى حقه في الرجوع للحك المودى الى الخور فاذا انا استلزم  
 الطمع في حقه من الميم بها والنظر اليها فموضع لعدم صلاحه افضا  
 الى العوض وحسب لس سداد النكاح الذي الى الخور في الوقوع  
 في الذم لتبيل الى المنوع وجوابه ان الحرم الموديه ما تقدمت النظر الى اللاح  
 لست هو فانه لم يمتنع ما حقا الوصف كالتعليل ايضا في الحكم لا يمتنع  
 منه وجوابه تركز افضا في الصنع الداله على الرقاب اضطراب  
 الوصف وعدم افضا كما لتعليل الرجوع والمسه وجوابه وبيان  
 صفة ما على به بغيره او لما لم يمتنع في العوض وهو خلفه  
 الحكم مع وجود العود وقد تقدم في تخصيص العود مع جوابه في قول  
 في الحكم بال عمارة ولا يمتنع في الزكاة كشار المعدلة فموضوع بالبحر  
 ممتنع عدم تمامه واضلوا في مسكر العوض في الداله على وجودها  
 فيه وقيل المنع لا لعاب الفاعلة ومن قوله اني به سم لا يمتنع  
 ومن حور اذ لم يكن طريق سموا ولو كان وابل المستدل ساعدا  
 ومنع وجود العود فقال الموضر بعضه في ملككم بسم لان  
 اسفال في العوض على العود الى العوض على وانها وما في جوابه

منع كلف الحكم ولو كان المقصود على اصل المستدل خاصة بتعديل  
 مع لاطب بالمرئونة زلونا سعا متبا بعض الحسي الغرض والحواب  
 هناك مناسبتا للمعنى من وجود مانع او جواب شرط او من ان  
 كلف الحكم في معرض استنفاد انكاس عليه ولا ينافى به ولو اورد  
 المقصود على اصل المعرفين خاصة لم يفرق المستدل وهل يحل على المستدل  
 الا ان لزمي دلالة على المقصود من عدم كلفه من حيث الضبط ومن لان الولا  
 هو ذكر الامل وبعي المعارض ليس منه يد كثر هو نقص على المعنى  
 وجوابه جواب المقصود المعارض في الامل معنى واما على المستدل  
 اما مستقل بالمعارضة الطبع بالامكان العمل او غير مستقل بالمعارضة  
 العقل القدر وان الحاج وهو مسئول عنه الا كره لان كون اللبس  
 على ليس اهل الحجة او بالاسد لال المعارض وحواله يمنع و  
 الوصف او المطالبة بانه او يكون حتما او عدم انقباض او منع  
 ظهوره او انقباضه او منى انه عدم معارضه وكونه سلبى او  
 استقلال ما عداه في صورته بانظاير او لجماع ممنوع ان كون  
 على مستقلا محل العمل بما فيه من العمل المستقل واعتبار  
 على المستقل ولو عارض من المعارضه صورته لال الوصف اخر  
 عدا عارضه لامل فلا بد من ابطاله وواله ليس له تعالى  
 جوابه لطل ووصف احص بوصف بصوره فهو ينفى بصوره  
 لاخرى وهذا هو المسمى لاصطلاح تنقد الوضوح فان للموصوف  
 لقول العكس غير واجب العقل الشرعي فهو ينفى الحكمه  
 صوابا يعلم كل من علم الحكمه في كل صورته لعل مع عدم

عند الصور لا حوى فيها العاقل وجبته فكله الطوره لو التركيب  
 وهو الولد وعلى القاسم المركب وقد عدم يد العدد وهو  
 المعارضه بوصف مسعد الى غير ذلك النوع كالموعد الولايه  
 في الكثرة العالم بالكمادة فاما على الكثرة المعارضه لامل مع وجود  
 في السلب الصغر وهو راجع الى سوال المعارضه لامل مع زياده  
 السوسه في السويه وحواله بانظال ما عارض به ما تقدم في  
 سوال المعارضه في الامل في منع وجود الوصف في النوع و  
 جوابه كنه وجوده في الامل بالمعارضه في النوع ما بعض بعض  
 حكم المستدل بغير اجماع او لو جرد مانع الحكمه او نفيها  
 شرط وقد رده جماعة لان شأن المحرض للمقصود الاستدلال  
 ومن لا كره لاستدانه بعض كلام المستدل وجوابه بان نقده  
 المستدل فيه ركله للمرض ان نقده به ولو تسك بالمحلل  
 ولو جرح فالاول به حوله الرجوع في العرف وهو يرجع الى الكفا  
 في الامل والنوع جوابه حواء كما اصطلاح الصراط مع الحكمه  
 كما في تعدد الصفا من سوال العمل عند اعدوانا فدمه العقاص  
 نمر احكامه فيقول المحرض صابط الحكمه لامل الالراء وان في النوع  
 ان صورته المقصود وهو الذم وان كان واحدا فلا يمكن المعده  
 به تحليف ومناظره النوع كحل ساواه لفظ الامل لامله لامله  
 المقصود وحواله ان سر العمل بالمشرك من الصا بطرفه فان  
 اومان اوصافه لامله لامله لامله لامله لامله لامله لامله  
 مع اتحاد الصا بطرفه في اللواط او في فحاشي فخر محرم شرعا

مشبه طعنا متحدا كالمران فيقول الصابطه وان احد الاصل حكم الفروع  
صيانة المعرض اذ هو حكم لاصل ومع تحريفه اجلا طراف لان وجوده يثبت  
ان العقل الصابط والمعرض في حروف خصوص لاصل بغيره في تحالف  
حكم الفروع لاصل وجوابه بيان الاتحاد اما عندنا فيقال وجوب الصوم على وجوب  
الصلاه فان لاصحابه على العمل والاصحاب كما في فاس قطع لا بد من الصلاه  
الواحدة على من العرض النفس الواحدة في العتبات وموجوبه ان  
لاول فليس الذي فاما ان يصح الدليل منها كقول كل موجود في  
فنده دعوى اخر فيها الدليل وهو انه موجود لان الوجود في  
عنده معروض بان كل نفس مع جبهه في حيز في دعوى دلالتها  
مضمرة فيها وقد مره ايضا كونه تابع من الربوب ولما ان لا يفر  
لغوله العلم لصح الكفر وهو فيقول العلم بان الكذب ليس من حاله  
فخروني الثاني طلب الدليل بان من يقول ما ذكره استدلال  
بدل عنه فاما ان يكون سر كله وجوابه من بعض الوجوه فالاول  
كقوله عالم الحال وادف من الاول انه فيقول المراد في معدومه  
لغولها كونه زاد من زانوله واللغات لاسما منه بله لاول ان  
معروض الموصي ليصح مدعيه بدل لاصحابه لست محض فلا يكون  
فيه عيب فالوقوف يعرفه معقول المرص لست محض فلا يشترط  
للمصوم بصحة كالوقوف يعرفه الثاني لست معروض بل بطل  
مذهب الاستدلال في القول بعضو وعضو الثماره فلا يفتي  
فيه الاقل كسائر الاعضاء فيقول عضو للعضو فلا يتعدى بارفع  
كسائر الاعضاء وكل منها قد ابطال من مضمرة واللازم صحيح

في

مذمومه كحلها نال فلا لا سفا على مره في تلك الا ان يكون قولنا ان  
المالك ان لا تعرض لابطال مدعيه لست من كاسل باللام ان سرب  
حكم على الدليل بل من مته ابطال مدعيه لست من كاسل باللام ان سرب  
مصحح مع الجمل بالمعوض كالكلمة فيقول عند معاونه ولا يستره كما في  
الرويه كالكلمة فان مضمرة بالصحاح في الجمار فا كما انفي استغنى من  
هذا فيقال السمويه كونه في المصاحف والظاهر من الجمل ولا يستره  
الظهور كالمما فيقول بان ظاهره من العرو لا يستره فيه طمان الجود  
والحيث في العول بالمعوض وموجوبه الى السليم ما كونه المستدل  
كما لا يلبه على وجوبه من مضمرة الحكم الثاني في قوله لا اول المستدل  
دليله لصححه مذمومه لقوله الملبج ومردسب حوات استغنا القصاص  
فان استغناوه فيقول تحريك موجبه فان استغنا القصاص عدي  
حانه واما الزاع في حوله حكيم مره لجرم الماني لم يصبه كسب  
ابطال بطله من مري المذهب صحه لقوله ولما التقاوت لا يجمع كالمع  
وجوب القصاص القاعده العاشره في بقية لم يلب هذا الكتاب  
وهي اربعة النامه لاوله لا استدلال الاستدلال في  
طلب الدليل في لا مطلق ما من على ذكر الدليل نضا كان او اجما  
او قباسا وعلى دليل خاص وهو ليس احدا وله اقسام احدها  
اللازم اما من وجوده من وجوده او من وجوده وحده في الثاني  
استغنا الحكم لانها المدلول لقولهم الحكم استدعي وليلوا لا دليل  
ولا دليل فلا حكم المالك العول للمولف من اصولها كما  
استلمت يلزم لدا انها قول اخر الرابع لا استصحاب واصل

مقوله من ابوالحسن والازم ان يكون جميع الكولان على خلاف  
 لاصل وان يكون منه السع مقدمه على منه لالباب وما جامع  
 نحو لاصلوه بان سكت عن التمهات لاهلها وكقول للفظ الجمع  
 واصطفوا في حوله صحاب كالم لا جمع في محل الخلاف ولا وب  
 سورة لفظي لو قال في حله الخارج انه يظهر فكل بالاجماع فكون  
 بتظهر العده لكستصحاب لخاصة شريعتنا واصلنا  
 فمقوله ان ينبتا على السع متغير بعد البسوع لشرع عليه كان  
 دلتا والا حلا وقد قدم في ذلك السع في ذلك  
 حث المحقق له الى من ذهب الصحابة في حق علي بن الصهابة  
 في حق علي بن الصهابة وهو حث لقوله فان ما زعم في شيء فوجه  
 الى اللد ولا يقول لان لو كان حث علي بن الصهابة لكان حث  
 علي بن الصهابة حث علي بن الصهابة وهو حث لقوله فان ما زعم  
 عليه ولا مكان الخطا علمه ولو جوع الا خلاف سبهم ولا  
 اولوية في التعليل واللسان فالك تخفيفه بالاستحسان  
 وقيل ان في حث استحسن نحو لعدم دليل على كونه دليل  
 وقوله في العرف ما نزل به من لاجله ولا في التمسك  
 المصلح المراد به في الم عمر في الشارح ولم يلقها وليس  
 حث عند الكثرة العا لستين له لان سب العسا ولا لعم  
 فلا يرجح العا الناسي في الاجتهاد وصرح في كتاب  
 الاجتهاد لعدم استفرا الوسع في تحقيق الحق من الامور مستزم  
 للكلفة والمقصد وفي الاصطلاح استفرا الوسع في طلب

لا يرد

الظن في الاجتهاد الشريعة على وجه حث من النفس العجز الزيادة فيه هو  
 متوجه للاجتهاد العلم بجميع الاحكام والفتنة ما ك ولا ان اطلاقه على دليل سب اسموا  
 منه ومن غيره فيها ونفاه قوم لوجه لعل الجمول الحكم وحواله عرض حصول جمع  
 الامارات الف عندنا انه صدم لم يكن معصلا للاجتهاد لقوله وما سقطت  
 لاسوي لسع والواجب وحج ولجمم حث الفقه وحواله تحالفه لجهتد ولا ما حث  
 في جواب ولا مدل على التفرع في حث الطول ان السراي منذه على المصلح الحث  
 على العباد ولان الزاء كحرف كمالا حث ان حث مما لا يعلم صدق كمالا يعلم صدق به  
 ولانه لو خاف ذلك حكم باله اذ لو لم ان سب الله من سبوا لاجتهاد  
 ونسب شيعه بعد مقدمه براه وتوسع ما نزل الله عنه براه وكل ذلك  
 محال ولا دعاه الى الهمة والهداه علمه حث الاحكام واسر با الله الحاصل  
 العرض من العتبه وهو لا يعاد العا دلتا ولان الاجتهاد في سبوا الحث  
 لعدم النفس وهو صنف حث حث احثوا لقوله لعمري حث الحث  
 ما اراك الله اء جعله اء ما ك وقوله وما كان ان لستى يكون له اسرى  
 حتى يحث في الارض يردون عرض الدنيا وقوله عفا الله عنك وقوله  
 عليه السلام الا لا ذم عتبت قول العباس وقوله العا حث لانها حث  
 الاجتهاد لهم لكون مور وعا لانه وانه اسرى فيكون لعمري حث  
 معنى الاولى ما ابرل الله التمسك والمال له الحث متوجه على حث  
 اسرار عمل المعص والاطلاق البعض مع احوال كونه حث حث حث  
 قبل الجميع والاطلاق للجميع ومعنا في الجميع والعفو حث سند الى  
 اصحابه وعبر عنه عم السع وهو كسر وانه في اسرى حث ولا مور  
 الزمونه ولا سبوا لان ذمار سبوا لعمري حث حث حث

والعبرانية لا تقضي العدم وكونه اسم لا يقتضي حوله في شرايط  
 لاجتهاد دعوان لا اول ان يكون عالما باصل برهان التوحيد ومصفا  
 اسمع واصحاله والعدل والسموع ولا فاه العالم لم يكن ان عارفا مبدل  
 الاحكام الشرعية ووجوه دلالاتها على مدلولاتها والشروط المعتره  
 فيها وان تعرف بها للبرهان عند تعارضها وذلك سدعي العاد  
 كمال الرواد واسباب الروول والماضي والمنسوخ ولم يرد على  
 الالفاظ المطابقه والمضيق والارام والمقصود والمجاز والنص والظاهر  
 والمأول والحكمه والمساءه والعام والخاص المطلق والمقتضى والسفوف  
 والمعهوم عارفا بالمعنى ولا يجوز والعرف وكون مع ذلك  
 ممكنا حاسبا على الاحكام المحموله الولولن عليه فالسلف المنصوص  
 الاجتهاد وان كان بالقياس والاستنباط فهو عندنا باطل  
 على ما تقدمه عن معيذته ولم يكن بعدتها كما سيجري الاحكام  
 من اوله هو خاند في رفاة علمه وعندنا انه لقصه من معاده  
 المصنف في العقليات وله حلا فالعقليات والمخاطبات  
 الى المسلم اسموا احمد ولم يعلل في اول خلا فاه ولم يخط  
 في الجهد قوله سبحانه وذلك ظن الذين كفروا وقول للذين كفروا  
 من النار وغيرهما لا ياب الداله على دهم في اعقابهم  
 الباطل ولا جامع الابرار عدم اعم المحط في الغرض مع  
 اجتهاد اليام لوجوع الحلاف من العلماء فاما من مع ما يتبع  
 في المسله لم يكن منصوبه وقد جاهد في اجتهاد حتى لا يترك  
 غيره اخطا وان لم يقهر ولم يظف اخطا ولم ياتم وليس

لكن منصور

لكن منصوره حكم الله تعالى فيها والحد وعده ولعل في من اجتهاد وظيفه  
 ومن لم يظفره اخطا ولا ان لم يجهدا لم يخط فيه ومن كل جهده مصب  
 وهو خطأ والا اصح العصفان ولان الحكم على كل خطأ فان سادب  
 ساقت والايضا الناجح ولا عاروف الصحابه اخطا قال ابو بكر اول من  
 الكلاله يدري فان كان مواليا لرسول الله وان كان خطا فني ومن سلطان  
 وقول عمر لاراد عنه المراد في المانع في المله لصاب امره واخطا  
 وقال علي عليه في البراء التي احقرها عمر فاجهضت ان قال له عثمان و  
 عبد الرحمن بن عوف امام مودب ولا يدري عليك شئ ان كمانا  
 قد اجتهاد اخطا وان لم يجهد فقد عكك ادى عليك الدرته وهو يدل  
 على المصيب واجر احوال الدوله عند اعيان كالتحريم ما هم لعقدهم  
 ولانه لو كان واحد النصب النهي دلتا فاطفا فكون مخالفه فاسفا  
 والجواب بعلم الحديث لانه لا يجهد المعنى لعل الامور حرجها داو بعده  
 المعنى اصابه يعني والدليل عند ما يات ولا يحك ان يكون قاطعا لاجتماع  
 على اسباع معادل الدلائل العقلية والالزم اصاع العصف واصلغوا ان  
 لا ياراب الفئه منهم بعضهم والالزم اصاع العصف واصلغوا ان  
 او الرصح عن سر ربح او مع لولا اجماع للعقد على اسباع المحققين  
 في مسائل الاجتهاد ومن لم يجهد اسما الى الخال ط على اجماع على  
 انه مقصص حكم الحاكم اذا خالف دلتا قطعا واصلغوا في بعض  
 الطي بالظن فقبل لا يفتض والا ادى الى التسلسل واليقول على اسباع  
 لم يحكم بخلاف اجتهاد مع الجهد لولا اجتهاد في حكم نفسه لم يغير

وودك

اجتهاده وصح علمه للرجوع ولو انى غيره وصح اعلامه للرجوع فيجب  
المقلد في المنثور امتناع لعلمه العالم لثبته لانه يجوز له كل شيء اجتهاد مع  
عكس المقلد امتناعه للثبوت فلا يجوز المقلد وقال ابن حجر رحمه الله تعالى  
لمن هو اعلم منه وفيه شرطان لئلا يقال للمقلد احكم فانك لا تكلم الا بالصواب  
لان الاحكام شرعية للصابيا والعدول جعل بها ولا يجوز ذلك من غير العاقبة ولا  
ان اوجب علمه اجسادا ما فيه المصلحة من غير دليل انه يكلف بالاحكام  
نطاق وان حرمه من المصالح والمفاسد كان منها فالحكمه ولا يصح  
لقوله الا ما حرمه اسرائيل على نفسه ولقوله الا الا ان لا امر بهم بالسوء  
ولو قلت بوجوب ولعنه المفسر للثبوت وكوله الخ في  
حصول كفاية فكذلك الحكم والحكم بالامان مع حوله لخطا باطل لا يمكن  
استناد التزم ان الاجتهاد ولا اخفى حشني على سبيل التاكيد او  
لغيره لقوله ليع وما سطف على المعنى وكذا الامر بهم بالسوء كقول  
يكون قد حرم من امرهم بالسؤال الصادق عند كل صلوة وعدم  
امرهم وكذا الوعد بوجوب لانه لا يعول الا لوجوبه وقسمه  
حار لم يجرى تحريم من فعله وتركه والجنس الحاصل لا شرطه  
لا صباه وكلاهما النسخة فيها عند حرمه ولا مانع لعدم الظن  
وجعل بها خلاف الاجتهاد عن شرط لعنه الحكم مع ان  
يكون مجتهد في وقت واحد معلان مساهضان وكورج  
ومسجد من فالتا حرجوع في السعي كما لا يتصور لاجتناب  
الى الدليل اذا كان نظرا لا يفتقر الحكم الى عا هو الوسط وما  
معملوا به من كذب نوح يدعيها عن سبب معجز والجار

الدهوي

الدهوي باطل لاسما دة الى دليل طام سمعي بظهوره عن ذكر الباطن  
الثالث في المعنى والمسعى وفيه طامحت 7 التقلد هو العمل بقول الغير  
حين خسر حجة والعمل بقول لا رسول عليه وايه لا يجمع وعمل العالم  
بقول منار والعامي بقول العالم والعام بقول الشاهد ليس  
تقليدا وقد يطلق علمه في الاستعمال اسم التقليد واما المعنى فهو مجتهد  
وهو العارف بالادلة العقلية كذات العالم واثبات للصانع  
وصفاة واليهود والنام وما لا دلة السهبة لهوا عها والمناج منها  
والمنسوخ وجماد دلالتها وللرجوع فيها وكيفية اسمها لاجتاهم  
منها وعلى المسبوع ما سنا وان يكون عدلا واما المسعى فهو العالم  
او العارف ببعض العلوم ان علمه غيره ما اجتهاده من الجور  
التقليد مسائل لا يصلح لان المراد منها العلم والاستناد الى الدور  
ولورود الدم بالتقليد والامرل قوله مع ان في حلف السواب  
ولا يرضى قائل علمه ويلط لا كما من حجة ولم يسعك فيها والعدول  
على يدك التكرير على وجوده احسن العزى والحموة والعلمية  
لقوله ما جادل في اناس الله الا الذين كذبوا ولانه لم يسعك احرفه  
منها به ذلك والبر النظر قدى الى الفاد والجواب ان الحدال  
ما باطل هو المهمل عنه لقوله وحادلو اما باطل لانه حضوره  
اخر دون الحدال الصحيح لقوله وحادلهم بالحق نورا وقد فعل غير  
علمه وهو سبب لا صحابه لشرهم من اصول التوحيد وضغاف  
البر من العدل وغير ذلك من علم الكلام ما يخ عن العدا ولم بالحكم  
الما جرون انا النظر الى الفاد لنتهظ اننا لا العسنى المنع  
من استعمال صحيحه في العامي ارب حصل بعض العلوم المعجزة

سببه لاجتماعهم ومنهم من سببه قول الهندسة الفروع وقيل بعض المعزله  
 انما يجوز له اجتهاده به لانه لما قولته انما قولوا اهل الدرهم والاضالم نزل النوام  
 شفي الغم عن نفسه ابرآدليل ولان للعالمى مكلف ولا يلحق الا بالدرهم  
 او التقليد ولا اول منقى والالزمه كالحرف العوام بالهندسة دليل كل سببه  
 وهو في عامه المسقه اصحا انه التقليد وكحل له لسدادام الخطا وكحل  
 الدرهم محمول على صالح الاحوال وكحل له لا يمنع من ارتكابه مع المرحومه  
 في الاجماع على حوله سببنا العالم المعلوم بانضمامه لا ينافي مع افعال  
 الناس عليه وعظيمهم له واعتقادهم فيه وعلى المنع من تقليد علماء  
 فقه بل ضدوا ضلوا في الجهول والحس المنع لان شرط حوله التقليد في العلم  
 اذ احاطوا به اجتهادهم اسقى بانها ولم يفتوا اجتهادهم لم يكبر لا جهاد  
 ولا كور حلو لان من معصوم فخطو للشرع على ما نكاه في علم الكلام  
 اما المحورون فاصحوا في حوله الخلو عن اجتهادهم بعضه لقوله عليه  
 لا يزال فانهم من ائمة على الخوارج نأت امر الله وصلى الله على اهل بيته ولان  
 لاجتهادوا وصلى الله على الكفار ولحلوا لسلام ارتكاف هذه الام  
 الخطا ومنهم من حوره لقوله عليه لسانه لا يعص العلم  
 انه اعادوا كرا بعض العلماء فاذا لم يبق علم لغيره الناس كرا  
 رواجها لا فضلوا فانما هو العلم ففضلوا وافضلوا لا كور  
 لغرض الاجتهاد الا انما كرهت اجتهاد لانه قول على الله بما لا يعلم  
 ولانه لا صل عما عنده لا عند غيره ولا له لو حاز ذلك  
 حاكم العالمى افا سبب العقبة لسبب ما سمع وليس كما  
 اجماعا لا كور تقليد المفضول مع العلم حلا افضل

ر

السر قوله كماله ولان الظاهر ليعول الاعلم اقوى وكحل اجماع  
 اقوى بالظن ط اجماعا اسقى العالمى عالما وعمل لقوله لم يكبر الشيوخ  
 عنه في ملك القصة وكحل له اسفنا غيره في عهدك الحكيم حلا فافا  
 لبعضهم لسبب منفع النجارية وغيرهم ذلك العام العالم  
 النافع في الرجوع وفيه ح مباحث الرجوع لو ان احد الدليلين  
 المتعارفين عالما لغيره على لا فترسعر العلم كما في حال النجارية  
 و اجماعهم على ذلك المرحوم ولا السر الظن اقوى مع العلم وعلا  
 وقوله عليه لم يكبر الحكيم بالظاهر ح لانا المرحوم عرطاه بالنسبة  
 البراج ولما يقع في الادلة الطرية والاعراض القطعية ولا من  
 الغنى والظن من الطينان احكاما منقولين من احد ما كبر الدور  
 وبرهان النقة والعدالة والعلم والصبو وكونه اشهر وباعتها ده على  
 لخطو لا لخطو وبالصالح علمه ويكونه مماثلة للاصحاب للعصبة  
 اذ ما فيها اذ اقرب فترسعا او مقدم ترسعا لعدا ومجتلا وهو الملوغ  
 وكثيره المكنز له والمو ابر على المسند والمسند على المرسل وبالاعلى  
 اسنادا والمسند على الكتاب والكتاب المشهور على غيره والمسفق على  
 اسناده على المختلف ولو آه الفشيخ فاعلا لعم ر السوى على تانه في الاحاد  
 وعاتها والمتمسك لرجح النهي على الامر الدرارج على الاباحة والخطبة على  
 الحار والمهور استقاله والذنب على غيره والنجي ر على المتمسك والنسوى  
 على الشرعي وما كره الدلالة ومنهزمه المواضع على الخالفه والاعتقاد  
 على الاثان والخاص غير المحضوس على المحضوس والاجماع على النقص  
 وبما سئل بالمدلول فخطو على الاباحة والوجه على الذنب والمسند

في قوله عليه لم يكبر الحكيم بالظاهر ح لانا المرحوم عرطاه بالنسبة

على الثاني والموافق لاصل على غيره ولا يختلف على الاثقل وما  
معلق الخرج كالموافق لاصل على غيره واجل الكرم العلم او الاعلم والمكروه  
علته والعام على الخصوص سبب حاجته السبب ويفسر البراوي  
سعد او قوله وساخج في الغميس عند ما بطل اما العالمون به  
فقالوا له اجعل العباس يبرج على لاف اما النظر الى لاصل او النوع  
او غيرهما وذلك لان الغميس الذي اصغر مقطوع به او دلالة  
كون اوى او لم ينج احاطا او كون على الغميس او دلالة دليل  
حاصل على تحليل او قطع فيه بالعلم او كان الظن اعلم او لم  
اقوى او كان الوصف حقيقيا او موسا او ساسا او استعمال على  
احد الظروفيات الخصة او كان الفرض حاسرا كما في علمه وعلمه  
او منصوصا عليه اجالا فانه ارجح حقه وهما وجود كثره من الرجا  
فمضبوط واحوالها ما ذكرناه جدا لهما اردنا اسما في هذا الفن  
والحمد لله تعالى على موقعنا اردناه وارشادنا فيما اردناه وسال  
لر يجعل ذلك لوجه حالها به جميع الله عاقبة محمد <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
قوله ان المتقين جنات وعيون ادهلوهما بسلام اسمن  
ونزفنا ما في صدورهم من غل اخوانا على سر متقابلين لا نسيم  
فيها نصيب وما هم منها محزون في عبادي الى ان يخفوا الرجيم  
على عمناس برفاية عبد الرحمن بن عوف الزهري وعنه  
محمد بن حاتم عن احمد بن سبيل النخعي عنه الحسن بن عثمان وقال النبي عليه  
صلى الله عليه وسلم لا ير القوم الذين جعلهم الله خلقا على سر متقابلين  
من لاجل حاجك المتخفين الذي وفوا ولم ينفذوا عهدك الاخوان  
انما مر ان نواحي سيم في لاش كما اخا عجم بالسما وفعال

مضطبا  
او ما عشا او مضطبا  
او ما هو او متقدرا  
او اع بعد ما او  
مطرفا متفكسا

ثم ناسه  
قول الله  
والله اعلم  
الاسماء  
الاولى  
او  
الاولى  
او  
الاولى

الى

التي صله الى لا اعرفهم يا اخي جبريل فعلم له جبريل علمه ما رسول الله اني واقف  
بازراك الهوى اذا املت رجلا موثقا قلت لك فلان رجل موثق اقمه زاني  
بينهما واذا املت منافقا قلت لك فلان منافق اقمه فزاني عهدها والي  
عليه افضل ذلك يا اخي جبريل وفاز النبي فوا كما من المؤمن والمؤمن والمؤمن  
وصحبه السابقون وقالوا انما محمد المرشد في هذا فذالك ان سبيك ان قد علمنا  
ولا نعلمنا اخوانا مستوحس من الله ما قالوا فانزل الله على رسوله ما كان الله يعجز  
المؤمنين على انتم عليه حتى يرضوا بحبيب من الطيب الابر فستك القوم واقبل  
عليه فوا كما من احب الي ان فيهم حجاب من الغفلة فنظر الى على بن سبيك  
طالب عليه جالس ناجية وهو يرفع نفسه ويتعجب من افعاله والدموع على عينيه  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا علي لا يكلم الله عبدا يحسد الناس فان الله يحسد  
على نفسي منا النبي عليه ولم ذلك بالحق فعلم انك احببت من  
الحيات فكنت كلما املت رجلا من المؤمنين من الله عليه والله ما عجز  
عنك ولا نستعجب ولكن وجدت الله تعدي لي عنك وهذا جبريل في  
الهوى كلما املت رجلا من المؤمنين واديت ان اقبلك بقول من صلى الله  
عليك ولا تقه واخره في هذا المقام لا تقدم قطنت وفي نفسي مشا طفت  
فعميت ذلك واهلقت في سنان واخرته في هذا من علمه وقرى سماه محمد وعلم  
عزل الله عليك فلا تحك ذلك فانما عاناه لك لقا الله منك وقرته  
بك وقد آخا الله بعينك وبيننا في الساء ففر نواحي انت وعلى  
الارض فقام النبي عليه فعلم ايها الناس انما عبد الله انما يبي الله انما حكم الله  
انما رسول الله انما صلى الله انما نجي الله انما الحق الى اخر من خافني فقد خان  
قد نجا الله في المغاخر والمأثره واخر في البصائر فاحسن الاجر الا  
وانا وديع الله انما كره الله انما صاحب الشاعة الطبري

الاسماء  
الاولى  
او  
الاولى  
او  
الاولى













يقع الغين المحم وتتر مد العين المهمل والنون اذ هو الدرهم **قح** من الخير تالفا  
المعقوب كما تفتح لك، الحج والياء المعقوب فوقهما تفصّل **قح** من عينا ثاب العين الحج والياء  
المعقوب كما تفتش والياء المعقوب فوقها شئت كقولهم اذ في بطن باطة المهمل المقوم والياء  
والفاء في موحود به ملك بن الرش بن محمد بن ربيع بن عامر بن جشم بن ميمون بن هاشم  
بن وهيب بن قح اليا والساكن اليها، وكثير الياء المعقوب كما تفتح واسكان الياء المعقوب  
تفتش والياء بن موحود به ملك بن النعم بن عمر بن فونعين بن عامر بن ميمون المهمل والياء المعقوب  
بن خالده بن ملك بن ادد بن ابيهم والذوال المهمل المقوم **قح** من سام اليه ولا يشترط  
الذوال المهمل اليه ولا المهمل النون المشددة وان المهمل **قح** من محمد بن محمد بن ابي الحسن  
باي، والياء المعقوب **قح** موحود بن زيد بن حماد بن مثنى بن زاهر اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو  
محمدا والفاء ثم الياء الدهقان بكر اليا المهمل كما في ثمر واقعة من لاء **قح** من موحود بن  
العين المهمل واسكان الراء وفيه الفاء في النون في العين المهمل واسكان اليم والراء بالياء بن  
حمد بن **قح** من عامر بن ابيهم سلم في العين المهمل **قح** من موحود بن اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو  
بن مثنى بن الوليد بن الحج والياء **قح** من ملك والكاف بن حكم بن فكم، وفيه الكاف واسكان الياء  
الوحدان باي، الحج والياء المشددة العين في الاصل ميمون بن زيد بن حماد بن ابيهم  
**قح** من ابيهم المقة طاب اليها المهمل والنون المشددة والياء المهمل **قح** النون مشددة  
وتتر مد الياء المعقوب فوقها تفتش والياء المعقوب فوقها تفتش اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو  
المهم والياء اذ هو  
تفتش اسكان اليه المهمل بن قح جميع من جوه بن محمد **قح** من عبد الله النبي المقة  
توقه تفتش ليعتوض العين المحم ان الله والياء المكسورة **قح** من فونعين بن ميمون بن  
بن مثنى بن قح اليا صادم فونعين بن محمد بن اذ هو  
الياء واسكان اليها **قح** من فونعين بن محمد بن اذ هو  
**قح** بن فونعين بن ابيهم الحج والياء **قح** من فونعين بن محمد بن اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو

باي جوه  
باي جوه

باي جوه كمنها تفتش وتتر لاء **قح** من اذ هو  
بن عبد رصن ابن جوه بن محمد  
بفتح النون **قح** من محمد بن محمد  
الذوال المهمل بن محمد  
المهم والنون باي، والياء المكسورة في الراء **قح** من ابيهم جوه بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد  
ثم اليه المشددة والنون اذ هو  
والياء المهمل ان الله والياء المهمل اذ هو  
تفتش المشددة والياء المعقوب كما تفتح اذ هو  
فوازار باي، الحج والياء المقتضيه فيهما ان **قح** من علي بن محمد بن اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو  
نظم واقعة في المشددة والياء المهمل **قح** من ابيهم بن عبد الله بن اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو  
المهم واسكان اليه المهمل والذوال المهمل **قح** من محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد  
المهم المشددة والراء الحج والذوال الحج **قح** من اشكيب بن اذ هو  
الكاف والكاف والياء المعقوب كما تفتش والياء المعقوب كما تفتح **قح** من ابيهم النون  
بفتح الشين الحج **قح** من عدلان بن محمد  
بن سام الكاف باي، المهمل والنون في اليه اسم فونعين بن محمد  
نظم **قح** بن عبد الله بن محمد  
الذوال المهمل المقتضيه في العين الحج المقتضيه في العين المهمل والياء المهمل والياء المعقوب  
كمنها تفتح الراء والنون والذوال المهمل النون المشددة والياء المعقوب كما تفتح اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو  
المعقوب كما تفتح والياء المهمل **قح** من حسين بن محمد  
وفي الراء المهمل والراء المشددة **قح** من اليم بن محمد  
**قح** من زيد بن اذ هو  
واليه لواء **قح** من عبيد بن اذ هو  
بن اذ هو اذ هو

باي جوه  
باي جوه



بالبحر والنج والى ، قبل الالف ونور السولى باسم المهد والاولين سبها **خالد** بن  
 بن نزار بن نوزيد المكي يقم العين المهمل واسكان الحالف بن حماد بن ماشور بنون  
 والشيخ النجم بيد الالف والراء اجرا **خالد** يقم الحاد والجمع وفتح اللام واسكان اليا  
 كهما لظن من الراء المهمل او في ما جاء ابو الروع السحى الغفرى باسم المهمل المقنوع والراء  
 المقنوع والزوار المكروه **خالد** بالياء النجم العبد بن فتح العين المهمل واسكان اليا المقنوع  
 تحتها **خالد** بالياء النجم واللام عشرة السور يقم العين المهمل الزار المراد من المقتضين سبها انما  
 انه حذو من حلف الغفرى حال حمود بن على الصيرى بن يحيى **خالد** بالياء المقنوع والياء المقنوع  
 تحتها لظن من الالف والياء المقنوع قوتها تحت لواء النجم والهاء لا يرفع في هذا **خالد** بن مسلم  
 بالياء المقنوع اوله نورا سمن مهمل وبعد اللام حم قوتها **خالد** بالياء المقنوع والياء المقنوع  
 تحتها لظن من الالف والياء المقنوع تحتها نورا المقنوع والراء ثم الراء اجرا بن على الحان **خالد**  
 بالياء النجم المقنوع والياء المقنوع كهما لظن من الالف والراء والالف والنون اجرا نول الراء المقنوع  
**خالد** بن كثير ، ثناء المقنوع قوتها تحت لواء المقنوع بالراء المهمل المشددة والفاء وصف  
 خبر الالف بالياء والباسمين رور عمة الحان بالياء المهمل والياء المشددة والنون قبل الياء **خالد**  
 بسين المهمل ان غير العين المقنوعة والياء المقنوعة والياء المقنوع كهما لظن من الالف والراء اجرا  
 ابو لاجم بالياء المهمل والياء المقنوع كبر الميم **خالد** بن كورة يقم الكاف واسكان الالف والراء  
 الراء ابو سليمان القم **خالد** الرق بالراء ، يول لاسم **خالد** بن فزارة نوح الاء واسكان الراء والياء  
 المهمل والياء المقنوع والياء المقنوع الاء اجرا الاء المقنوع المقنوع **خالد** بن سرجا  
 كسبه من المهمل واسكان الراء والياء المقنوع والياء المقنوع **خالد** بن حصين بالياء المهمل  
 المقنوع والياء المقنوع والياء المقنوع كهما لظن من الالف والراء **خالد** بن على العيقون بالياء  
 المقنوع كهما لظن من العين المهمل والفاء نورا والياء المقنوع كهما نورا الراء والياء المقنوع  
 بن سليمان يقم العين والياء بعد اللام ابو سليمان لذلك ايضا الحان بالياء المهمل والياء المشددة

المقنوع  
 المقنوع  
 المقنوع  
 المقنوع  
 المقنوع

بالياء النجم

بالياء النجم والراء لواء الالف والفاء اجرا ابن عبد الرحمن بن وري **خالد**  
 بن حبشى يقم الياء المهمل واسكان الاء المقنوع تحتها نورا وكسرت النون النجم **خالد**  
 النجم بالياء النجم والراء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع  
 بن حماد بن فتح يقم النون واسكان الاء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع  
 نورا وبد الالف نون الاء بن سيرة لواء المقنوع والراء اجرا ابن حكيم يقم الياء المهمل  
 والياء المقنوع يقم الاء المهمل والياء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع  
 والياء النجم بن مشرف يقم الاء المقنوع كهما لظن من الالف والراء النجم والراء النجم  
 محمد وجيش ثناء **خالد** بالياء المهمل المقنوع والنون والياء النجم المقنوع بن زكريا بن يحيى  
 بن طاهر بن ابي والياء المقنوع الاء المقنوع كهما لظن من الاء والراء **خالد**  
 بن حوران النجم بن كاهل بن اسد وقيل بنى بنى النجم المقنوع والنون  
 المكورة **خالد** يقم الياء المهمل واسكان الاء النجم والراء اجرا ابن زاهد بالراء الاء  
 المقنوع بالياء النجم **خالد** بن سلع بن زهره لظن من الراء على كالا الاء المقنوع  
 بن حماد بن الله ان لفظه لا نوارق قوة الاء النجم الاء المقنوع الاء المقنوع الاء  
**خالد** بن سيرة المقنوع الاء المقنوع والياء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع  
 المقنوع المقنوع المقنوع المقنوع المقنوع المقنوع المقنوع المقنوع المقنوع المقنوع  
 الراء اجرا ابن نزيه بن جرير بالياء المقنوع والراء الاء  
 المقنوع والياء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع الاء المقنوع  
**خالد** بن صبح بالياء المهمل المقنوع والياء المقنوع كهما لظن من الاء المقنوع الاء المقنوع  
 لظن من الالف والياء المهمل **خالد** بن نزيه بالراء ابن جيل بالياء المقنوع الاء المقنوع  
 كهما نورا المقنوع واللام **خالد** بن ان كرم نورا الاء كسرت الراء والياء المقنوع الاء المقنوع  
**خالد** بن طاهر بالياء المهمل المقنوع والهاء الاء المقنوع والنون الاء المقنوع















منه الحسن بن شعوون بالسنن الحج والعم المشددة **ح** بن الحسين بن سعيد الصافي الصفي  
**محمد بن حسن** بن الخزاز بن ابو عبد الله الرمزي بالنازي ثم انا والمنطق كما تطلق ثم انزلت  
 ثم انا بالمنطق كما تطلق **محمد بن الحسين بن الحسن** بالها والمهم المنضحة والنون فورا  
 المنطق كما تطلق جودك والنون اضرا ور عن محمد بن هرون الماشي ودرج موعد محمد بن  
 الصغبري **محمد بن عبد الرحمن بن قتيق** بالنا في والنون ثم انا والمنطق فورا تطلق ثم انا  
 المنطق كما تطلق **محمد بن احمد بن ثابت** بالنا اولاد عن عثمان بن حاتم **محمد بن ابي العزم**  
 يوف محمد بن جليل بن بايهم الكسوة وايا المنطق كما تطلق لانه و اما المنطق واليا و  
 المنطق كما تطلق من ابوالوحيد **محمد بن ابي الصبيان** بالنا والمهم ولور كما ساكت ثم بالمنطق  
 كما تطلق والنون اخيرا **محمد بن الداعي بن ابي اسد** لعم الحى من حاتم بن باي بالنا بالنا والنا  
**محمد بن حنين بن ابي ابي** بالنا والمنطق كما تطلق وشدة بالنا والمهم **محمد بن ابي**  
 لورا لفظ انا المنطق كما تطلق والنون الملهذا بالنا والمنطق والنا والمهم الصافي بالنا  
 الممنقة وايا المنطق كما تطلق العين **محمد بن الحسين بن ابي** بالمنطق فورا تطلق المنطق  
 والسنة الملهذا لانه والنون الكسوة وايا المنطق كما تطلق لانه ومنعيب شينيم لورس  
 بن الحسن ابو طاهر لورا كان وراق ان يقيم بعض المنون المنطق بن دكين بالنا المنطق  
 والنا المنطق وايا المنطق كما تطلق المنون **محمد بن احمد بن ابي** المنطق كما تطلق  
 بالنا والمنطق والنا المنطق كما تطلق المنطق والسنة الملهذا **محمد بن احمد بن الحسن**  
 الملهذا والسكان ايا المنطق كما تطلق والنون الملهذا بالنا والمنطق بالنون **محمد بن الحسين بن**  
 البصيص نفع السن المهمل وايا المنطق كما تطلق ثم ايا المنطق كما تطلق **محمد بن ابراهيم**  
 بن سمسون نفع السين المهمل وضم النون وتشديد النون اخيرا **محمد بن احمد بن بشر** بالنا  
 الحج بن العار بالنا للمهم بعد ايا بن بسير بالنا لور بالنا والنا للمهم  
 الرجال بالنا والنا للمهم لور رجل حنين لور حيز **محمد بن احمد بن ابي**  
**محمد بن** وهدان البرميلي نفع الورا للمهم وفتح ايا المنطق كما تطلق والسكان ايا المنطق

المنطق كما تطلق والنون الملهذا **محمد بن ابي** النون الملهذا والنون الملهذا  
**المنطق** بالنون انا المنطق كما تطلق **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 بن حجر بن محمد بن الحسين الملهذا والنون الملهذا **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 بالنا الحج والرا بنيدر **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 لم يكن بالنا **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 بن كظم بالنا المنطق فورا تطلق النون الملهذا وقيل الاضطر **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 المنطق نفع النون مائة المنطق كما تطلق والنون الملهذا والنون الملهذا  
 عجمك السلام **محمد بن ابراهيم** بن محمد بن هاشم **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
**محمد بن ابي** بن ابي عمير بن محمد بن هاشم **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
**محمد بن ابي** بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن هاشم **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 انا لور بن نوك العار بالنا **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 نحن بن سعدي بالنا من مخفف بكسر الميم والسكان الملهذا **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 الفخر بن الحسين الحج او قسيف رجاء **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 لنوع الملهذا بن الحسين الحج وقيل لور بن ابي **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 بن الحسين الملهذا **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 المنطق والنون **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 الاوقس بالنا والنا للمهم الملهذا وقيل الملهذا **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 والسكان الملهذا **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 بن ابي لورا بالنا الملهذا **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 لورا لان **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا  
 كما في انا حلال الملك **محمد بن ابي** المنطق كما تطلق والنون الملهذا















قوله من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه

اشارة في هذا الكتاب  
عن حروف الرسال و صل الله على سيد المرسلين  
التي وال الله من فرخ المصنف رحمه الله  
من صمم اقرنا الله به عشرين الف  
من صمم اقرنا الله به عشرين الف  
من صمم اقرنا الله به عشرين الف

من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه

قوله من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه

اشارة في هذا الكتاب  
عن حروف الرسال و صل الله على سيد المرسلين  
التي وال الله من فرخ المصنف رحمه الله  
من صمم اقرنا الله به عشرين الف  
من صمم اقرنا الله به عشرين الف  
من صمم اقرنا الله به عشرين الف

من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه  
من اراد ان يخلص نفسه يخلص نفسه





نمستد المند  
ان المندون بمدوحون بالمدح

نصيح وان شذ اوبونه كالمصاحح قدرا  
التقية فحقن وسكوت عن مدحهم وفتح ذلك نقول

خزوي  
عند الرذائل علمها

قال الرها عليه السلام  
ان الرها على الجود

فلان زار جبر ابا عبد الله  
فلان زار عبد الله بن مهران

كشيتي نفع احاف  
نفع احاف

الحسار  
يقول من يمشي في سبيل الله

عشرا  
عشرا

نمستد المند  
ان المندون بمدوحون بالمدح  
نصيح وان شذ اوبونه كالمصاحح قدرا  
التقية فحقن وسكوت عن مدحهم وفتح ذلك نقول  
قال الرها عليه السلام  
ان الرها على الجود  
فلان زار جبر ابا عبد الله  
فلان زار عبد الله بن مهران  
كشيتي نفع احاف  
نفع احاف  
الحسار  
يقول من يمشي في سبيل الله  
عشرا  
عشرا

سرا وراودى  
مرد زره كنه  
وراق  
ع كاختر  
رواكن نوبه  
روس كنه  
لا حصر حصر

در باب حاسته ملكه در باسج  
در ذيل محمد در مكدو اسد  
ان شفا برس مستك بيان بسوكه احد جهات  
وميدان مدركون كحسن نعتها هيات

حاصن الى الهملة  
الضخمة والصاد المصلمه  
والنوني اخيرا  
نظم الفقه ودر كان الواه  
وقوع كذا في جليل

عظم ان  
عظيم كمن  
لذتفه وجهه رور عن الحار والهادي عليها السلام

نوسفان الحار  
عبيد احمد بن محمد  
حاصل علم نذكره

جس  
وقاره  
باب حنت  
اليسر الصغر

كفاهه  
نوره  
ان اعطاه  
وغيره  
شش الامام

حادث را حركت مي نونه  
قضاط باينه  
ابو بصير  
بش بن خنجر الم دار فقه  
عظيم ان  
عظيم كمن  
لذتفه وجهه رور عن الحار والهادي عليها السلام  
نوسفان الحار  
عبيد احمد بن محمد  
حاصل علم نذكره  
جس  
وقاره  
باب حنت  
اليسر الصغر  
كفاهه  
نوره  
ان اعطاه  
وغيره  
شش الامام

احمد بن محمد بن عثمان بن مهران  
عزرا ما روي عن ابي جعفر  
ان قوله در مقامه وقف شيخ حال العيون  
ان قوله در مقامه وقف شيخ حال العيون  
ان قوله در مقامه وقف شيخ حال العيون  
ان قوله در مقامه وقف شيخ حال العيون

ط  
السكنى اسمعيل بن زياد  
ابو حمزة الفراء ابو اسام

ابو زبير  
ابو زبير بن عيينة  
ابو جهم  
ابو جهم بن عيينة  
ابو جهم بن عيينة

سيمان  
سيمان بن ابي عمير  
سيمان بن ابي عمير

جدا  
جدا بن سواد  
جدا بن سواد

كوفه  
كوفه بن سواد  
كوفه بن سواد

اركان  
اركان بن ابي رباح  
اركان بن ابي رباح

مقود  
مقود بن سليمان  
مقود بن سليمان

واقد  
واقد بن عمرو  
واقد بن عمرو

وساطة  
وساطة بن عمار  
وساطة بن عمار

وشك  
وشك بن كعب  
وشك بن كعب

انصار  
انصار بن ابي رباح  
انصار بن ابي رباح

علاء  
علاء بن ابي رباح  
علاء بن ابي رباح

من الكلاب  
من الكلاب بن ابي رباح  
من الكلاب بن ابي رباح

انصار  
انصار بن ابي رباح  
انصار بن ابي رباح

معتب  
معتب بن ابي رباح  
معتب بن ابي رباح

ابان  
ابان بن ابي رباح  
ابان بن ابي رباح

ابان  
ابان بن ابي رباح  
ابان بن ابي رباح

ابان  
ابان بن ابي رباح  
ابان بن ابي رباح

ابان  
ابان بن ابي رباح  
ابان بن ابي رباح

ابان

ابان

ابان

ابان

ابان

ابان

ابان

ابان

ابان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
التواتر عليه من غير شك  
الذي هو عليه اتفاق  
الجمهور من غير خلاف  
والله اعلم بالصواب

هذا الكلام على من ينسب الكبرياء في علم الكبرياء والكبرياء والبرهان  
من الكبرياء في جميع الاموال الى الهامة ونقطة على بيتك وحملك  
محمد المستند للخلق من القوي المستند اليه في كل من سئل المبدأ في علم  
الم الكاظمين واصحاب الاحبار صلوة واليه من قبله لا يبلغ لها عاين  
ولم يسلما **ولعمري** انهم علموا بهما والكلمة على جميعها هذا  
كتاب محمد بن صفاء في علم دراهم الحديث وهو علم في علم  
عنه الحديث وطرفه في جميعها وفيها وعلى ما لحظ  
السير في معرفة الحديث والمردود في موضوعه المراد في الردود  
حيث ذلك في غاية حذره ما قبله في ذلك ليعلم به وهو قوله  
ليختم رساله ما ذكره في كتب من المعاصد **في علمهم**  
في هذا العلم في كبريات المستند في كتابه الكفر او المختص بها  
كل سيره على الشاهجه على وجه الاجاز والاصفار  
دون الاطباء والاكابر ليسر حفظه في كونه فان طبايع الابرار  
المراتب لا تكثر اعياها اكثر من العلم خصوصا في هذا الشأن في قوله  
على مقدمه دار بعد ان سأل عن كبرياءه في العلم والبرهان في علم  
الصواب **ما تقدم** في بيان اصوله واصطلاحاتها في العلم طالب  
لا يعرفها ويبدأ بها على اكثر من الاستناد واكتسب في كبرياءه

الحديث

والحديث في اذعان معني واحد وهو اصطلاحا كلام يكون  
لنسته حاد في احد الارضه التعداد يكون منها في الخارج  
ثبوتية او سلبية لفظا في اي تقابل في لغة لسته في الخارج  
سلبين او ثبوتين او لا يقال في بيان يكون احدهما ثبوتيا والآخر  
سلبيا والاطلاق في التعريف غير له الجنس ولفظ لسته خارج  
فانه وان اشتمل على النسته الا انه لا يخرج له عنها بل لفظ سبب لسته  
غير مسبوقة بافوس وتوضيح ذلك ان الكلام اما ان يكون لسته حيث  
من اللفظ ويكون اللفظ فوجدها من غير قصد الى كونها في لسته  
خاصة في الواقع بين الشيعين وهو الاثبات او يكون لسته حيث لسته  
انها لسته خارجة اي ثابتة في نفس الامر لسته اولها في ذلك وهو ان  
فادانته مثلا في ما كان فقد ثبت لزوم اللفظ لسته القام اليتم في نفس  
الامر لابد ان يكون بغيره في العلم لسته في العلم فان في نفس الامر لا يكون  
من يكون في احوال غير ما يحذف قولنا فانه ان اشتمل على النسخ القام اليتم  
كثبات لسته حيث من اللفظ لا تدل على ثبوت احارج عنها بقا في اولها  
م كحل المصدق والكذب بخلاف خبر وهو اي الخبر المراد في الحديث من  
ان يكون قول الرسول صلى الله عليه وآله الامام والهادي والتابعي عندهم  
من الصواب والصلح **من تقدم** في بيان في حقه فلفظ لسته في هذا هو الاثبات  
في الاثبات والادنى في عموم دعواه النور وقد خص الله في وهو لسته في اجابته  
في المقصود من اذعان وان في بعض الاورد وهو الخبر بما جاء عن غيره وهو ثم  
قول من اشتمل في اقتراحه ما في كل الاخر وهو لسته في لسته البنية الحديث



لأنه إذا كان كذا...

فإنما هي من حيث...

وهو لا يستلزم...

والذي هو المقصود...

عنه ما يكون...

وهو لا يستلزم...

وهو لا يستلزم...

والذي هو المقصود...

لأنه إذا كان كذا...

فإنما هي من حيث...

من فروع الاعداد و مشروط حصولها ان يكون التواتر اتما  
التي هي من اصطلحوا بها في الاصطلاح لا يحصل للماهول وحصول التواتر فيها محال  
لان العي يتصور ان يكون قويا مكانه وان لا يملك شيئا من الاعداد او يتقدم بها في ترتيب  
حيزه بان يكون معتقدها من التواتر ان يصدق بالعدد المثلث في ترتيبها وبتوابعها في  
من المحققين في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها  
حيزه بان يكون معتقدها من التواتر ان يصدق بالعدد المثلث في ترتيبها وبتوابعها في  
من المحققين في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها

من فروع الاعداد و مشروط حصولها ان يكون التواتر اتما  
التي هي من اصطلحوا بها في الاصطلاح لا يحصل للماهول وحصول التواتر فيها محال  
لان العي يتصور ان يكون قويا مكانه وان لا يملك شيئا من الاعداد او يتقدم بها في ترتيب  
حيزه بان يكون معتقدها من التواتر ان يصدق بالعدد المثلث في ترتيبها وبتوابعها في  
من المحققين في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها  
حيزه بان يكون معتقدها من التواتر ان يصدق بالعدد المثلث في ترتيبها وبتوابعها في  
من المحققين في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها

المعقول

العدد احاديا لتضمنه في هذا التواتر مما يصدق في ترتيبها  
من الاعداد والآثار على النقص وغيرها او لا يستلزم ان كل واحد من تلك  
احاد وقد اوتاه الى ذلك من التواتر ان يصدق بالعدد المثلث في ترتيبها وبتوابعها في  
خاصة بل التواتر ان يصدق بالعدد المثلث في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها  
سئل عن ايراد مثل ذلك في الاعداد فقلت في هذا كثره رواه في كتابه  
وانتسابهم في اوقات الارض كما في حديثك اما الاعداد بالاعداد فليس حتم  
ان التواتر وان قلله لان عدد التواتر ان يصدق بالعدد المثلث في ترتيبها وبتوابعها في  
ورواه الحديث الا ان يردد في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها  
لان ذلك التواتر ان يصدق بالعدد المثلث في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها  
فقد انزل به جماعة من المتأخرين اوضح ذلك من لا يخرج بهم عن الاحاد والاشهاد  
تواتره من هذا القبيل فنقول ما هي التواتر التي يصدق في زمانه او هو وما قبله من غير  
استقصاء جميع التواتر وانما لا نجد الا على حده اول الامر من ذلك  
الحديث الموضوع ابتداء فتواتر بعد ذلك لكن شرط التواتر من جهة الاعداد  
وما روي في هذا من ذلك والاشهاد في التواتر كثره وهو غير صحيح  
من كذب على حقيقة التواتر من الاعداد والآثار فواتره فقلتم  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في التواتر ان يصدق بالعدد المثلث في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها  
وقيل في ترتيب التواتر ان يصدق بالعدد المثلث في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها  
بلغ التواتر ان يصدق بالعدد المثلث في ترتيبها وبتوابعها في ترتيبها  
في ازدياد وطهوان التواتر يصدق بهذا العدد بل يزداد واحدا وهو ما ينتم

من فروع الاعداد و مشروط حصولها ان يكون التواتر اتما  
التي هي من اصطلحوا بها في الاصطلاح لا يحصل للماهول وحصول التواتر فيها محال

من فروع الاعداد و مشروط حصولها ان يكون التواتر اتما  
التي هي من اصطلحوا بها في الاصطلاح لا يحصل للماهول وحصول التواتر فيها محال

المعقول

الى التواتر... من الله سبحانه وتعالى...  
مستفيض ان زادت رداة عن ثلثة من كل مرتبة او زادت عن اثنين في عدم  
ما يؤخذ من فاضلها...  
انما انما تسمى بذلك لوجوده...  
ما انصف تلك في التواتر...  
بما يليق بتميزه...  
على ما سطر على الالفة...  
ان الفردية...  
التي اوضحه...  
انتم في الواحد...  
الفرق...  
انتم في...  
بالتواضع...  
بعض المواضع...  
ببعض اشياء...  
بما لا...  
غير...  
الاسم...  
سما...  
كثرة...  
انها

لا يصح...  
مستفيض...  
لان...  
ان...  
عن...  
حسن...  
ان...  
من...  
تواضع...  
عاشق...  
فان...  
من...  
ذلك...  
والاضراب...  
عن...  
حتى...  
لهم...  
من...  
انها

بكتلة

انها



عندما لا يشاقي من صدق توثيقه جعل من جعله من غيره  
 باقية الى ان الطريق على ضعفه والا كان الطريق صحيحا فانه يلبس  
 كما سبق وهذا القدر سمع مما لم يدع على توثيقه انما لم يمان الموثق بانه  
 من نفس علي توثيقه من د عقيده فانه يشتمل باطلا فانه لو كان  
 واحد لذلك ضعفه الباقي وليس عبره كما ذكر وقد يطلق القوي على مجرد  
 الامان غير المدوح ولا المنزوم كقولهم من دراج وما يجهت من عمارة الصناديق  
 واحمد بن عبد الله بن محمد بن المديري وغيرهم وهم كثير وان قولهم غير المدوح ولا المنزوم  
 خير من قولنا تشبهوا بهما وهو غير من توثيقه غير المنزوم متفق عليه لانه يشتمل  
 فان الامان المدوح غير المنزوم ولو فرض انه لم يوثق فانه كما اتفق عليه وهو على توثيق  
 الحسن ايضا والاول ان يشتمل في الترجيح ويجعل توثيقه فان يثق العقاض لم يكن حسنا  
 وكان هذا فينبغي زياده توثيق الحسن يكون المدوح مقبول لا يقال ما الفضل منه با ما  
 مدوح منه مما يقبل لا في او غيرهما من توثيق ذلك الراعي الضعيف وهو لا يحتمل  
 فيه شيئا واحدا لانه المقدمه بان يشتمل طريقه على مجرد باعق وخو  
 او جمهور الحال او ما دون ذلك كالوضع ويمكن ان يرد لبعض الطرق فيقتصر  
 على الشق الاخر ودرجاته في الضعف تتفاوت بحسب تحده عن شرط العلم  
 وكلما وجد بعض درجاتها كان التوثيق الضعف وكذا اكثر فلهذا ان الموثقون بالسنه  
 الى ما قبله كما يتفاوت درجات العلم وانهم الحسن والموثق بحسب توثيقه من  
 ادواتها في رواه الامان التوثيقه لولا ان الثابت بان ان غير ارجح كثير اجا  
 رواه من نقتض من بعض الاوصاف وهذا الى ان يثنى الى اقل مراتبه وذلك

كله والاعتماد من غيره من الرجاك المشهد صحابه بانه رواه المدوح من  
 غير توثيقه كما ان الله فانه يشتمل على ما كان في طريقه واحده كذلك ان كان الباقي ضعيفا  
 فضعفه عن غيره ويثرب انه لم يقدر المدوح يكونه الامام صالح انه مراد ويطبق  
 الحسن ايضا على التوثيق الامين وما يكون الوصف المذكور من جميعه انما يوثق  
 بعضها عن كون رواه متفقين لضعف الحسن الواجب ان يصحبه ذلك ضعيفا او  
 مدوحا اجزا كما هو في الصحيح الفاضل رواه بالضعفين وهو كونه على اطلاق  
 ومدوحا على وجه لا يبلغه الدال كذلك انما كان العلم يعلق على الطريق مما يوثق في ان  
 وان لم يتقبل ومن هذا القدر حكم العداة وغيره يكون طريق التوثيق الامنة ربه جدير  
 ح انهم لم يتركوا حاله غير صحيح ولا قدح وحكمه طريقه الى ان ليس يبرهنه وان طريقه الى  
 من هذا ان حسن ان سمعوا واقفي وان كان قد يكون من الموثق كونه حسنة  
 المعنى وقد ذكر جماعة من الفقهاء ان رواه زراعه في غير ذلك اضعفه الا في  
 بحم الادعاء في الصحيح انما هو قوله ومثله على اكثر منسوخ من اعانة كالم انما الت  
 واسمونه من لاداء او توثيقه وان كان حمان وهذا ما روى في صحيح ابن ابي عمير  
 وقال لم توثق البيهقي في سبب توثيقه وهو ما دخله طريقه من  
 فصار لا يصح على توثيقه من فساد عقيده بل بان كان من احاد التوثيق  
 لانه من رواه ان كان ما اشبهه اخر توثيقه بل من الاصح على توثيقه عارواه الى الموثق  
 في صحيحه انما توثق ادواتها بما لا يتخلو الواقع عند لان العبرة بتوثيقه اي بما  
 لا يتوثق عن لان لا يقدر اجسامهم بذلك وهذا ينفع ما يتوهم من عدم التوثيق من روايته  
 من خالفنا عن ذكر توثيقه حديثا وارواه في كتبهم وجبت فذلك كما يلقى الضعف

هذا الحديث هو الذي رواه  
 في صحيحه انما توثق ادواتها  
 بما لا يتخلو الواقع عند لان  
 العبرة بتوثيقه اي بما لا  
 يتوثق عن لان لا يقدر اجسامهم  
 بذلك وهذا ينفع ما يتوهم من  
 عدم التوثيق من روايته من خالفنا  
 عن ذكر توثيقه حديثا وارواه في  
 كتبهم وجبت فذلك كما يلقى الضعف

منه في قوله  
 ٤  
 ٣

عنه

ما رواه المحدث كثر كما برهيم به ما شئ احسن مما رواه غيره <sup>في المخرج</sup>  
 وهكذا الى ان تحقق سقاه وكذا التوراة الموثوق فانها كما في خبره مثل  
 علي بن فضال وابن بن عثمان اقر من غيره وهكذا ونظر اثر التوراة عند  
 القارئ حيث جعل بالاف م الثلثة او يخرج احد الاخيرين من هذا <sup>المراد</sup>  
 صحاح او حسان حيث يورد الجمل به وكثيرا مما يطلق الضعيف في كلامه  
 كما رواه الجرح خاصة وهو سماع الضعيف في ضعف ما رده وانه سهل على  
 ان من وقع العمل بخبر الواحد يطلق كاسيما لغيره فليقل عنده فائدة اليقين  
 الحديث غير المتواتر يطلق ومن جوز العمل بخبر الواحد كما كثر المتأخرين في الجملة  
 فائدة التثبت عليهم على ان يعمل بخبر الواحد لم يعمل به مطلق بل منهم من خصه  
 بالصح وبنهم من اصاب في الحق وبنهم من اصاب بالموثق وبنهم من اصاب بالضعيف كما  
 بعضا لوجه كما سنبه عليه في الخبر الواحد على اي وجه كان قبيح بالعمل بالخبر  
 الصحيح لعدم الاتقان منه فان رواه عدل صحيحا لم يكن لم يعمل به مطلق بل  
 لا يكون شيئا اذا عارضه بغيره من الاجازة الصحيحة فانهم لم يوجب المخرج وبنهم  
 بعضهم ما في ذلك ايضا كما اتفق في صحيح زرارة فحين دخل في الصلوة يفتن  
 ثم احث انه يتوضأ حيث يصيب الماء ويبتغي على الصلوة وان جفها بما كان  
 الحث تاسيما ومثل ذلك كثر واختلفوا في العمل بالحق عنهم من عمل مطلقا  
 كما يصح وهو شئ اجماع على ان يظهر من عمل الكل من التوراة والقرآن فيهم الاسلام ويشترط  
 طهورا وبنهم من رده مطلقا وهم الاكثرون حيث اشترطوا في قبول التوراة  
 الايمان والهداية كما قطع به العلم من كتب اليهودية وعزوه اليها في قول البراهمة  
 ايضا في كتب الصحاح وقيل في الحديث وكتب التوراة في قولها في باب الضعيف

شيء انه

تم ان يخصص به اجارا كثره صحة حيث تبارضه بالاطلاق وانه لا يخرج من المصنف  
 واخر براد الصبح مغللا بان خبر واحد لا يوجب ولا ينعكس كما في عبارة المرفوع وقيل في  
 زكريا كالمحقق في المغترة بالشمس من التوراة فيقولون ان التوراة في قولها الى الضعيف  
 ايضا اذا كان العمل بخبره مشتملا على الاحكام حتى تدفعه ح على الخبر الصحيح حيث لا يكون العمل  
 بمضمون مشتملا وكذا اختلفوا في العمل بالموثق في اختلافهم في الحسن فبقوله يوم خلقت  
 ورده الفروع وقيل ثالثا يمكن اشتراك التوراة في دليل واحد يدل على جواز العمل  
 بها مطلقا وهناك المانع من قبولها من موثوق قوله تعالى ان احب اليك  
 بنساء فقلن يا قتي بنهم الفوق لا لا تثبت عند خبر الخبر في جهاد كلفه في شريعة  
 ومردود وان لم يبلغ من العمل به وبهذا اتفق من قبل المرسلين قد اجابوا عنه بان الفوق  
 كما كان على التثبت وجب العلم بنفيته حتى يعلم وجود انقضاء التثبت في حق الضعيف  
 ليعلم اوجده وقد نظر لان الاصل عدم وجود المانع في العلم ولان الخبر الواحد لا يمكن  
 باليقين والبراهمة في الالة الحكوم عليه بالحق واما الضعيف فذهبوا لاكثر الخبر العمل  
 به مطلقا لانه باليقين عند اخباره ان الحق التوجب لمرده واجازة اخرون من حرمه  
 كثره بنهم من ذكره مع اختصاصه بالمشهور والله بان كثير تزويدها وروايتها  
 بخبر واحد او بالموثوق بغيره من الفوق او فتوى بمضمونها في كتب الفقه كقولهم  
 يصدق البراهمة في جانبها ارجاف التوراة وان ضعف الطريق فان القول  
 قد ثبت بالخبر مشتملا وهو كالمعنى من اخبار التوراة الاسلامية كقولها خذوا حذركم  
 وما كثر الخبر بانها راجعها مع الحكم بضعف عنده وان لم يبلغوا احد التواتر ولقد اخذ  
 الشيخ زهير الله في علمه بالضعيف وهذه حجة من عمل بالموثوق انما البراهمة اولى وقوله  
 فقولهم في حديثه عن وضع الرسالة بانها حذرت مما لا يخفى رده به عندهم في الاحتراز

فكر  
 في الخبر الواحد  
 في الخبر الواحد  
 في الخبر الواحد

١١٥

Handwritten marginal notes in the top right corner, including the number '100' and various illegible script.

Main body of handwritten text on the right page, starting with 'كانت' and ending with 'انما'. The text is dense and written in a cursive style.

Vertical marginal notes on the right side of the right page, including the words 'السلطان' and 'انما'.

Small handwritten note at the bottom center of the right page.

Handwritten marginal notes in the top left corner, including the number '101' and various illegible script.

Main body of handwritten text on the left page, starting with 'ما شتهر من العلماء' and ending with 'انما'. The text is dense and written in a cursive style.

Vertical marginal notes on the left side of the left page, including the words 'السلطان' and 'انما'.

فانه يكون قد اتهم عليه وادخله في صوره بانتموه سواء كان اسما منه منضما بالمعنى  
ان بقى ام منضما بذكر بعض الروايات واليه وادواته بحيث كان اسما منه معناه في قوله  
من الترمذي ان سيبويه لا يجر من ساكنين وجم من صدق لكل واحدهما على ما  
صدق عليه لا يوجب عدم صحة الحديث شره منها صدق الا في قوله لسانها  
الاساس في الروايات بالمعنى فانها صدق على لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها

هذا الحديث رواه عنده عن النبوة  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها

عن الشيخ

هذا الحديث رواه عنده عن النبوة  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها

عن الصحيح اذا عرف الخرف من حبه لكونه حيا اذا كان العدم  
الرواية كقول الشيخ في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
عنه مما سمع لم يدركه ثم يذكر في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
الاساس في الروايات بالمعنى فانها صدق على لسانها في قوله لسانها  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها

هذا الحديث رواه عنده عن النبوة  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها  
انها من الادراك في قوله لسانها في قوله لسانها في قوله لسانها











تسبح الاسماء الذميمة الاربعة عشر بحكم الله من اجل انما استناد صحيحة تتوخى  
 ويطرحها الى غيره من غير ان يطلع برحمتها بل هو عندهما يصرح بذلك احدونها بالحق  
 على خلاف من جملة من يورد حسب قول المؤلف عليه السلام في قوله الله عز وجل  
 في المعجزة التي لا تكثر بحيث ان الوحي لا يخرج له ان يخرج عن الموضوع فيه الاربعة  
 صفا الاخرى والحق وانما يكون كذلك كذا نظر العلامة وان علم النبوة هو  
 ومنه تفوت تحت القبول وان السنه جاز ان يكون سهوا في هذا ان يكون  
 وفلان يرواه لم يرا في هذا الا ان السلف واخذت الجواهر عند  
 على انه قال اولها حمله على انه صحيح ان قال في اولها الاربعة عشر حمله  
 احدها واسمها عليه النبوة وهو عن غير العهد الاول والآخر على  
 محض نظر الا وانه عن غير الاساطير وهو يوزع في ذلك وفي النبوة والسنه  
 ان يترجم من مسائل الاحكام في طريق ما فهم في كماله رسالة في الحديث  
 الا ان جملها وهو قوله تعالى في النبوة والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا  
 او ادركه في النبوة والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا  
 للرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا  
 انما ادعى الاربعة عشر حمله على النبوة والرؤيا والرؤيا والرؤيا  
 في الاربعة عشر حمله على النبوة والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا  
 كقولهم وقال طالب كذا قالها وان استعمل احكام يكون وصحة كلامه  
 وانما حمله على ما ادعاه بالنبوة والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا  
 الله رسوله في الاربعة عشر حمله على النبوة والرؤيا والرؤيا والرؤيا  
 وانما هو ما فهم انما حمله على ما فهم ما فهم في قوله في الاربعة  
 في الاربعة عشر حمله على النبوة والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا  
 كديث في النبوة والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا

عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم

والله اعلم

بشرنا في علي ادرها انما السند المذكور في قوله الشريف في الحديث  
 البريق او الحسن الذي لم يشر عليه ابن العقيد ويجوز ان يكون غيره لم في ذلك  
مع انعام قرائن تنبيهه ان في على مدار عتد من اسناد في الموصول او  
 في المرفوع او في قوله حديث في حديث او غيره وانهم او غيره ذلك ولا يقع اليقين  
 والاشارة بحكم ما يتقن من اسناد وغيره فيحكم لم او يتردد في ثبوت هذا الحديث غير  
 ترجيح لوجه الحق فينتوقف في هذه الفتحة على ما يتقن من حديث على ان يكون  
 الوجود لذلك ومن ثم شرط في قولنا في السلام من القوة انما هي بين ما اشتهر في الاسناد  
 منها وحيث فتقمت الصحاح في نقله وغيره وان في الحديث كالميراث في الحديث في ذلك  
 على هذا المبدأ والاختلاف في هذا لاصطلاح واعلم ان هذه الاربعة عشر حمله على  
 منها واسنادها كثيرة والقبول في مقتضاها يخرج الى التوقيف فيكون فرض الرباط في  
 المدرك فيفتح الاربعة عشر حمله على النبوة والرؤيا والرؤيا والرؤيا والرؤيا  
 في الضميمة حيث ان الروايات في الحديث في حديث او غيره مما في الحديث كما في قوله  
 وهو الخفي عليه ان في الاسناد وهو ان يرد عن نبيه اعطاه تمام نبيه في حديث يوم  
 سمع منه ومن حقه من المدرك في حديث ليه من ذلك لانه انما لا يقول حديث  
 ولا الحديث وما اشبهها من ذلك بل في قوله كان لان ادعى في ذلك في حديث في ذلك  
 يوم الفاتحة والجماعة مع انه في ذلك فلا يكون كذا في قوله لا يحسن الحديث في الفاتحة واليوم  
 الذين من في السند والسنه في سنه  
 وهذا النوعان تبيين في الاسناد وانما الترتيب في الحديث لان في الاسناد في ذلك  
 يروي عن حديث في حديث  
 باسمه او كنيته في حديث  
 في حديث في حديث في حديث في حديث في حديث في حديث في حديث في حديث  
 في حديث في حديث في حديث في حديث في حديث في حديث في حديث في حديث

عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم

من الكبار  
 الحجة بالبرهان  
 في حديث علي بن ابي طالب  
 في حديث علي بن ابي طالب  
 في حديث علي بن ابي طالب





وهو انما قد البصر بالشفقة عوارها نفع العينا ونجها والنجي من هو الوجدان وهو  
 عارها منه الحجة كما تضمن العلم ما استدل الله احدا بغير الحديت وقد ذهب الملائكة  
 بكسراف وتخصيف الرواد ونج الكاف وتشد البراء ونج الكاف وتخصيف الرضا اصلا  
 نظر العلم اليقين لذلك وم الظالم المفسون بموجهم المفسوس كرام ووصف للمبتدع  
 من المصنفين المبحر وضع الحديث للمفكر عيبه والكتو عيبه تزعمه علماء مع الظالم  
 لهم عن المحصنة واستدلوا بما زور في نفي حرق الحديث من كذب على جندنا ليقبل به الناس  
 فليستوا معتقدون انما رجعوا الراءه قد البطله فقد الحديث دسما لغير حريه من كذب على  
 علمه في ان انه سحر وخبون حتى كالتعريف المزدولين انما كانه كذب على ونج كذب له ونج كذب  
 نسخ لانه اذا تبين الخزيان وحكا الوطر في المنعم عن نفي جهل الاركان ما وان ان الخليل  
 ساور ان نورا في العلم الله عليه السلام انما هو في الواقع وانه ياخذ كلامه من بعض  
 السلف العلم اوقري الحكاء والاسرار الجيات او ما قد حريه صنف العلم ما وقراب لم سار صفا  
 لم يرح وقد صنف مما عمن العلم كلبه في بيان المصنفين والصفى في الناصر القوم به حنون  
 كتاب الارالمعظم في تبين الخلل جدير في هذا الباب وتفسيره كما في الترحيب في المورود  
 في المورود كتابا في المورود كونه اكثر من الاحاديث التي ادعوا صوغها لا يدبر على كونا  
 والى قولهم تصديق اول بعضها قد على بالوحد للرسول عند هذا الموقر بما في كتاب الصنف ان تمام  
 في هذا العو شمس العلم ان يقررت هذا العلم من الصنف لان المورود في شمس العلم ما في  
 كثره من الحكم الصنف اذ اوجبت حريته باسما وصنف تلك العقول هذا العلم  
 صنف تو رلقن ونفي بصنف اسما وادونج باه صنف الاسما ولان في المورود  
 او القرح باه صنف المنق قد يروى في المورود وانما تصعب الرضا في المورود  
 ملكا فيكم انهم من ائمة الحديث صلوا على الخيام واولها مصطلح بها ان ذلك انما كانت  
 غير لو تصديق لم يروى اسما يثبت به دعوات هذا العلم وان الملق ذلك المصنف والمفسر

في حوزة

من حوزة بقره كذلك جهان حريقا ن علي ان الحج بل يثبت بحجلا ام نونك  
 وسما في اثنتا عشر وقد تقدم انه لا يكون رواية الموضوع في بيان حاله خلقا وانما  
 من افراد النصف جمعوا روايته ايضا في الحكم والحق ما نزلت عليه من القرآن  
 الديقنة فزعموا اصولا ونسبا هلو اتي روايته بلا بيان في غير الصلوات الالهية  
 والحكم الشرعية من الرعية الزهوية والعصمة فضلا عن الاما او هو على المشهور  
 بين العلماء ويمكن ان لسند الحديث من غير شئ من افعال الرضا فعله بل اعلى الله ذلك  
 وان لم يكن الامر على ما نفع وتكون من عبادا في ذلك من وقع العمل به حلقا ومنزلة وانه  
 حديث ضعيف او مشكوك في حجة بقره اسما في المورود في اولها او ردوا دعواه في حقه  
 من صنف العلم ولا تذكره بصيغة المزمع كل رسول الله صلوا عليه في حقه وخلقها  
 من الالهة في الجازب اذ ليس تم ما يجب لزوم ولا في الاستدراج المنق لم يحسنه في العلم  
 لانه قد اتى بغيره على الاعين روالها في رعا خذرو في تقديرها به في التوقير في ذلك  
 الى ان انما كان اولي الالباب الثاني في نفي بقره روايته ومن برد وحرف ذلك من انهم  
 النوع علم الحديث وبقا ان ينادي كرم العلم بحال الرضا في حصول النفي من صحاح الرواية وتصحيحها  
 وجز ذلك الحديث وان استعمل على الترحيب في المورود واستمرم استغناء عنه  
 في الرواية انما اصيانته لشرعية المصنف من ادحا في الحديث منها فيما في الحديث والكتو  
 وقد روى انه قيل لبعض العلماء انك يحسن ان يكون مولاه الذين تركت حريم حصاره عند الله  
 فقال لا يكونوا احصاى احب الي من ان يكون رسول الله صلوا عليه اجتمع يقول في لم تقرب من الله  
 الكتاب عن حديثه وروى ان بعضهم سمع بعض العلماء شيئا من ذلك فقال له يا شيخ لا تفتن  
 فقال له ويحك هذه الضمير ليس هذا غيبته وهذا الجواب لا حريه فيه بل هو من زعم انما  
 كاصل المورود بالحديث لم يبق على الحكم في ذلك البتة في نوره ووجه تعلقه في المورود  
 عند محروجه في لغة جرحا سلبا وتيمير بيا ليمه سوء فسد علمه لانه عارها قولها

من حوزة

على ذلك والكثير وان  
كان لا يفتح في الوقت المناسب  
منه لا يفتح في الوقت المناسب

وذلك غير واحد فعند ان الكا برادوة استنادا الى الصفة ورد فيهم لم يعمل  
وقد كان السلف الصالح من العلماء بهذا الشأن مؤتمرا في الحج والبر والعبادة  
في كنعان التي صنفتها في الصفح كابين الفقيه نزل او فيها كما كايماش والشيخ ان حفر  
الموسى السيد جمال الدين احمد بن طيوك والعلامة جمال الدين رطلير والشيخ في اورد  
غيرهم ولكن ينبغي لنا هو في هذه الصفة من وجه الله في احدية الصفة في ذلك  
ما ذكره وما عااة ما قرره في علم الظهور الكثير لعلوه ويطبع على توحيد  
في الحج والترح فدا غفلنا على اعلا علمه كثيرا وانشققت على جوانب كثر وصحها  
على كيد التوم خصوصا في رضي الاخذ في المرح والترح والتذلل فانه وقع  
كثير من الكا برادوة وقد اذعه انفسه في بعض غير صحيح واطم من غيره في ذلك حتى  
في ربح ايمانها ايضا فاعلم ان قدره على الحق في تليدهم في ذلك بل ينبغي ان  
الله فكل من غلبه نصب فان طويلى ليج بينهما فليس على كثيرهما باختلاف طرقه واصوله  
يراعى بالاحسان الصبيح الحسنه والمؤيد وطرهما اوليهما فربما لم يكن في احاديث بين حديث  
حتى قد ختم الى الحديث على الجمع بينهما بل يولى بالجمع خاصة حيث يكون ذلك من امور البراهين  
وغيره

وهو المذكور في كنعان الذي هو المذكور في كنعان الذي هو المذكور في كنعان الذي هو المذكور في كنعان  
التي هي المذكورة في كنعان التي هي المذكورة في كنعان التي هي المذكورة في كنعان التي هي المذكورة في كنعان  
والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان  
التي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان  
التي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان  
التي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان  
التي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان  
التي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان والتي هي المذكورة في كنعان

بما ليس هنا اعتقاد القيس او عقوبته بما يتبعه بل لادن على الاعمال وقرب خبر النور  
يقول ان حيفه شهاه الكين رخصت على بعض فيقرم شفي فرادته كذلك ما في لا يقبل احدا  
حلقه وفيل شهاه فيهم فلو اذ اذ كرا حلا انهم لا يخرح مسلمان ويبيعه  
عند واداهم كره وعقل فلا ينزل روايته الصبيح الجبون مطلقا لا يفتح العلم عنهما الموجب لعدم  
الاعتق لعدم الحق في ارباب الكذب مع تقدير عقوبته ومع عدمه لا يجزى لقوله وهو مودع على اشترا  
عدايته لا يقدم من الامر بالثقت عذرا في استيفه وعدم الفقه شيئا بقوله البراهين  
الجليل بشرط تحقق الميل واستيفه في الم غير صحيح في احد انتقاء السنقت كذا استدلوا عليه في  
نزلون حقق الاية كون الفتن ما ما من قبول الرواية كذا جعلي حاله الرواية بالعلم على الصبيح  
ولا يجب التثبت عند خبره بعين شرطه ولا يسم ان شرط عدم الفتن بل بالان شرطه في علم  
ما يقف من حيث جعله الاصل عدم الفتن في المسلم ومحمد قوله وعدا الفقيه اراء في ان حق الطوق  
كانه كثر ما يقبل خبر الغير العاد ولا يفتن بسبب ذلك وتدعيه حيفه قبول روايته لغيره كذا يحكي  
بنو ذلك وقبول قوله في تذكره الظاهر وطهارة الماء وراق الحارثة والوقوع بين ما ذكره من الرواية في  
ونس للمراحم الرواية كونه تاركا لغيرها المسماة على كونه سميها من اسباب الفتن التي في غير

الكبير والاصار على الصبيح وتوابع المرداة وهو الايمان بما استنق الحق به عادة بحسب  
زمانه ومكانه وشدة فعله وتركا مع وجه يغير ذلك لمصلحة واعمال له مع باعتباره الالهة  
من الاسباب المذكورة لا تحقق الالهة فاعتن عن اعتبارها وضبط ما يرد عن كون  
حافظ لم حيفه غير ضيق ان حدث مع حفظ صادق كذا في حافظه من القول  
والصحة والتبريد ان حدث عارفا بما فيقول باليمين ان روى في اسما في حديث  
مؤوية و ان المعية اعتبار الرواية فيمن مع هذا لانه الجول لا يجازي في بروايتها فيمن  
على الوجه المبهر وتخصيص يله او جزئي على الالهة ولا يتصور في الراوي المذكورة لا صابغوم  
استمراتها والطباق السلف والموقف على الرواية عن المرة ولا الحارثة فيقول روايته والتقول  
شهاه في الجدي والرواية اولي ولا العلم بغيره وعبرته لان الزعم من الرواية الرواية

مقالين

مقالين

ومرتفق بدونها وعموم قولهم مع الله عليه وان لم يصر الله امره ومع مخالفتي قواعدها  
 ورواها كما سمعنا في حائل فقولهم بغيره وكنين بغيره من قوله موثوقه بالبريق جزرا  
 والصحيح انه قد روي عنهم عليهم السلام انهم قالوا اعرابوا كلامنا فان قومهم في موثوقه اعرابا  
 والبيان في المعنى العبادات هذه الاحاديث عن الاصل حريه وعن آخره  
 ما حاق في طاب لورث اذ لم يعرف النوان يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 من كذب علي متعمدا فليتبوء عقوبه الله فان كان الله عز وجل لم يكن يدين قوما الا ان  
 حدثوا في قولهم كذب علي المتعمدان في قولهم كذب علي من الخي والحق في كذا  
 لا يعتبر فيه العيب فيصح روايته الا على قود في كذب السلف والخطف ولا يجوز بناء  
 على اعتناء رجز الواحد على عدم اعتناء رجز غيره فيقول حينئذ من يراهم يصيبون العلم  
 بالعدد غير معتبر في الحكمة مطلقا وهل يعتبر في ذلك امر اخر او مذهب من لم لا يعتبر  
 فيصير روايته جميع في المسلمين ان كان العمل بدعيه او الابدان في التغير روايته المستبعد  
 مطلقا بصرف ان كان في قول الاستون في الكفر المتيقن وفي غيره والثاني ان لم يجر  
 لمقره مذهب قبل وان استحل كخطيئته من مملاته الشيعة لم يثبت الثالث ان كان  
 لمذهبهم بغير لان في التميز بغيرهم والاقبال عليه لا يجوز في المشهور  
 بين الصحابة اشترطوا بما في ذلك المذكور من الشروط ولا يفترون الامساك وطعوا به ونبت  
 الاصول القديمة وغيرها لان من عداه عدمه فاستبانة والكا تقدم فيستادله  
 هذا مع علم اخبار ضعيفه بسبب وعقد في الراوي او توجب في وعقد في  
 ابياتي في اكثر من ابواب القدر عند ربه عن ذلك العمل مخالف لما اجمعت عليه اصولهم  
 عدم قبول روايته مخالف باخبار الصحف الماهل والارواح وعقدته وكذا بالمشهور  
 ان سيرة النبي والاولياء فيمن الرضا بغيره في السبب اثبات المذهب به وان ضعف

القول

طريقه كما ثبتت مذهب اهل الخلاف بالبراق الضيق من اصحابهم ووجهها البرهانه في  
 اصطلاح الاسباب الباعثه لهم على قبول روايته مخالفه في حق الابواب كقول  
 ما دلت التواريخ على ضعفه في ذلك كما مذهب المحققين المعتبرين في تصحيح الكلام على خبر  
 الدين في رواه الرضا وكتبه كان فاعلاق اشترطوا الامان من استثنائه من ذكره في صحيح  
 وح في الاثر على ما قرناه عنهم اشترطوا امدان من من الامان والعدالة والاحسان في خروج  
 الاطلاق اشترطوا الامان والعدالة المعتبرين في قبول روايته غير انهم طلبوا في ذلك  
 اذ لا يقولون به واقترن قوم منا في معتبره واسلطة السنه من ذلك كله واقترنوا  
 على الصحيح اذ لا يريدون اعداء ولا يقدرون في قبول الموقوف في رده من ان الكاذب قد يصدق  
 والماضي قد يهتق ان في ذلك لضعف في علمائنا وقد حاق في المذهب اذ لا تصنف الا ما قد  
 يعمل في الجرح كما يصير في القول وما برهان هذا غير قانع ووجد احتمال صدق الكاذب غير  
 كاف في جواز العمل بتواريخ النبي عنه والقرن في الذهب غير ظاهر فان من لا يعمل في الخبر الواجب  
 من الصحابة كما سجد لآلهم وكثر في التمسك من ضعفه تم حاله عن خبر التمسك على وجوه التمسك في هذا  
 الا ان صلح حد التواتر والمصنف اشتمل على الخبر الجرحين فيصير على مذهب النبي غير انما كان  
 ولا بد من تخرجه في ذلك فالعمل على خبر خلاف التمسك يسلم على ما برهان عن قبول خبر الناس في علم  
 ومنع الاطلاق على العمل في ذلك وقد تقدمت ان شاء الله ان المصنفين على ضعف ملاحده  
 قولهم كاشف ذلك شيخ في جوار كثره والله في العلم في كل حكمه الله في توفيقه انما المعتبر  
 بتخصيص عولين عليها ولا يستقامه بان شتهر عدائهم بين اهل العقول وغيرهم من اهل العلم  
 ان يفتن من عمل شيخ محمد بن يعقوب الكوفي في قوله الى زمانه هذا لا يجرح احد من هؤلاء في المشهور  
 الى تصديق على تركة والاعين على عدائهم لما ستمه في كل علم من تفهيم وضبطهم ودرهم زاده على الهالكين  
 يتوقف على اكثر كثره من هؤلاء من الروايات الذين لم يشتهروا بذلك ككثره من سبق على هؤلاء وهم طرق ان  
 انه في روايته في الكتب بما في الاكثرية بتزكية الاجراء في الروايات المشهوره لما وافقنا كما يمكن به

المعروف ١٣









المعروف عنه ان يكون الكبرياء المرادى سببا ولا ريبه وقورا وعلميا فخران يروى  
الكبير عن الصغير بعد ان تصدق الراوي وقد اتفق ذلك كثيرا الصبي انه يرضاه عنهم  
فمن دونهم من الذين يبينون والفقهاء والنور من غير النوع ان لا يفتن به ويعلم  
كذلك من عند الكبرياء لا يوجب بل يكثر منهن وقد قال النبي صلى الله عليه واله  
ان تيرال الناس ما زلهم الصلوات التي في طرق النجس الحديث وهي سبعة اركانها  
السابع من هذه التي يسمونها وكان الحياء من حفظهم ام كان كبريتهم من كماله وهو  
الراي الساج في فتنه ارفع الطريق الواقع من العمل عندهم الحديث لان ارفع  
لوجود صفة الحديث وانما دينهم ولان حليلهم رسول الله صلى الله عليه واله وحقيقته  
الماثية والاخرية كما لا يخفى ولا ان النبي صلى الله عليه واله اجير الناس اولا  
واسمعوا ما جاء به والتورع عما جرت عليه من قبله صلى الله عليه واله ولا ان الساج  
جاء في احواس قلبها وحفظ قلبه وتوزع الفكر الى الله من اسرع وفي حق عبد الله  
كما لا يخفى لان عبد الله عليه السلام يفتنهم من حديثكم كما لا يخفى ولا تقول  
بقره عليهم من اوله حديثا وحده وسطر حديثا ومن افوه حديثا فخره صلى الله  
عليه واله من هذه الاحاديث على النبي صلى الله عليه واله على قراءة الراوي والامام  
فنفقوا الراوي بالساج ارفع في حاكمه كونه راويا غيره ذلك المصحح سمعت عدان الخ  
وهي ان يقرأه الصبارت اعلاها ارفع الصبارت من فتنه المصحح لولائه نصفا  
على الساج الذي هو على الوقت ثم بعد ذلك من المرتبة ان يقول حديثي وحديثنا لولائنا ايضا  
على قراءة التي سمعها كتبها كحديثنا الاجازة لا يثبت في من ان بعضهم اجازته والصبارت  
اجازته والكتابة فخره سمعت فانه لا يكاد احد يقول سمعت الحديث الاجازة ذلك ان  
ولان ذلك تدليس بالمصحح وروى عن بعض الحديث ان كان يقول حديثنا فلان وفيه والاشارة

ان قوله تدليس بالمصحح  
هو تدليس بالاجازة  
الاجازة هي التي  
القول والتدليس  
راوي الحديث  
التي لا يثبت  
بغيره  
والاشارة  
الاجازة  
هو تدليس

اهل الحديث

اهل الحديث وكان الراوي حيا الا انه لم يسمع منه شيئا بعد ان كان قد سمعت في فتنه ذلك ولا يسمع  
الطريق التي منها ذهبوا اكثر لا ذكرها وقيل لها على منها لا يسمع سمعت دلائل على  
اجازته روى الحديث وحاطبه به وفي حديثنا واشبهه ذلك مما علمنا ان حاطبه رواه له  
ان يقرأه وان كانت مرتبة الا ان الله - فيما سهل من اجازة الاجازة والذليل  
فيكون يحصل بغير ذلك اولى من خصصه به فنفذ او كان من جهة المصنف من اوله في قوله  
في حديثه ان يقرأه الحديث من بعده بعد ان سمع من حديثه في المرتبة قوله في قوله اجازته  
للمتروك الذي في قوله وكنت استعمل الاجازة والكتابة كقولك ان كان اوله ثم انما  
لان هذه الطريقة في الاجازة وهي قلة الاسماء هذه قلة الاسماء والكتابة في قوله  
كولوا وراي الله وذكر ان يقرأه في حديثنا فيكون اول من انما والكتابة على قوله اجازته  
كذلك يفتن من حديثنا بما يسمع في الحديث في الجاهل والناظر من الحديث اشبه والي  
من حديثنا لولائنا على ان الحام لم يكن حيا في الحديث وانما اتفق - التمام وادناها المراد في الاجازة  
الواجبة من الطريق قول الراوي الساج ما رفلان في فتنه في اوله لا يحسنه المصنف  
سمعت منه او يقرأه او يسمعه وهو مع ذلك محمول على الساج من قوله اذا خففنا في قوله  
عنه لا يسمعه عرف انه لا يقول ذلك الا في سحره شرطه فيهم في الساج ان يسمع عرف  
من عاقبة انه لا يقول ذلك الا في سحره من خذرا من التمس من هو اوله وان كان عدم الم  
اشهر وانما فيها التواضع على الساج وليس عند اكثر فتنه الحديث الكفران لان الله لو ضمن  
على التي سمعها كانت التواضع من حفظ الراوي او من كماله وهو ان كان الكثرة مما يحتمل  
الاشارة ان كان الراوي يقرأه والاصل ان يقرأه بغيره ان يقرأه من غير ان يحفظه اوله  
غيره ان يقرأه فتنه فتنه كما لا يخفى والاشارة والتدليس في قوله الراوي وعدم تدليس  
واجب اسما للتواضع وقد تقدم كما لا يخفى اسما للتواضع في قوله الراوي عدم تدليس  
انما كان من الحديث وان خالفه من لا يثبت به ولكن اخذوا من ان التواضع على الساج من الساج  
من لفظه المرتبة او قوله وروى ما لا يشهد به من الساج على وقد عرف وجهه في قوله

الاجازة هي التي  
القول والتدليس  
راوي الحديث  
التي لا يثبت  
بغيره  
والاشارة  
الاجازة  
هو تدليس

الاجازة هي التي  
القول والتدليس  
راوي الحديث  
التي لا يثبت  
بغيره  
والاشارة  
الاجازة  
هو تدليس

ام كان لو كان في نسخة اخرى من نسخة الترخ فلو نسوا وهو المنقول عن علماء الجاهل والكونية  
الرواية في الخليلين مع سماع الا فرقة مع سماع الشيخ في قراءة في رواية عن جماعة الضيق وورد  
حديث عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله قال في قراءة على السام وورد في العام على  
سواء وقيل العوض اعلى من السماع من نسخة الشيخ وما دقت لها ولا على يد  
تقع الا لا تحذف الا بسبب الترخ فعدم تكلف الرواية التي هي بصوت ان يكون تلميذ الا  
والجاء في عن هذا الطريق ان يقولوا ان اذا ارادوا ان يذكروا ذلك فزادت على  
طاعة او قدى عليه واما السمع ما قد الترخ به اتم تكلف بالرواية عليه ولا يوافق  
ويلاش ربه بل يوافقها بالتمسك الا ان يكون مراد من هذا ان اعلى عبارات هذه الرواية  
على الراجح حريما وعدم استقامتها غير المكلف ثم بعد هذا في الرواية ان يقولوا حديثا في حديث  
قول قراة عليه قوله من الا ان في الرواية عليه او يطلق عن قوله قراة عليه على قول  
بعض الحديث في اقره به تام مع الترخ وادبنا رومن ثم جازا في قوله قراة عليه  
وقيل لا يسوغ هذا القول لان الترخ لم يحد في نفسه وان اقره بالرواية ولا يلزم جوازها  
تتميز جازها مطلقين لان الرواية السليمة في الحديث في قوله قراة عليه  
وهو يقيد كذا في نسخة السام كما في قول تاج في قوله اطلاق التي وهو اخبار دون الادل  
وهو حديثنا في نسخة السام في نسخة الشيخ في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
تدريج بين اهل الحديث وان لم يكن بينها فرق من جهة الرواية من فرق بينهما في قوله قراة عليه  
والتقول في قوله هو الاظهر في الاقوال والشهر في استعماله اذا كان الادلة في الرواية في قوله قراة عليه  
طاعة غيره وجملة نصيبها فاسم ثم لم يترك في نسخة ذلك في رواية الترخ في قوله قراة عليه  
لم يترك في نسخة الاقوال في قوله قراة عليه لان الرواية في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
منه السكون عن الا في نسخة الرواية في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه

و  
الاصح  
كوت وادرس

اعلم

اعلم من الاقوال في نسخة السام في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
كلا دل حديثا واخرها تترى لكونه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
يقول قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
ويرود كذا في نسخة السام في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
رواية في نسخة حاشيتي واخرها بصيغة المكمل في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
ولان اليقين في نسخة السام في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
بصيغة المكمل في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
عدم قصده بل انه ليس بقصد اهل بيده كما في نسخة السام في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
فيما انفصل على خط اصلا افراد والمع هو الادل في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
توجه الخطم في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
انواع السام في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
لا سيما ان يكون من كذا في نسخة السام في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
ولا سيما في نسخة السام في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
جاء في الاقوال في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
بعض نسخة السام في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
فقران في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
بصيغة في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
وخذ ذلك العاين في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه  
وقوله في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه في قوله قراة عليه

كوت  
الاصح  
كوت وادرس









انما ضار بان احدنا ان لم يسمع من غيره بان كذا...  
كما كتبت في كتابي...  
في الصحيح والفقهاء...  
وقد اختلفوا في...  
الاخبار...  
عليها...  
لان الكتاب...  
فكثير...  
مع ان الامر...  
بالحديث...  
كونه...  
احول...  
انما...  
وحيث...  
ان في...  
تحوالت...  
من المنة...  
هذا...  
عليه...  
حدث...  
في...  
في...  
في...

الكتاب

الكتاب...  
عن اذنت...  
عما...  
من...  
فمن...  
بشبه...  
والا...  
مجلس...  
اصدق...  
ثم...  
الذي...  
يروي...  
عام...  
محقق...  
الرب...  
الوقد...  
مصدر...  
من...  
من...  
المسورة...  
وقد...  
وقد...

عم  
الحديث  
جور





والقول في غير الخبرين تفصيلين واما توقيع المصنف الحديث في ان  
 نصحه المدلول عليه بان يحث قرعة على الابواب اللاحقة للاحتجاج المستحب  
 من صلاة ما سبق من غير حقها قرب الخوازم لا اجل الفرض المذكور  
 ولا فعله غير واحد من ائمة الحديث من وجه الجمهور ولا يردى الحديث بقوله  
 لما من ولا يثبت بل لا يتولد الا لا يقين الله والبرية تكون حطابا لا  
 من النبي والائمة صلوات الله عليهم وتقع اداءه كما سمعوا احتسابا لا  
 التوراة مع الله عليه (هو في صحيحه جميل من دراج كما قال ابو عبد الله عليه السلام  
 اعزوا واحده ثانيا فاما قوله قضى وبتعليق من يرد قراءة الحديث قبل التوراة  
 فهو من البرية والله لا يسلم بل من الجن ولا يسلم من المصنف بذلك بل  
 بالخذ من افواه الرجال العارفين باحوال الرواة وضبط اسمائهم وما وقع  
 في روايتهم من الحسن والضعف والحقيقة رواية اسما في الرواية رواه هو صوابا  
 وكان روايتهم كذا اذ رواها الرواة للحديث والضعف وتذكر بعد ذلك في  
 كرا وقيل والقال ابو بصير من جملة يرويه كما سمع بالجن الى تحقيقه في قوله  
 عقول النبي في الحديث والمنع الرواية بالحق والاحود التمس عليه كما سبق وجوز  
 بعضهم اصلاحه الكتاب وهو يبين سبب تجوز الرواية بالحق وتذكر في الاصل على  
 حانه والضعف حاشية اسما من صوابه في اني شبه اولى من اني في تلميح على  
 حانه واجم عليه في المصنف في قوله من احب الحديث زود في المنام كما  
 قد ذهب في من انما كالتعليق فمثل عليه في قوله من احب الحديث زود الله  
 صلى الله عليه وسلم في قوله من احب الحديث زود الله صلى الله عليه وسلم  
 اهل العلم حقا وهو صواب ووجه صحه هذا اذا كان التوفيق في الكتاب  
 والاصح الاول في قوله من احب الحديث زود الله صلى الله عليه وسلم  
 طريق فلان كذا واما قوله من احب الحديث زود الله صلى الله عليه وسلم

من قوله  
 حيثما اراد  
 روح الله  
 حيا  
 فوجاهه  
 كما سمع

الاصطلاح

ان المصنف اصلاحه ما وجدها برواية اخرى ان اتفق ولو رآه في غير ذلك  
 التي احبها لاني اتفق اصلاحيه كذا وردت في نسخة ما حكته لا يرد  
 وقوله في الرواية الثانية من احب الحديث زود الله صلى الله عليه وسلم  
 ما رواه في نسخة ما اصلاحه ما يمكن للامتنان على ذلك من ان يكون  
 يحثون صنفه في تعيين الحار فاذ له الراوي من الحديث عن اتفق في هذا  
 والتفقا في الرواية حتى ان الفهم استباح اذ صفاق لفظا حدها امينا  
 اخيرا فلان وفلان واللفظ فلان او هذا القول فلان كذا لا يخرج  
 ويشبه ذلك من عبارات كان في رواية في بعض النسخ والنسخة كذا  
 حاز ايضا على القول كذا في الرواية بالحق واللفظ فلان كذا لا يخرج  
 يدل على الضعف فالسير الى منه اطلاق لفظها في بعض النسخ مع جماعة  
 رواه منهم من نسخة قويت باصل بعضهم دون نصف وازداد من ذلك  
 وذكره الراية في نسخة واحدة من قول واللفظ فلان كذا لا يخرج  
 الخوازم كذا رواه ما رواه قد سمع من ذلك في نسخة واحدة من نسخة  
 رواية الاخرين حتى تحريمها في نسخة ما من الفصح مع رواية غير  
 في رواية اخرى حتى ما خبر ذلك ولا يرد الرواية على اسم من نسخة  
 الاسناد وعلى ذكره في نسخة ما على اسم من نسخة في نسخة ما  
 شال ان يروى في نسخة من احب الحديث زود الله صلى الله عليه وسلم  
 ان يروى عنها وتقول كذا في نسخة من احب الحديث زود الله صلى الله عليه وسلم  
 او لولا ان عيسى وقوله ليعلم كلامه في روايته عن عيسى صلى الله عليه وسلم  
 ان يروى عنها وتقول كذا في نسخة من احب الحديث زود الله صلى الله عليه وسلم  
 يكونوا انما اسم رجال الاسناد في نسخة من الاحاديث متقوية في نسخة  
 تروى على فلان حدثنا فلان وتقول كذا في نسخة من احب الحديث زود الله صلى الله عليه وسلم  
 عن زرارة قال قال الصادق صلوات الله وسلامه عليه فيمن فعلوا احد ما  
 كان عليه من احب الحديث زود الله صلى الله عليه وسلم

من قوله  
 حيثما اراد  
 روح الله  
 حيا  
 فوجاهه  
 كما سمع

الاصطلاح





السؤال فيمن عهد الوهاب وبين علي بن ابي طالب في هذا الكتاب...  
 عن عبد الله الذي ذكره في حديث علي بن ابي طالب...  
 قال سمعت ابن التميمي يقول سمعت ابا عبد الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول انما احب قوم...

الشيخ  
 الزبير

عنه شخ وقد تقدم حوته احمد بن محمد بن ابي جعفر...  
 عليه عير مائة ذلك سنة ثمان مائة سنة...  
 والشيخ الذي ذكره ابن ابي عمير بن ابي جعفر...  
 وبين وفاتها ما ذكره ابن ابي عمير بن ابي جعفر...  
 سنة ثمان مائة وثلثون سنة...  
 وحسن سنة ما كان في ذلك السنين...  
 ومات عن ثمان مائة سنة...  
 وكانت وفاته سنة ثمان مائة سنة...

السؤال  
 فيمن عهد الوهاب...

السؤال فيمن عهد الوهاب...  
 عن علي بن ابي طالب في هذا الكتاب...  
 عن عبد الله الذي ذكره في حديث علي بن ابي طالب...  
 قال سمعت ابن التميمي يقول سمعت ابا عبد الله يقول...

والله اعلم وعاذ بالله فان لا ياب ولا لايه...  
 صلواته وصالحاته يكون كذا الحديث...  
 بن عبد الرحمن بن ابي عمير بن ابي جعفر...  
 التميمي بن ابي جعفر...  
 والشيخ الذي ذكره ابن ابي عمير بن ابي جعفر...  
 وبين وفاتها ما ذكره ابن ابي عمير بن ابي جعفر...  
 سنة ثمان مائة وثلثون سنة...  
 وحسن سنة ما كان في ذلك السنين...  
 ومات عن ثمان مائة سنة...  
 وكانت وفاته سنة ثمان مائة سنة...

السؤال فيمن عهد الوهاب...  
 عن علي بن ابي طالب في هذا الكتاب...  
 عن عبد الله الذي ذكره في حديث علي بن ابي طالب...  
 قال سمعت ابن التميمي يقول سمعت ابا عبد الله يقول...

السؤال  
 فيمن عهد الوهاب...





عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ومن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
من استعمله في بيت المقدس في سنة ١٠٠٠  
مولاة فاجتمعوا بالكر من اجل ذلك  
واصله المأذونة والحاكمة على العساكر  
حالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فاذا جاء احد اخبرنا بالخير فليخبر  
اخر كان مولاة بنى بالاسلام  
الظاهر في السنوب بالقبيل كما اذا قيل  
بسبب انهم باجرتهم والاعين على العاقبة  
اعلانه كما قيل في حق مولى ابن عباس  
فقد نزل في ذلك من جرحه في حروب  
الروايات في حقهم ومعرفته بالاجرة  
التي خرجت في الاطلاع على الرواة  
اللاخون من العجائب عبد الله بن مسعود  
بن ثابت اخوان ومنه اصحاب باجر المومنين  
وربنا مسعود ابن خراش العتيبي ومن  
وارثه بن شريح اخوان فاضل من اصحاب  
ومثا (المنقذ) من الصبي سهل بن عبد  
سليمان بن يزيد واخوانه بن شريح  
نورا المحضر الجعد الشجر بن من اصحاب  
محمد وعلى والحسين بنوا في حرمه الثماني  
عبد الله وعبد الملك وعرف بنو عطاء بن

صم  
كان في سنة ١٠٠٠  
من العقبين  
جده كان في سنة  
عاشم على  
البحر في سنة  
عاشم على

عاشم على  
عاشم على

عاشم على  
عاشم على

ومن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
من استعمله في بيت المقدس في سنة ١٠٠٠  
مولاة فاجتمعوا بالكر من اجل ذلك  
واصله المأذونة والحاكمة على العساكر  
حالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فاذا جاء احد اخبرنا بالخير فليخبر  
اخر كان مولاة بنى بالاسلام  
الظاهر في السنوب بالقبيل كما اذا قيل  
بسبب انهم باجرتهم والاعين على العاقبة  
اعلانه كما قيل في حق مولى ابن عباس  
فقد نزل في ذلك من جرحه في حروب  
الروايات في حقهم ومعرفته بالاجرة  
التي خرجت في الاطلاع على الرواة  
اللاخون من العجائب عبد الله بن مسعود  
بن ثابت اخوان ومنه اصحاب باجر المومنين  
وربنا مسعود ابن خراش العتيبي ومن  
وارثه بن شريح اخوان فاضل من اصحاب  
ومثا (المنقذ) من الصبي سهل بن عبد  
سليمان بن يزيد واخوانه بن شريح  
نورا المحضر الجعد الشجر بن من اصحاب  
محمد وعلى والحسين بنوا في حرمه الثماني  
عبد الله وعبد الملك وعرف بنو عطاء بن

عاشم على  
عاشم على

عاشم على  
عاشم على

دعون والموت وكثير وتمام بالتحقق وكان اصغرهم وكان العباس  
تحت اتمام حضار وعشرة هـ يا رب فاجعلهم كوالديهم هـ واجعل لهم خيرا  
الاحكام بالفاء والهمزة وكان كثر انما كلفهم وام جيب امي والله تعالى وسع العلم  
ايضا خوفه او طائفه وبقوله فان ذلك ربما تميزه من اوصاف المتقين  
وايضاً بما استدلت بذكره وقيل ان ذلك كان السماع على الارض من الاله  
اذ لم يوف بها اجتماع عندهم لا يقتل الجارية وقد كانت العرب يسيب الابل  
وانما حدث لم الانتساب الى البلاد والاطراف ما توطئوا فلكنا القرى  
وضاعت الالساب فمع سبق لها غير انتم سأل البلدان والقرى انفسها  
كلهم ما حو الي ذكرها فان كان سليل وان قد يفتقر شجرة سكنه ارجح  
لعبان كان قد سكن بلدا اخر سميها لياقها شاة او يسيبها اليها حتى حو اليها  
من البلاد من سكني وحسين عنده ذلك تزيينها لبلد الثاني ثم تنقل منها الي الثالث  
البرق واما ان بقية بلدا حيت اقليم يسيبها الى اقليم اخر حتى الزيادة والبلد  
والحيت والاقليم فمن حوضه اهل جميع وشاة كلهم يكون فرسبة الجمع والصيد  
او ان من ولاداد المجمع منها فليزيد بالجمع فتقول ان من الصغار والجمع فيجمع واحكام  
موجبة في الاشارة الى هذا صدهم العلم من تزيينها الى الحديث وانواع احوالها  
ومن اراد ان يستقصا صفاها ذكرها لا تقبل الحق في بلدا فليعلم بلدا بنا عنده  
ان صدرين في غيرها اصطلاحا من الحديث فانها قد يفتقر ذلك الى وقت الله تعالى  
للكامل بحمد الله والله تعالى الحق بعد اذ والجاهل من السيل المرشد وهو حسبا

الاحكام بالفاء  
البرق  
والحق بالفاء  
ايضا

جمع

ونعم

كتاب الصلوة كتاب الصيام كتاب الزكوة وغيره على نسق الاصول  
الامامة من جهة الخير كتاب الصلوة ذكر ذلك ابو الفرج محمد بن  
الحسن بن يعقوب النديم كتابه في الفهرست **برود** الاسكاف  
كتاب اجراء به الحدس عبدون عن اهل طاب الانباري عن الحسين بن  
رنايد عن ابن نمير عن الحسن بن محمد بن سماعة جلي عن برود  
**الشاة** بابيت شاة ديار كني ابا جرة الشمالي وكنيته دينار الكوفي  
ثقة له كتاب اجراء به عدد من اصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين بن  
ابيه ومحمد بن الحسن بن موسى بن المشوك عن سعد بن عبيدة بن ابي جري عن  
الحدس محمد بن علي بن الحسين بن محبوب عن اهل طاب الانباري عن  
عبدون عن اهل طاب الانباري عن الحسين بن زياد عن ابي بصير بن  
علي العطار عن ابي جرة ولكنه كتابه العواد وكتاب الزيادة وانما  
حسين بن رنايد عن محمد بن علي بن يحيى بن جعفر عن ابي جرة **باب**  
الصرير له كتاب ذكره ابن النديم وله تفسير القرآن **باب** كبرج  
له كتاب اجراء ابن ابي حميد عن ابن الوليد عن الحسن بن حسين بن  
الحسن بن علي الكوفي عن جلي بن عثمان عن ثابت بن شريح ورواه  
حسين بن الحسن بن الحسين بن علي بن ثابت عن شريح واهل طاب الانباري عن  
موسى بن عبد بن سعيد عن الحسين بن محمد بن الحسين بن ابي بصير عن

الحدس





عن الحسن بن ابي عبد الله عن محمد بن اسمعيل عن ابي بصير عن ابي الحسن بن تومار الحسن بن ابي  
 بن الفرج لاقتاده بنجادي ككتاب في نسخة التي هم اجزاء به ابن ابي عبد  
 عن محمد بن الحسن بن الوليد بن محمد بن ابي بصير عن محمد بن خالد البرقي عن  
 ابي علي الحسن بن الفرج الاقتاده عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن  
 ابا خنيس بن ابي عبد الله عن **الحسين** بن سريته الوضلي له كتاب اجزاء به  
 عنده عن اصحابنا عن ابي بصير عن محمد بن ابي عبد الله عن **الحسين**  
 بن ابي عبد الله له اجزاء به الحسن بن ابراهيم القزويني عن ابي عبد  
 محمد بن وهبان التمار عن ابي القاسم علي بن الحسين عن ابي بصير عن ابي بصير  
 بن الحسين عن ابي بصير عن عثمان بن يحيى عن الحسن بن يحيى عن ابي بصير  
**باب حيد** من الفقه الكوفي كذا ابا الطاهر الصيرفي في  
 اصل اجزاء به عنده عن اصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين بن الوليد عن محمد بن الحسن  
 عن محبوب بن يزيد و محمد بن الحسين بن الخطاب عن ابي بصير عن عثمان بن يحيى  
 عن حميد بن المشي **حميد** بن التميمي له كتاب في الحديث والتبريد رواه ابي بصير  
 بن عمير الاصح عنه **حميد** بن زياد بن ابي بصير كوفي قرره ابا بصير الحارثي  
 له كتاب في الفقه كذا في كتابه النصف وفي الاصول اكثر ناه كذا في نسخة عن ابي بصير  
 كتب الاصول اجزاء به و اياها كلها كتبه ابي بصير في عدد من اجزاء به الاصل  
 حيد بن و اجزاء به عن اصحابنا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 علي بن حبيش بن قولان محمد الكاتب عن حميد بن حبيب له كتاب في الفقه  
 بن زياد عن ابن سماعة عنه **باب حاد** روي عن ابي بصير في نسخة له كتاب

١٥١

اجزاء به عنده عن اصحابنا عن ابي بصير عن ابي الحسن بن علي بن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن محمد بن الوليد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 بن الوليد عن محمد بن الحسن بن ابي بصير عن محبوب بن يزيد عن ابي بصير عن ابي بصير  
 بن علي بن فضل بن ابي بصير عن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 الساجور و كتاب الزكوة و كتاب الصلاة اجزاء به عنده عن اصحابنا عن ابي بصير  
 المحصول عن ابي بصير  
 محمد بن محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 و اجزاء به ابن ابي بصير عن ابن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 في الفقه الكوفي عن اسمعيل بن سهل عن **باب حصف** حصف بن  
 غياث الاصحى عن ابي بصير  
 بن علي بن الحسين بن ابي بصير عن محمد بن الحسين عن ابي بصير عن ابي بصير  
 بن الوليد عن محمد بن حصف  
 اجزاء به عنده عن اصحابنا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن محمد بن خالد بن ابي بصير عن حصف بن حصف بن حصف بن حصف بن حصف بن حصف  
 اجزاء به بالاسناد الاول عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 بن حصف  
 رويناه بالاسناد الاول عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 بن حصف  
 عن اصحابنا عن ابي بصير  
 عن الحكم بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن الحسن بن حصف بن حصف

حاصلا

١٥١











لاهل كبر و برتقه حليل العذر اجزا جماعه عن محمد بن الحسن بن الوليد عن  
 ابيه عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد بن عبيد الله بن محمد بن علي بن الحسن بن  
 محبوب عن علي بن رباب **ع** عن الحكم الكوفي ثمة حليل العذر وكنه ثمة الحيا  
 جماعه عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن ابيه عن محمد بن احمد بن شام عن  
 محمد بن السدي عن علي بن الحكم ورواه محمد بن علي بن ابيه و محمد بن الحسن  
 بن سعد بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم واحرا ابن ابي حيدر عن  
 ابن الوليد عن الصفار و احمد بن ادريس و الخيري و محمد بن يحيى عن احمد بن  
 محمد بن علي بن الحكم **ع** بن جعفر اخو موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن  
 بن علي بن ابي طالب عليهم السلام حليل العذر ثمة وكنه الحيا ثمة اجزا ثمة  
 عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن محمد بن يحيى عن البرقي الحارثي البرقي  
 عن علي بن جعفر عن ابيه عن جعفر ورواه محمد بن علي بن الحسين عن ابيه  
 عن سعد بن عبيد الله و الخيري و احمد بن ادريس و علي بن موسى عن احمد بن محمد  
 بن موسى بن القاسم العملي عن علي بن جعفر **ع** بن محمد بن الحسن بن الصفار عن ابيهم بن شام  
 اجزا ثمة عن محمد بن علي بن الحسين عن محمد بن الحسن بن الصفار عن ابيهم بن شام  
 عن علي بن سعيد **ع** بن زهبار الهمداني حليل العذر و ابيه الرواه ثمة  
 له ثمة وكنه ثمة با مثل كتب الحسين بن سعيد و زيادة ثمة وكنه ثمة  
 الهمداني وكنه ثمة بالانباء وكنه ثمة بالانباء قال محمد بن ابي عبيد الله  
 البرقي بن زهبار اخذ مصنفات الحسين بن سعيد ورواه جليله ثمة  
 كتب منها ثمة كثيرة اصناف الحسين ثمة ثمة الوضوء وكنه  
 الصلوة وكنه ثمة وكنه ثمة وكنه ثمة وكنه ثمة وكنه ثمة  
 ورواه ثمة جماعه عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن بن سعد  
 بن عبيد الله و الخيري و محمد بن يحيى و احمد بن ادريس عن احمد بن محمد

صغرى

صغرى

صغرى

عن الجاسس بن سواد عن علي بن زهبار الاكابر الثقات فانه روى اليه عن ابيه  
 عن علي بن زهبار ورواه محمد بن علي بن الحسين عن ابيه ورواه محمد بن الحسن بن  
 بن عبيد الله و الخيري عن ابيهم بن زهبار عن ابيه عن رجاله و فاه ابي ذر و حديث  
 برواه اسلام سليمان بن دينار كهد الاسناد عن علي بن زهبار **ع** بن ابراهيم بن  
 شام الهمداني كهد ثمة كهد بالانباء كهد ح النسخ و المسوخ من ثمة الخيري  
 كهد بالانباء كهد كهد كهد بالانباء ورواه ابن المديني كهد كهد كهد  
 كهد بالانباء كهد  
 البصري عن علي بن ابراهيم و احمد بن محمد بن محمد بن عثمان عن محمد بن علي بن الحسين عن  
 ابيه و محمد بن الحسين و جعفر بن محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن الحسين بن  
 ورواه ابيهم حديثه ثمة  
**ع** بن محمد بن علي بن سعد بن ابي حيدر كهد  
 بن الحسن بن الوليد عن علي بن محمد بن زهبار ورواه محمد بن علي بن الحسين عن محمد  
 بن الحسين عن **ع** بن محمد بن ابيهم بن محمد بن الحسين بن محمد بن علي بن الحسين بن  
 الحنفلي عن ابن بطي عن ابي محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن محمد بن علي بن الحسين بن  
**ع** بن وصفه ابو الحسن النعماني و كان متكلما شاعرا مجودا و  
 وكان يتكلم على حذق اهل الطاهر الحنفية اجري عنده الشيخ ابو عبد الله  
**ع** بن اسباط الكوفي له روايات اجزا الحسين بن عبيد الله عن احمد  
 بن محمد بن يحيى النطاشي عن ابيه عن محمد بن احمد بن ابي قتادة عن موسى بن جعفر  
 السعدي عن علي بن اسباط و احمد بن ابي حيدر عن ابن الوليد عن الصفار  
 عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن علي بن اسباط **ع** عن عتبة كهد  
 احمد بن الحسين بن عبيد الله عن محمد بن علي بن الحسين بن الوليد عن الصفار  
 عن احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن عتبة **ع** و احمد بن

عن الجاسس بن سواد عن علي بن زهبار الاكابر الثقات فانه روى اليه عن ابيه  
 عن علي بن زهبار ورواه محمد بن علي بن الحسين عن ابيه ورواه محمد بن الحسن بن  
 بن عبيد الله و الخيري عن ابيهم بن زهبار عن ابيه عن رجاله و فاه ابي ذر و حديث  
 برواه اسلام سليمان بن دينار كهد الاسناد عن علي بن زهبار **ع** بن ابراهيم بن  
 شام الهمداني كهد ثمة كهد بالانباء كهد ح النسخ و المسوخ من ثمة الخيري  
 كهد بالانباء كهد كهد كهد بالانباء ورواه ابن المديني كهد كهد كهد كهد كهد  
 كهد بالانباء كهد  
 البصري عن علي بن ابراهيم و احمد بن محمد بن محمد بن عثمان عن محمد بن علي بن الحسين عن  
 ابيه و محمد بن الحسين و جعفر بن محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن الحسين بن  
 ورواه ابيهم حديثه ثمة  
**ع** بن محمد بن علي بن سعد بن ابي حيدر كهد  
 بن الحسن بن الوليد عن علي بن محمد بن زهبار ورواه محمد بن علي بن الحسين عن محمد  
 بن الحسين عن **ع** بن محمد بن ابيهم بن محمد بن الحسين بن محمد بن علي بن الحسين بن  
 الحنفلي عن ابن بطي عن ابي محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن محمد بن علي بن الحسين بن  
**ع** بن وصفه ابو الحسن النعماني و كان متكلما شاعرا مجودا و  
 وكان يتكلم على حذق اهل الطاهر الحنفية اجري عنده الشيخ ابو عبد الله  
**ع** بن اسباط الكوفي له روايات اجزا الحسين بن عبيد الله عن احمد  
 بن محمد بن يحيى النطاشي عن ابيه عن محمد بن احمد بن ابي قتادة عن موسى بن جعفر  
 السعدي عن علي بن اسباط و احمد بن ابي حيدر عن ابن الوليد عن الصفار  
 عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن علي بن اسباط **ع** عن عتبة كهد  
 احمد بن الحسين بن عبيد الله عن محمد بن علي بن الحسين بن الوليد عن الصفار  
 عن احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن عتبة **ع** و احمد بن

































خط  
خط  
خط

خط  
خط  
خط

خط  
خط  
خط

خط  
خط  
خط

ولا نه نخرج  
ان الارتفاع  
من المراسم

خط  
خط  
خط

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم بحق لانا ما ياربنا محمد وال

الحمد الذي طهر السنة اولى من عن الغفوة والغيبة والغيث وزي توهم عن الاضيق

والشيم الذمير والصلوح على غيبة المصطفى المبعوث بالشرع الخفيف والملازم الكبريت

وعلى عزته الظاهر والتميز على مناجاة جمة سنة علمه عن ذوال الاطلاق مصونة

ويكادها موسومة **الاحمد** فغارات اكثر اهل به العصر من تسميم بالعلم و

بالفضل ويقرب الى العود وتتوهم لدايمه كما فطون على اداء الصلوات الاذرية

في الصيام ويترجم العبادات والقرابات ويختصون جملهم من الهبات كالارزاق

وشرب الخمر ويؤمنان التبعيض الظاهرات ثم سمع ذلك يقرنون من اركانهم

ويؤمنون في محاسنهم ومخارقاتهم ويعيدون نفوسهم يتناول اعراض اخرتهم من

المؤمنين ونظايرهم من الحكيم لا يجدونه من السيات ولا يذرون معجزة

جبار السموات والكتب المقدم لهم على ذلك دون غيره من المعاصي الواضحات

ايا الغفلة عن تحريمه وما ورد فيه من الوعيد والمناقشة في الايات والآيات

وهذا هو السبب الاقل لاهل الغفلة وايا لان مثل ذلك من المعاصي لا يقل عرفا

بما رتبهم ومنازلهم من الرياضات لحفاوة هذا النوع من المنكر على غيرهم

المشركين من اهل الجهالات ولو وسوس اليهم الشيطان المشركوا الخ وازوا

بالمحضات ما طاعوه لظهور محبة عند العامة واستولوا بحلم بلههم بل عند

الردايل الواضحات ولو راجعوا عقولهم واستصفاوا بانوار تصاريفهم وهدوا

بين المحييين فورا بعيدا ارتقا وانشاء اهل لانسدين المعاصي المستنصرية

لا خال بحق الله سبحانه على الخصوص ومن ما يتعلق مع ذلك على العبد خصصوا اعوانهم

فانما اجل من احوالهم واشرف ومن ترفق الشئ عظم الذنب في التهاكم مع

ما استلزمه من الصلح والكل على الغيبة وما ورد فيها من الصلح النهي والكتاب

والماثرة وولاية العقل عليه وسويتها كشف الربية عن احكام الغيبة والتبجتها

باعتبارها

بالميلق بها من الغيبة وبعض احكام الجسد وحققتها باطت على التواصل والحق

والطراحة ورتبتها على مخدرة ونفوس وخاصة ففي تعريفها جمل من الابرار يتعرف

منها فتقول الغيبة بكسر العين وسكون الباء المقناة وفتح الراء المحجدة

اسم قولك اغتاب فلانا اذا وقع في غيبة المصدر اغتابت فلانا

اغتابه اغتابا والاسم الغيبة بالجب الحسن الغفوي وانما في الاصطلاح فلان

تقرظان احدهما مشهور وهو ذكر الانسان حال غيبته بما يكره له الغيبة

نقضا تام في الوصف بنقضا الانتقاص والزم واحترنا بالتحديد الاخير وهو قصد

الاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لاسداه الرجم من السلطان

ومن الرجم وانما في ذكره نقضا وانما في ذكره نقضا وانما في ذكره نقضا

وانما في التسمية على ما يكره له الغيبة نقضا تام في الوصف وهو من الاول

لشئ حادثة الانسان والاشارة والتكلمة وغيرها وهو اولي لا ياتي من

قصر الغيبة على الانسان وقد جاء على المشهور قول النبي صلى الله عليه وسلم

ما الغيبة فتالوا الله ورسوله علم قال فذكر كذا ما يكره قبل ان يثبت

في الحديث ما قول قال ان كان فيه ما قول فقد اغتبتة وان لم يكن فيه فقد

عنه ولا رسول الله صلى الله عليه واله رجل قال له اغتبت صاحبك فقالوا

يا رسول الله قلنا ما فيه فقال ان تلمت ما ليس فيه فقد اغتبتوه وخبر بل الغيبة

اجملا على بوجوه موقفة لتفرض ما كتبه عليها بالخصوص في الكتاب

وقد نص الله تعالى في حقها في سورة الاحزاب ما كلتم الميثه قالوا

بعضكم بعضا احييت احدكم ان ياكل ثم اخبه ميتا كذبتموه قالوا نعم كل

المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه والغيبة تناول العرض وقد جمع

بين الدم والمال وقال الله لا تفسدوا ولا تفسدوا ولا تفسدوا ولا تفسدوا

وكروا عباد الله اخواني وعنه جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم ان الغيبة شدة من الزنا ان الرجل يدين في غيبته شدة

عليه وان يفسد الغيبة لا يغفر له صاحبها وفي خبره ما زاد الطويل المشهور

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

كروا عباد الله

النهم ان الحفظ تصدق على الجهد ولا نور شعاع الشمس جملوا بلغ السماء الدنيا  
 والحفظ تسكته على وتذكره فاذا انتهى الى الباب قال الملك الموكل بالباب  
 سيد الملك وجه صاحبه انما صاحب الغيبة امرني ان لا ادع احد من خلقي  
 الناس على ما يورثني الى ربّي وعن النبي قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اني انا علي بن ابي طالب ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بولاء الذين يثابون الناس في حقهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 حتى اسبح العواتق في بيوتها فقال يا موسى من امن بلسانه ولم يؤمن قلبه لا يضره  
 المسلمين ولا يتبعوا عوراتهم فاذا من يسبح عورة اخيه يسبح الله عز وجل في  
 عورته فيخبره في حرف بيته وقال سليمان بن جابر روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من غفرت الله قال لا تخف من الموت شيئا ولو ان نضبت من كل موضع من الارض  
 وان كل احد كسبته حسن واد اذ لم يظن قاتله وعن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فذكر البروا وعظم شأنه حال ان الدرهم يصيد الرجل من البروا اعطى عندنا  
 في العظيمة من ثمنه وعشرين زينة زينها الرجل وان اراد في البروا اعطى الرجل  
 وقال جابر بن ساج رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بيننا وبين النار اذية  
 اما احدنا فكان يقاتل الناس واما الاخر فكان لا يقاتلهم من يقاتلهم فبعضه  
 او جريته فليس بها ثم انزل كسرة فخرت على قبره فقال له اما انك تسبون  
 كاشا رطبتهن او لم يبسبوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما انزل كسرة  
 احد حتى اذن لي في سخطه من اناس حتى اذا اسوا جعل الرجل يفتول رسول الله  
 ظلمت صانعا ما دون لي لا يظن فيقول له والرجل والرجل حتى جاء رجل فقال يا رسول  
 الله فقال من اهلك ظلمت صانعتين واليهما تسبوا ان يا تياك فاذن لهما ان يظنوا  
 ما عرض عندهم ثم عاروه ما عرض عندهم عاروه مما حال لهما لصر ما وكيف حاسم من ظلم  
 في اليوم باكل يوم الناس اذ يرب وقرها ان كانا صانعتين ان تسبوا فخرج  
 اليهما ما خرج ما تسبوا فاحقت كل واحد منهما علة ثم يوم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما خرج فقال والذين يسبوا محمد صلى الله عليه وسلم لا يظنوا لا يظنوا انما روي في روايته  
 عنه جاءه بعد ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما دابة تحت ما تارة او كما دابة  
 انما دابة

المادة التي  
 ذكرها في حديث  
 فاعلم

العلم  
 ذكرها في حديث

ان  
 قيل

وروي عن  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم

رسول الله صلى الله عليه وسلم انما دابة تحت ما تارة او كما دابة  
 من قبح ودم صديد حتى غابت النجوم وقال اخري في قوله كرسه قال ان  
 ما بين صانعتين احل الله لهما واظفر على ما قرنه الله عليهما جعلت حد بينهما  
 الى الاخر جعلت بالكلان طوم الناس روي عن ابي جعفر عليه السلام  
 من الله في الاخرة فيقول له كل ما كسبت كما اكلته حقا فكل ما كسبت من  
 ويكلمه فيقارم رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل في الزنا قال رجل لصاحبه يا اخي  
 الكلب يقر ان يسهى بجماعة فقال له انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما صحبتها من اجلكم ان من جده وقال الصادق عليه السلام الغيبة حرام على كل  
 مسلم وانما لكل الحسنة كما ان كل السارق الحطب وروي الصدوق في  
 ما ساءه الى الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ارجع يؤذون اهل النار على ما لم يمت من الاذي يسبون من اثمهم في بيوتهم  
 لعلوا والبشر يقول اننا بعصم لبعض طبال هولاء ارجع قد اذوا ما عوف الناس  
 الاذي فجل مخلوق عليه تا بورت من جسد رجل يحرمه ورجل يسلمه فانه  
 وقيل ورجل كل من يقابل صاحبه التابوت ما بال التابوت قد اذنا على ما نذر الاذي  
 ان الابد ماتت وفي غيبة اموال الناس لم يلد لها ولها ولا في حال الاذي  
 في اعياد ما بال الابد قد اذنا على ما نذر الاذي ان الابد كان لا ياتي الا في  
 النول من حده ثم قال للذي يسبوا فاذ تيا و ما بال الابد قد اذنا على ما نذر الاذي  
 فيقول ان الابد كان ياتي الا في حال الاذي ان الابد كان لا ياتي الا في  
 اذنا على ما نذر الاذي ان الابد كان ياتي الا في حال الاذي ان الابد كان لا ياتي الا في  
 وما ساءه الى النبي صلى الله عليه وسلم في غيبة اخيه وكشف عورته كانت اول خطرة  
 خطرة ما دشنت في غيبته وكشف عورته على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بطل صوته ونقص رصده فان مات وبذلك مات وهو سخط كما قرره في  
 عند الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الغيبة اسرع في دين الرجل المسلم  
 في اخرة جرد في حال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد اشرف المصلين عبادة  
 فلم يحدث فيقول يا رسول الله وما احدثت قال الغيبة وروي ابن ابي عمير

الذي  
 في

الذي  
 في

عن ابي عبد الله عمه قال قال في موسى ما رآته عينا وسمعتة اذ ناه فموسى الذي  
قال له عز وجل ان الذين يتوبون ان شئنا الفاحشة الذين امنوا لهم عذابنا  
وغير المنصوبين غير قال قال في ابي عبد الله عمه من اوى عن موسى روي بهما  
ويوم عروبة ليستقطه من اعيان الناس اخرجه من زوايته الى ولاية الشيطان  
اشطان واروي الله عز وجل ان موسى ان عمران ان المحاب اذ مات فموت  
يدخل الجنة وان لم يمت فموت يدخل النار وروي ان عليه من النار والذين  
على جيفة كلب قال لفرار بن ما انت من ربح هذا قال عيسى ما اشتد بيض  
كانه منها من عبيد الكلب ومنهم من على انه لا يركض خلق الله انا احسنه  
في تقصير تولد له وكل مرة طرفة العين الطمان في الناس الميرة الذي باكل حرم  
الناس قال حسين وانه يبيع في دين الله الحرام من الاكل في حبه وقال  
يعظم عن احوال الناس ورا علم ان السب المرجح للشدة في امر الجسد  
وجعلها على خط كثير من المعاصي الكبره يوا شفا ناعا المعاشه الكليه  
لنوع الجسد كما في خلاف باقي المعاصي فانها مستندة لمفاسد جزئية بيان ذلك  
ان الحق عند الله لا يشرح افعال النور على واحد وطريقه واحدة وهي سوك  
سبلته وسائر وجوه الامم والنوازل ولا يترك الا بالنعوان والتمه صديقا  
انه التوجه الانساني وذلك يترقب على اجتماعهم وبعثاني واطمئن على  
الاله والحمد على كبريا من غير احد واحد في طاعة جوابه وبن في ذلك الا في الضمان  
والاحق والحمد وعبره وكانت العبيد من كل منهم لا يقية من غير الله وسنة  
سنة غلبها في حقه لاجرم كانت حصة المصدر الكلي المثار في حكاية حصة  
كلية فذلك اكثر منه ورسوله الهني الهم والوعيد عليها به الرزق وجب  
ايقنا على ما يتبع اليه في المعصية فليس شرح في الضول في اقسامها تاجرت  
ان اطرادها ذكرا حيك ما كبره منه توليفة او الاعلام به او التنبه عليه كان ذلك  
شاهدا فاعلم ان نوصار من نوره اوسمه او خلقه او فعله او قوله او دينه وانه  
حتى في نوره ودائه ودائه وقد اشار الصادق ع الى ذلك قوله الخبيث من خلق  
عبد في خلقه والنعل والمعاظ والمذهب والاهل والساجية اما الهول كرك  
فيه الكس والحول والبود والفرق والتصر والظن والسواد والصفوه وجماع  
ان يوصف به مما كبره منه واما النسب بان الله يقول لوه فاسق وخبيث

الذين امنوا لهم عذابنا  
وغير المنصوبين غير  
اشطان واروي الله عز وجل  
يدخل الجنة وان لم يمت  
على جيفة كلب قال لفرار بن  
كانه منها من عبيد الكلب  
في تقصير تولد له وكل  
الناس قال حسين وانه يبيع  
يعظم عن احوال الناس  
وجعلها على خط كثير من  
لنوع الجسد كما في خلاف  
ان الحق عند الله لا يشرح  
سبلته وسائر وجوه الامم  
انه التوجه الانساني  
الاله والحمد على كبريا  
والاحق والحمد وعبره  
سنة غلبها في حقه  
كلية فذلك اكثر منه  
ايقنا على ما يتبع اليه  
ان اطرادها ذكرا حيك  
شاهدا فاعلم ان نوصار  
حتى في نوره ودائه  
عبد في خلقه والنعل  
فيه الكس والحول والبود  
ان يوصف به مما كبره

الذين امنوا لهم عذابنا  
وغير المنصوبين غير

الذين امنوا لهم عذابنا

او حيس او سكار او حاكب او خردك ما كبره منه كسف كان وانا الخلق  
ان تولد انا سبي الخلق قبل منكره من اشد العطف جبان صنوف الكلب وكونك  
واما في افعاله المتعلقة بالدين كرك سارق كذاب شارب خمر عالم متهور  
لا يحسن الركوع والسجود ولا يتردد في الجاسات ليس بارا بالديه لا يرضى بالدين  
والنورن لا يوافق الناس واما في الدنيا كونه قليل الاراد مهمل الناس  
لا يرى احد عليه حقا كثيرا الكلام كثير الاكل النوم مجلس في غير موضعه وكونك  
واما في توبته كونه انك واسع الكمال الابد والتمه اذ انك وكونك واعلم ان ذلك  
لا يقصر على الانسان بل اللفظ به انما يتم لان جميعهم الغيرة تصان عيبك وتعرف  
بما كبره منه فاستر به كالتصريح والعقل به كالقول والاشارة والاياء والغير  
والبرزخ والقبية والحكم وكل ما يقع المقصد داخل في الغيبة ساء للسان في الغيبة  
الذي حرم القلوب به لاجله وكونك باردي عن عايشه انما قالت دخلت عينا اذ  
ملاوت اوتامت يدي ابراهيمة قال جلده الله عليه واله اغتبتها وركبها في كانه  
بان يمشي متعرجا او كما يمشي لوقية بل شدة من الغيبة لا اعلم في التصور والقيام  
وكذلك الغيبة كالكتاب كما فعل احد الناس ومن ذلك ذكر المصنف خصوصا في  
وتحسين كلاءه في الكتاب الا ان يقرن به سبي من الاعداء المحرمة التي ذكره كسائل  
الاجتهاد في الامم التي لا تفرق من التوى واقامة الليل على الخط الا ان يترك كلام  
الغير وكون ذلك في تقصير الاقصر على ما يمدح به الحاجة في ذلك وليس منه قوله قال  
قوم كذا لم يصرح بشخص معين ومنها ان يقول الانسان بعض من قريتنا اليوم  
ميراثيه حاله كذا اذا كان المحاطب يعلم منه خصوصا لان الحد يجهل وانه  
التقريب فاما اذا لم يعلم عينه جاز وكان رسول الله ص اذ كره من انسان سبي قال  
قال الرجل يقولون كذا وكذا ولا يحسن من اخذ انواع الغيبة في الخصم بالعلم  
والعلم المراد من قائم سمعوا المحض مع صحة اهل الضلال والتوى بيطه وانفسهم  
التعريف عن الغيبة كونه من الخوف والادب من جعلهم لهم فموا من حشيتن الزنا  
والغيبه وكذلك مثل ان يكره عيبه انسان فيقول الحمد لله الذي لم يعطينا حكمة  
او جت الدنيا او بالكلية ما كلفه الله لئلا يولد لغوا به من قبله او  
او من سواه السونين او قال الله ان بعضنا من كذا بل يحد على سبي او اعلم

الذين امنوا لهم عذابنا  
وغير المنصوبين غير

الذين امنوا لهم عذابنا

الذين امنوا لهم عذابنا

الصفات المحمدية عنه ما ينفذه وهو ذلك فانه يغتا به بموطن الرعاء وسعت اهل  
 الصلاح وانما قصده ان يذكر عيبه بغير من الكلام المشتمل على الغيبة والبراءة  
 الخالص من الرذائل وهو عنوان الوجع فيها بل في قسما ومردف ان تقدم مرتبة  
 من عيبه فيقول احسن احوال فلان ما كان منصرفا الى البراءة والى فدا عترة  
 فتور واستبلى بالبتلى به كذا وهو قوله الصبر فيذكر نفسه بالام وتخصره ان يدوم غيره  
 وان يذبح نفسه بالمشيئة بالصالحين في ذم القسم يكون مستقرا ما امرنا منكم بالسنة  
 فيجمع بين ثبات فواحش وهو الظن بحمله انه من الصالحين اعتصم من الغيبة هذا  
 بلعب الشيطان باهل اهل اذا استعملوا بالعلم او الخلق في غير الطريق فيستعمل  
 ويخطى بكايده عليهم ويحكى عليهم ويخبرهم ومن ذلك ان يذكر ذكركم على اناس  
 فلا يقبته لبعض الاصلين فيقول سبحان الله ما اخرج هذا حتى يقضي الخصال في الحيات  
 ويعلم ما يقول في قوله كبراهم ويستعمل اسمه في تحقيق حبه واطلعه وهو عيش على الله  
 بذكره حملا وعجورا ومن ذلك ان يقول احسن من فلان كذا او اشبه كذا اهل قول الصالحين  
 او صدقيا كذا تاسله علينا وعليه يظهر الدعاء له والتام وصدقة في الصدقة  
 حطاع على حث مبرورة وفساد حمية وهو جليل لا يدري انه قد نزل من سميت اعظم  
 مما نزل من اهل الجاهل اذا جاهدوا بالغيبة ومن اسماها الغيبة الاصحاب الى الغيبة على  
 سبيل السب فانه لما ظهر السب في زوايا المساجد والغيبة في زوايا الجاهل  
 وكان يسمع منه الغيبة بهذا الطريق فيقول سبحان الله ما اخرج هذا حتى يقضي الخصال في الحيات  
 الى الان ما كنت اعرف من فلان ذلك يبره به ومن تصديق الحيات وان شاء  
 الزمان بالاطف والتصدقين بها غيبة الى الاصحاب اليها بالاسكوت عند سماعها  
 قال رسول الله ص المستمع بها احد المتكلمين وقال علي عليه السلام السام للغيبة  
 احد المتكلمين ومراة عليه السلام على قصده الرضا والامير لا على وجه الامان  
 ارجع القدر على الاكثر ولم ينعزل وجهه كونه مستمع والسام على ذلك الوجهين  
 مشاركتها للمتكلم في الرضا ويخفي ذمها بما تصور ان المذمومة التي  
 لا يسيئ وان اختلف في ان احد هما قابل والاخر قابل كل واحد منهما صاحب  
 اما احدهما فذو الشأن فيصير تحت تصور الكذب والبراءة والبر عليه  
 واما الاخر فذو معقول عند المنكس من الآثار على ابيار ورسوخا في الجاهل

الغيب

الحق

وتجاء فاصبحك من حبه بما سموم عقارب الباطل فزدك قبل السام فيك  
 الهال وقد تقدم في غير السام ما يدل عليه حيث قال لرجلين الذين مال احدهما الى  
 الرجل كما يتخصص الطب انفس من هذا الميضة فيجربها مع ان احدهما قابل الاخر  
 فاستمع لا يخرج من اثم الغيبة الا بان يكرهه فان حاف فغلبه وان فكر على  
 انعام او قطن الكلام لكلام غيره فلم يجله لزمه ولو قال حسنة استوتت ويوتسني  
 ذكركم عليه فذلك مما قد و ما حثه الهوى اذ لا يفرح عن اثم ما لم يكن عليه وقد  
 روي عن النبي ص انه قال من اذل عنده مشركين وهو يهدى عن ان يغيره علم غيره  
 اذ لا يدوم اليقين على رؤس الا شهدا وعنه ابي الدرداء قال قال رسول الله ص  
 من روى عن ابي الغيب كان حقا على الله ان يرد عن عهده يوم القيمة  
 وقال ايضا من روى عن ابي الغيب كان حقا على الله ان يرد عن عهده يوم القيمة  
 وروي الصدوق باسناده الى رسول الله ص قال من نظر على احد في غيبة  
 سمعته ما علس فجزء ما عنده رذالة عنه الفوات من الشر والذم والاف  
 وان يؤلم يرد ما وهو قادر على رد ما كان عليه كوز من اغتار به سمع حبه بصادق  
 الى انما روى ان قال من اغترب عنده اخره المؤمن فضره واعانه بصره الله  
 في الدنيا والاخرة ولم يدع عنه وهو يقدر على الصلة وهو عود جففة  
 الله في الدنيا والاخرة واعلم انه كالحرم اهدى على الانسان في قوله الجواز الكون  
 وان حدث عنه حسنة كسائر العبد كركب حرم عليه سوء الظن وان حدث  
 عنه ذكركم والخلو من سوء الظن الجرم وعقد الكذب تركه عليه بالسوء بما  
 غير نقص به واما الخواطر وحديث النفس فهو مخوف غنة كما ان الشك البصر  
 مستوحشته قال الامام ابي جعفر اشتر امر الظن ان ينص الظن ان يفسر ك  
 ان يحق في غيرك سوء الا اذا اكتشف كسبمان لا يجمل السائل وما لم  
 تطلبه لم تقع في ملكك بالشيطان يلقبه اليك فيمنع ان يكدبه فانه ليس  
 اليقظ بوقد مال اهدى تعالى يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ  
 فبينوا ان تصيبوا حرا بما له ولا يجرؤنكم ان تصيبوا حرا بما له ولا يجرؤنكم ان تصيبوا حرا بما له  
 الموع ان من علمت به فمراة في الخبر لا يجوز ان يحكم عليه بشيء مما  
 ولا يحق عليه ولا يجرؤنكم ان تصيبوا حرا بما له ولا يجرؤنكم ان تصيبوا حرا بما له  
 ان لا يصح  
 ان لا يصح

ان لا يصح

ان لا يصح

قهر و ذلك امر يمكن فلا يجوز اساءة النظر بالمسلم وقد مال عليه السلام ان الله قد حرم  
من المسلم دمه وماله وان نظن به ظن السوء فلا سبنا الظن السوء الا ما يستلزم  
به الدم والمال ويؤمنين شاهدة او بينه عادله او يجرى جرائها من الامر المشبه  
للتيقن او اوثقت الشرحي ونحوه الى عبد الله صلى الله عليه وسلم اذا اتهم المؤمن اياه اثبات الايمان  
من قلبه كما يثبت اليقين في الماء وعينه عنده من التماسه في دينه فلا يبرهنها وعينه  
قال قال امير المؤمنين علي كليم الله صلى الله عليه واله وسلم اذا اتهم المؤمن اياه اثبات الايمان  
ولا تظن بكلمة خرجت من اذنك سوء وان كنت ليا في الخير محلا وطريق معرفة  
ما يحظر في الخلق من ذلك بل هو ظن سوء او احتلال وشك ان تخبر نفسك ان كانت قد  
تغيرت ونظر قلبك عند نور واستنقذ وقترا عن مزاجه وتقدمه واكرهه والامر  
على له والاعتقاد بسببه عما كان اوله انما كانت عند الظن وقد قال صلى الله عليه واله وسلم  
ولا يضمن خروج من سوء الظن الا الشقاق الا لا يثبت في نفسه ولا يحذر ولا يحذر  
لا في القلب ولا في الجوارح اما في القلب فتغيره الى الشقة وانما في الجوارح بالظن  
والذي ينبغي فعله عند ظهور حاطر سوء على المؤمن ان يبرهنه من اعانة ويزجره الى ان لا  
يخطئ الشيطان ويؤخره عنك فلا يلقى اليك حاطر سوء حقيقه من اشتقاق  
بالدعاء والظن انما هو ضد مضمونه ومما عرفت فهو من سوء الظن في  
ولا يخفى عنك الشيطان فمدعوك على اعتباره واذا وعظمت بلا عظمة وانتم من  
على نفسه ليعلم اليك بعين التوطين ونظر اليه بعين الاستخفاف ويرتفع عن يده  
لاكن قصدك تخليصه من الالم وانت حزين كما يكون على نفسك اذا دخل عليك  
ومشيت ان تخطئ نفسك ان لم تكن ذلك من غير نصيبك احب اليك من تركه الضمير  
ما اذا انت فعلت ذلك كنت قد سمحت من اجرة العظيمة او المخلصه وارج  
الاعانة لا على دينه ومن طرقت سوء الظن تجسس فان القلب لا يفتح بالظن  
المتحقق فيستغل بالتحسس وهو ايضا من غير ما لا يبرهن ولا يحسبوا او قد يفتقد  
وما في هذه الاية الواحدة عن العنيفة وسوء الظن التجسس على النفس ان لا يركبها  
الصدق مستر بعد تنصير الى الاطلاع ومنك الشرحي يكتف ذلك بالوكل  
عكس كان اسلم قلبك وديك قد بر ذلك اسدا او ما بعد الوفاق  
في الصالح الذي يبعث الانسان على العنيفة **اعلم** ان مساوي الاطلاق كلما انما لا يجوز

الحق

الحق والعمل واما علاج كل علة فمضاد سببها فلنبت عن سبب العنيفة اول ما تم ذكر  
علاج كلف السائق عنها ما يسبب علاج تلك الاسباب فتعمل جلد ما ذكره في  
الاسباب التي تحث على العنيفة عنده اشياء قد نهى الصادق عليه السلام ان لا تقول لاص  
العنيفة يتقوى بعشره انواع يشفا عظمه وساعده قوم والصدق في خرافة العنيفة  
وسوء ظن وجهه ومخونه وتجنبه بزم وتزبير ونحوه انما هو منسوخ  
تشفى العظم وذلك اذا جرى بسبب عصبه له عليه فاذا ما ج غلبت  
سواء به وسبق اللسان اليه بالظن ان لم يكن من وارج وقد يفتش من نسي العظم عند  
الخصية في الناطق ويصير حقا با ما يكون سببا دائما لذكر المساوي فالخوف  
من السراعة والظن على العنيفة مواضع الاقران ومحاولة الرفقاء وساعد به على  
الاطلام قائم اذا كانوا يتفكرون بذكر الاعراض جري انه نوازل او قطع الحمد مستطاب  
وتزجر العنيفة فيساعده ويرى ذلك من حسن الحاشية ووطن انه يحاط به في الصبر  
رفضا وه فيجب الى ان يخطئ بفضله اظهار المساهمة في الكبر والافتراء فحسب من  
العيب والمساوي ان يستعمل لسانه في سببه وظن لسانه في حق غيره  
محمته او يشهد عليه بشهادة فيباده قبل ذلك ووطن فيه بسبب انه ينادي وعمله  
او يفتدي بذكره فيضادها كيدت عليه فيخرج كونه بالصدق الاول يشهد به ولو كان  
عادى الكذب فاني افرط بذكره او كذا من احواله فكان كافت  
شيء فيبر ان يقر في منه فيذكر الذي عمله وكان من حقه ان يبرهنه لانه لا يبرهنه  
ولا يبرهنه السيرة او يبرهنه غيره بانه كان شرا كما في العمل بعبه بذكره فيضاد  
اراده التصديق والمساوات وهو ان يبرهنه نفسه بتصديق غيره فيقول طمان حاله  
ركب وكلامه ضعيف وعرضه ان يثبت في نفس ذلك فصله فيبرهنه ان افضل  
وتقدر ان تظلم مثل حطيمه فيضاد فيه لذلك الحمد وهو انه لا يظلم في حق  
الاناس عليه ويجهونه ويكرهونه فيبرهنه ان ذلك النهي عنه فلا يحسن سببا الا بالبرهان  
فيبرهنه ان يسقط ما وجهه عند الناس حتى يكون اعن كراهه وان شاء عليه لانه يسقط  
عليه ان يفتن نساء الناس واكرههم له وهذا هو الضد وهو من الغضب المتحد واحد  
قد يكون هو الصدق الخشن والقلب الحرامين النوع الزل والمطانية تزجية  
الوثيق بالصحة فيذكر غيره لما يصيب الناس على سبيل الحكاية والنجح  
السعيه والاستهزاء استحقاقه له فان ذلك قد جرى في انحصار نهي ايضا العنيفة و

من السعيه

استقل



الكبر واستصغار المستزاد به وهو ما خذ وقتي لما يقع فيه الخواص والاهل الخذر  
 من لسان اللسان وهو ان يفتح سبب ما يتصل به احد يتولى يا مسكين فلان قد يفتح  
 عنقني امره وما اتى به وذكرك سبب الغم سبب على يكون حاداً في اعراضه بلهية الغم  
 عن الخذر عن ذكر اسم فذكره في الغم يصير به معاً با فيكون غم ورحمة في وقت  
 ساقه الى شرحه في حبه في الرجوع والفرح والتفرح فيكون ذكر اسمه وسنة الى اياه  
 فيبهر الشيطان على ذكر اسمه بسبب الوفاء اعتماده وترحمه العوضه بعد فانه  
 يوصف على مسكر فارتد انسان فيظفر غضبه وذكرك اسمه في وجهه الهني على مسكر وكان  
 ابو جبر ان نظره غضبه عليه مع ذلك الوجه فاقصته وهذا ما يقع فيه الخواص في الغم  
 يطون ان الغضب اذا كان له كان عذر الكفا كان وليس كذلك اذا توفقت  
 به الوجهه التي اهل سباب الغيبة في الطريق في علاج كلف اللسان على الوجه  
 يقع على وجهين احدهما على الخلة والآخر على التوصل اما على الخلة فهو ان يلمن بوجهه  
 بسبب الله في بغيره كما قد سمع في الاحبار المسقمة وان يلمن بها في حصة  
 فانما يتولى في الغم الى اخره بل لا يخاف من عرضة فان لم يكن في حصة  
 تولى اليه من سببته ويوحى ذلك من حصة الغم والدم ورسبه عند ما كلف اليه  
 وقد روي عن النبي صلى الله عليه واله ان النار في السبب في الغيبة في حصة الغم  
 قال بعض اصحابه لعنني انك تعاني حوالا فانك قد روي عنك انك احببت في حصة الغم  
 من الغم ما روت به الا حذر ان لم يظن ان سبب الغيبة هو فاس ذلك  
 ان ان تدر في نفسك ان وجد في عينا استقل في نفسه وذكرك قوله طوي الى سبب  
 غيبة عن غيوب الناس ومنها وجد عينا في نفسه الذي من ان يترك نفسه ويترك  
 في سبب ان لم يترك نفسه في الترة في حصة الغيوب في ان كان ذلك عينا في  
 نفسه واختياره وان كان امر خلقاً فالدم له ذم لما لقي فان يتركه من حصة الغم  
 الصالح حال رجل بعض الحكماء يا صبي انك حلال ما كان خلق وجهي الى جسدك وان لم ي  
 عينا في نفسه في كراهه ولا يلو في نفسه باعظم العيوب فان نسي الناس وان كل  
 المتبين من اعظم العيوب فيصير في ذا عيوب بل ان تصف من نفسه يعلم ان كل  
 نفسه ان يري من كل عيب في نفسه وهو من العيوب في نفسه ان يعلم ان ما لم يتركه  
 كما لم يتركه غيره له فادان كان لا يري نفسه ان يفتق ان لا يتركه غيره  
 ما لا يرضاه نفسه فمدح محال في حياية واما ما يتوصل في ان يتركه الى السبب



